











بسم الله الرحمن الرحيم رب ارضنا يا كريم  
فلا يحيط الايمان بان يقال لما ايضا وقوله وقد مر فيه ان قد مر فيه فتذكر  
لما علم شكله فيه ان يجوز ان يكون الشكل منفصلا من الغير فاذا فرضت الارتفاع  
لا يكون مشكلا كما عرفت سابقا في التخييل وقوله اولها سلا وجبه له بعد ذلك العرض كما  
فاذن هو عن طبعه قيل فيه ان يجوز ان يكون الشكل المطلق مستندا الى الجمعية  
المطلقة والشكل المعينه الى الحصة المعينه منها وفيه ان نسبة ذلك الحصة الى جميع الخصال  
مع السوية فلا يقتضي شكلا دون شكل وذلك لان تلك الحصة انما هي الصورة الجمعية لا غير  
وقد قلت انها لا تقتضي شكلا معينا ولو قلت اراد به ذلك مع الشخص قلنا الشخص خارج  
وقد فرضنا ارتفاعه مع ان الشكل داخل في الشخص عند الجمهور وقوله وهو المطلق هو  
مستلزم له اذ المطلق هو قولنا كل جسم فله شكل طبيعي وهذا ليس زان او اراد بالمطلق  
المطلق التريديد السابق فتدبر اورده عليه الظاهر ان هذا الكلام معارضة ولا يخفى  
تقرره وقيل مناقضة بين قوله فاذن هو عن طبعه وله وجه ايضا من حيث  
يقع ان طبيعة الجسم لا تقتضي ذلك ولا تستلزم من حيث هو مع قطع النظر عن الامور الخارجية  
كلها حتى لو وجد الجسم في هذا التقدير لا يكون مقتضيا له ولا مستلزما له فلا وجه  
لنفيها معا كما منع بعض المحققين هذا وانت تعلم ان الاعمى لثقله الجسم عن الامور كلها حتى  
الوجود الخارجي اذ الكلام انما هو ان كل جسم موجود في الخارج فله شكل طبيعي لا يخفى فلهذا  
نقول اذ اخلينا الجسم وطبعه نظرا الى الوجود الخارجي يكون مستلزما للتناهي بل مقتضيا له ايضا  
لا يقال لو كان مستلزما او مقتضيا له بالنظر الى الوجود الخارجي لما ذهب بعض من الحكماء والمتكلمان  
الى انناهم الاجسام والابعاد كما حوت الاشياء في فضل عدم تجرد الصورة عن الهيولى انما  
نقول ذلك انما هو من فطر جبرهم والافليف يذهب الى ذلك من ادنى تمييز والارادة قيل  
عليه ان يدل على ان الامر لازم يصح ان يكون وسطا في الاعراض الذاتية مطلقا اعم من ان تكون  
اعم او مساويا مع ان الاتفاق على ان لا يصح الا اذا كان مساويا والحال ان هذا اعم اذ  
التناهي يوجب للسطح والخط ايضا هذا وانت تعلم ان كلامه لا يدل على ان ما يعرض الشيء  
بواسطة غيره لازمة لا يكون عرضا ذاتيا واما ان ما يعرض الشيء بواسطة لازمة يكون عرضا  
ذاتيا فلا وكود لا يدل على ان ما يكون بواسطة لازم اعم يكون عرضا ذاتيا فتدبر جدا

قوله لا يكون

لا يكون عارضة لذاته خبر لقوله وما يعرض له اراد ان ما يعرض له بوطانة  
لا يكون تلك الوطانة مستندة الى ذات ذلك الشيء والارادة لا يكون عرضا ذاتيا فضلا  
عن ان يكون طبيعيا له او اراد ان ما يعرض له لا يكون عارضا لذلك الشيء بوطانة ذاته  
وطبعه لا يتقارن كونه عرضا ذاتيا له اذ ذلك انما يكون اذا كانت بواسطة مستندة الى  
الذات او الى الارادة وكلاهما متعينان ههنا فلهذا لا يرد عليه ان كلام الشرح يدل  
على ان ما يكون عرضا ذاتيا للشيء يكون طبيعيا له سواء كانت مستندة الى الطبيعة  
ام لا وكلامه سابقا يدل على ان الطبيعي ما يكون مستندة الى الذات والطبيعة  
فبينهما تناف قد تدبر وهذا بعينه وارده في المكان بعينه السطر قد سمعت  
ما يدفعه عنه قوله واما القائلون بانه هو السطح فتدبر وهو وان لم يستند  
الى ذات الجسم اه قيل عليه ان لازم لوجود الجسم في الخارج لوجوده مطلقا هذا  
ويمكن ان يقال مراده ان المكان بعينه البعد لازم لوجود الجسم من حيث هو مع قطع  
النظر عن الامور الخارجية سوى الوجود الخارجي اذ قد مر في الكلام فيه بخلاف المكان  
بعينه السطح فانه لا يلزم مطلقا فتدبر الحركة لا يقال النجث عن الحركة  
والكون ينشأ ما يقال من ان موضوع الحركة الطبيعية الجسم من حيث الحركة والكون والحال  
ان قبيد الموضوعات كانفسها يجب ان تكون بيته بانفسها اذ في علم اخر لا ننقله القيد  
انما هو الاستعداد لا الحركة بالفعل على ان يجوز ان يكون ذلك القيد بياناً للعرض الذاتي وقد شئنا  
الى هذا في صدر الكتاب فتدبره في شيء وهو ان كل واحد من الحركة والكون ليس من الاحوال  
التي تم الاجسام كلها كما لا يخفى مع ان هذا الفن موقوف لذلك الا ان يقال مجموعها من تلك  
الاحوال لا كل واحد منها فافهم على سبيل التدرج وقيل بدل قوله على سبيل التدرج  
يسير اميسرا وقيل لا دفعه واعترض بان التعريف مشتمل على العور على التقادير كلها  
اذ التدرج ويسير اميسرا عبارتان عن الحصول في ان بعد ان والادفعه مشتملة على  
الدفعه التي هي الحصول في الان والحال ان الزمان الذي هو عبارة عن مقدار الحركة  
فيكون التعريف دوريا واجيب عنه بان معاني هذه الالفاظ كلها بديهة لا يتوقف تصور  
على تصور الان والزمان اذ كل واحد يعرضها مع انها لا يحظر ان بالبال اصلا ثم هما سببان  
لوجود هاتين نفس الامر في النفس فتدبر لذا قالوا ولك ان تقول دعوى البداة غير مقبول

او يقال ان الارادة العلم اعم من ان يكون على سبيل التدرج  
او على سبيل التقادير فيكون في كل واحد منهما علم  
في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما



كيف وقد قال بعض المحققين ان جميع ما ذكره في تعريف الحركة اضعف من ان يكون احد يتصور  
 الحركة باعتبار الحسن وما ذكره من ان يدركها الاذكاء من العلماء على اننا نقول انهم انما  
 يظهر لظاهره هذا التعريف للحركة من عرف الزمان بذلك التعريف المذكور ولكن ذلك محتمل  
 والقائل بالتعريف المذكور للزمان انما هو ارسطو ومن تابعه واما المتقدمون عليه فيعظم يقولون  
 ان الزمان هو جوهر مجرد وبعضهم يقولون هو الفلك الاعظم وهذا التعريف للحركة انما  
 هو القديما لا ارسطو ومن تابعه صرح بذلك بعض المحققين بقى شيء وهو ان الحركة معلومة  
 لكل احد كما سمعت انما فلا حاجة الى تعريفها الا ان يقال ان العلم لكل احد انما هو الحركة ببعض  
 العوارض وما ذكره بيان حقيقة احوال اخرى غير ما هو الظاهر فتدبر الشئ الموجود  
 اراد به الموجود الخارجي لا الامم منه كائيل لا يقال لو كان المراد به الموجود الخارجي لم يصح البحث عن الحركة  
 بمقتضى القطع لا انتقل البحث عنه انما هو على السبيل كيف وقد عرفت ان البحث في الكلمة انما هو  
 في الموجودات الخارجية وقوله والا لكان وجوده بالحق بل يلزم ان يكون كونه بالحق بالحق  
 فيكون الحق خلا وغير حاصل وهو محتمل فهو اما بالفعل من جميع الوجوه ان الممكنة لها  
 فلا يرد عليه ان من بعض الوجوه عدم الاختراع ان العقول مختلفة فتدبر وقد يقال يلزم من  
 كونه الشئ بالفعل من جميع الوجوه ان يكون كونه بالفعل ايضا بالفعل وهذا ينذر التمسك وبجواب  
 بان هذا الكون من الاصور الاعتبارية التي لا يتجمل فيها التمسك وقد عترض ايضا بان ما ذكره من  
 الواجب والعقول وان حصل لها جميع ما يمكن لها بالفعل من الصفات الحقيقية لكن اتصافها  
 بالصفات الاضافية ليس كذلك اذ قد يحصل لها منها ما لم يكن حاصلها فممكن الحركة على ما اعتبارها  
 اذ حصلت من الاصور الزمانية واجيب بان الكلام في الوجوه الحقيقية لا مطلقا وجعل كون  
 الشئ بالحق من تلك الوجوه لا ينافي ذلك التخصيص اذ المراد منه استعداد الذر وهو من  
 الاصور الحقيقية تأمل وهو الكون والفساد فيهم من ظاهريه ان ذلك الخروج يسمى  
 بالكون والفساد مع ان الذي يسمى به هو الكون والفساد يقال به صرح به شارح كلمة العيني في  
 حيث قال وهو الكون والفساد يقال به وهو زوال الحاصل دفعة فالا ما ان يقال كما قال  
 ولا يسمى ذلك الحركة بمعنى ان لنفسه خروج من القوة الى الفعل فان كان ذلك الخروج  
 تدريجيا يصدق عليه تعريف الحركة مع انه لا يسمى حركة وان كان دفعا يصدق عليه تعريف الكون  
 والفساد مع انه لا يسمى ايضا هذا هو المراد من الكلام بحسب اللفظ وفيه نظر اما ان يقال  
 من العلم

لا يخفى ان الاعتراض المذكور مع  
 هذا الخط لا ينافي على التعريف  
 الذي يكون الشئ في الحق  
 من جميع الوجوه

المحققين

من العلم ان تلك الصفات من الكيفيات النفسانية فالظاهر ان ذلك الخروج انما هو على سبيل  
 التدريج فيكون ذلك من الحركة في الكيف وقوله لا يسمى ذلك الخروج حركة ان اراد ان لا يسمى بها انهم  
 بعدم التسمية بذلك مما اذ لم يصح جوابه وان اراد ان لا يسمى لعدم تفرعهم بذلك التسمية فذلك  
 لا يدل عليه بل يصدق التعريف كفي بذلك واما ثانيا فلانه علم تقدير كون ذلك الخروج دفعا لا يصدق  
 تعريف الكون والفساد عليه اذ هو عرفوا الكون والفساد بحدوث صورة نوعية وزوال صورة  
 اخرى كما يصح به الشئ والتعريف المستند من التقسيم وان يصدق عليه بظاهره الا انه  
 لا يصح اذ هو ليس بصدد التعريف بل التقسيم فمراده ان ذلك الخروج هو الكون بعد ان يكون  
 بخله الصورة مطلقا والحق في ذلك بالمثال مع انه لا يسمى كونيا وان اراد ان لا يترك  
 لا العاطفة من قوله وافسادا والظاهر ان اراد ان تعريف الكون والفساد غير مانع لصدق علم  
 الانتقال في المذكورات مع انه لا يسمى به وبج برده عليه ما عرفت سابقا من عدم الصدق  
 فتدبر مع انه يجوز ان لا يكون ذلك التعريف على مذهب هذا البعض وقد يجب ان وجه  
 الاجترار بان الكون والفساد معنيين احدهما حدوث صورة نوعية وزوال اخرى وثانيها  
 الوجود بعد العدم والعدم بعد الوجود والخروج المذكور للنفس والاشقالات في تلك الامور  
 وان لم يصدق عليها المعنى الاول لكن يصدق عليها المعنى الثاني وهذا وانت خبير بان مراده  
 سلب المعنى الاول منها لا المعنى الثاني او المطلق بقرينة تقابله بالحركة اذ المعنى الثاني مع الحركة  
 هذا وانما قلنا الظاهر ان اراد ان تعريفه انه لا يتجمل ان يراد بذلك الايراد مجرد البطال المحصر  
 المستفاد من كلام القليل وهكذا الكلام في الايراد الاول فمع هذا يجب ان يحاط بها في  
 الحركة اما الاول فلما ذكرنا من العلم ان تلك الصفات انما هي الثانية فلا ذكرنا ايضا  
 من انه يجوز ان يكون له وقد اجاب عن الايرادين بعض المحققين بان التعريف انما هو للقدرة  
 القائلين بخوار التعريف بالاعم وانت تعلم ان هذا انما ينافي على تقدير ان لا يراد بالاراد من ابطال  
 المحصر واما اذا اريد بها ذلك فلا على اننا نقول ذلك الكلام ليس بسديد اذ من العلم ان الص  
 مع من عقبه من الشرح هو انما هو من المتأخرين القائلين بصعوبة التأويل وذلك  
 التعريف وان كان من القدماء الا انه انما به علم وجه الارتضاد به تأمله في هذا المقام فانه من مخرقي  
 الاقدام قال ارسطو هذا تحقيق للتمام واما الاراد من يقال انهم كيف يتجملون في الحركة  
 في الكلمة مع ان المبحث عنه فيه انما هو الموجود والحال ان الحركة ليست بوجوده فقال الحركة

في ان يلاحظ الى ما قاله

هذا على ان يتجمل في الحركة  
 واما اذا جعلنا محتملا فلا بد ان لا يقال



يطلق على معنيين احدهما الحركة بمعنى القطع وهي غير موجودة وثانيها الحركة بمعنى التوسط وهي  
موجودة والمتجسست عنه الحركة بمعنى الثاني هذا وقد استدلوا على عدم وجودها بانها لو كانت  
موجودة لكان موجودا في الزمان الحالى والماضي والمستقبل معاً وان قطعاً فذلك ما هو موجود  
فيه يوجب كونها منقسمة اذ لو كانت منقسمة لكانت المسافة المطابقة لها غير منقسمة  
فيلزم الجزاء الذي لا يتجزأ وتركيب المسافة منه وتلحق ايضا ان يكون منقسمة والا لكان  
احد جزئها سائعا على الآخر لا متناهي اجتماع اجزائها فيكون بعضها ماضيا او مستقبلا  
فلا يكون الحركة الحاضرة تمامها حاضرة نصفه مع ان الكلام في الجزاء الحاضرة لا الكلام  
فيها فيلزم اما عدم انقسامها او اجتماع اجزائها او ترتيب الاجزاء الاخرى المماثلة والكل باطل  
واجب عنه بان ان اردتم بالقسم القسمة العقلية فلا تفرقها لولم تكن منقسمة يلزم  
وجود الجزاء وان اردتم بالقسم الوهمية فلا تفرقها لولم تكن منقسمة في الوهم لكان احدهما  
سائعا على الآخر بالفعل حتى يلزم ان يكون الحاضر خاضعا بالفعل تامل يطلق على كونه  
بمعنى يطلق الحركة بلا اشتراك اللفظ على معنيين احدهما التوسط المقصود به كيفية وصفه  
بما يكون الجسم افرامتوسطا بين المبدأ والمنتهى اللذين للمسافة ولا يكون في حين من الاجزاء  
الواقعة فيما بين المبدأ والمنتهى ان يبين بل يكون في كل ان في حين اخر وقد يعبر عنها بانها تكون  
الجسم بحيث ان احد من حدوده وثانيها يكون الجسم فيما بين المبدأ والمنتهى بحيث ان  
يفرض يكون حاله في ذلك الان محالاً كحاله في ان يبين يحيطان به كذا في شئ المواقف  
دفعه مستمر الى المنتهى واعلم ان الحركة بمعنى التوسط المعهودة انتم مستمر  
بحسب ذاته سيال باعتبار نسبة الماهود والمسافة منطبقا والى ما على حدودها  
الغير المنقسمه وتوارد النسب المذكورة عليه وحصوله في تلك الحدود ليس الا لتوارد  
الاعراض على امر متخلف مع بقاء ذاته وتلك الحدود في المسافة وكذا الانات المطابقة  
الماضي الزمان ليست احوال موجودة في نفس الامر بل هي انما تكون باعتبار المعبر وفرض  
الفرض وفرضها متتالية متلاحقة مستحيل بل ان حدين يفرضان في المسافة واما ان  
يفرضان في الزمان يكون بينهما مسافة وزمان يمكن ان يفرض فيهما حدود واما ان  
اخر كذلك فمع هذا ينبغي ما يقال تلك المحصولات ان اتصلت بعضها ببعض كانت المسافة مركبة  
من الاجزاء والزمان من الانات والاشترار الجسم مع حصول واحد فيكون سائعا لا حقيقة بعض الحقيقة

فلم نأزدها

فاذا وصل فقد انقطعت الحركة واخرى عليه بان الوصول الى المنتهى ليس جزء من الحركة ولا  
ازمالا هيتهام حيث هي فيجزا ان يكون الحركة موجودة فيما بين الابداء والانتهاى تأمل في  
وقال شارح المواقف ايضا ان قلت اذا وصل الى المنتهى فالحركة انقضت حال الوصول بانها وجدت  
في جميع ذلك الزمان لا في شئ من اجزائه قلت حصول الشئ الواحد في شئ مع سبيل التدريج غير ممكن  
لان الحاصل في الجزاء الاول من الزمان لا بد ان يكون مغايرا لما يحصل في الجزاء الثاني لا متناهي ان يكون الموجود  
غير المعدوم فيكون هناك شئ متغير متغايير لا يتصل بعضها ببعض اتصالا حقيقيا لا متناهي  
انه يتصل المعدوم بالموجود كذلك ويكون كل واحد حاصلا دفعة لا تدريجا فلا وجود للحركة بمعنى القطع  
في الخارج تأمل في الكلام حتى يحصل لك حقيقة المرام فالجواب ان فرضت قال في شرح التوجيه  
بخرجه الاعراض ايضا قالوا ان يقول به الشئ وذلك لان الظاهر المراد بالمتحرك المتحرك بالذات و  
الاعراض لا حركة لها بذلك المعنى فليست من شأنها الحركة فلا يكون سائعا الا ان يقال لم يأت الشئ  
بذلك انه اراد بالمتحرك ما ثبت له الحركة مطلقا فقدر اذ ليس من شأنها الحركة هذا دليل  
لغيرها عنها فتدبر ولكن ان تقول اراد بالشان شأن الشخص فذلك مسلم لكن المعبر عنه الملك  
ليس هو شأن الشخص فقط بل المعبر هو الشان ام من الشخص والنوع والجنس القريب او البعيد  
وان اراد بالشان الشان مطلقا فلا تفرق بينه وبين الجواهرات الحركة كيف ومما هو الجواهر  
الحركة وهو جنس لا اذ هو الجنس العالي الهم الا ان يقال اراد بالعدم والملك ههنا عدم والملك  
المشهوران لا الحقيقيان او يقال اراد بها الحقيقيان الا ان ذلك بناء على مذهب من لا يقول بحقيقة  
الجواهر للجواهرات فله محو ان كل في حركة بحيث يتنوع خلف حركته منه وقوله غير  
جسمته ان غير صورة الجسمية ويحتمل ان يراد بها الحقيقة التي هي الماهية الجسمية  
لكان كل جسم متحركا مع الروام اراد ان لو كانت الجسمية على موجبة الحركة الجسم لوجب في كل جسم  
مع الروام بحيث يتنوع عليه الكون وذلك لاشتراك الاجسام كلها في الجسمية والتلابط فالمقدم  
وفيه ان الالام لاشترك الاجسام كلها في الجسمية بمعنى الماهية الجسمية كيف والاسماء مختلفة في بعضها  
هذا وقيل عليه هذا الدليل انما يتم لو كانت الصورة الجسمية ماضية نوعية حتى يلزم من اشتراك  
الاجسام فيها ذلك مع انك قد عرفت ان ذلك مع هذا وانت تعلم ان مذهبهم انما هو ذلك  
عليه ايضا ان تم وان لم يتم هذا الكلام منه مبني على مذهبهم ويمكن ان يقال اراد ان لو كان متحرك  
الاجسام كلها بالجسمية على امر من اراد بها كانت الاجسام كلها متحركة اذ بعد ما فرضنا انها











الجسم المتخلف مع قوام العرض وقوله ضرورة اقتناع الماء ليس بما ينبغي ان لو لم يدخل الماء  
 لم يلزم الماء ان ليس عود الجسم المقدره الذر كان عليه قبله متقدما بالان مع الرضوخ  
 فافهم واقل الطبع ان البرودة ليست على الكثافة اذ الكثافة قد يحصل فيها  
 البرودة في اصطلاح ان لا يجوز تخلف المعلول عن علته كاللحم الزر في غاية الحرارة فليكن  
 ان العلة ليست الا الطبيعة وبعض المحققين قدان هذا الاعتراض في شرح طه العبد قدان  
 بعض محس هذا الكتاب بان المراد البرودة انما تكون على ما اذكت على الماء البارد  
 ولا يخفى فساد فتل من تل وحركة في الكيف فافهم لان الماء البارد مثلا  
 اذا صار حارا يكون تغييرا في هذا النوع من الكيفية حتى تكون حركة في الكيف لم لا يجوز ان  
 يكون بطريق اخر كما هو مذهب اصحاب الكمون والبروز واصحاب الحلي فلتنا ذلك  
 كذلك الا ان كلا المذهبين باطل وان اردت الاطلاع عليها فارجع شرح الطولع و  
 المواضع وغيرها من المطويات ونحن عرضنا من بيانها فافهم من الاطباء  
 كشيخ الماء وتبرده قال الامام الرازي القوم اعتمدوا في وجود الحركة في الكيف على ما عسى  
 من انتقال الماء من البرودة الى السخونة وبالعكس على سبيل التدرج والاعتناء بذلك  
 لجواز ان يكون هناك كينيات متحدة في الكيفيات انما يتغير ما رفته فصر  
 حتى لا يلزم تناقض الانات فلا يشترط ان يتغير الكيفيات بل يدركها على انها  
 متوالة فلا يكون هناك تغيير تدريجي بل دفع فلا يكون حركة مع بقاء الصورة  
 النوعية قبل بذلك يتبدل الصورة النوعية وفيه ان من المعلوم ان لا يتبدل الصورة النوعية  
 بالتخلف والتبرؤ بل لا يتبدل الصورة الشخصية ايضا الا ان يقال ان بالتخلف يتغير  
 فافهم ويسمى هذه الحركة استخاذا لانها تنقل من حال الى حال كذا قيل واعلم ان بعض  
 الكينيات التي لا تقبل الاشتداد كالزوجة والودية لا يقع فيها الحركة وبعضها ما يزداد فيها  
 كالشكل لكن الشيخ مال ان ما توارده على موضوع دفع بل من ان الاين الظان كل من  
 ههنا لا عرض للشيء ولا ان ما ذكر المصنف ما ينبغي ان الحركة الابدية هو الانتقال  
 من اين الى اين اخر والابن عبارة عن كون الشيء في المكان فتدبر ويذكر ان يقال ان المص  
 بالكان الاين مع التجوز وان تترك كلامه هكذا هو انتقال الجسم من الحالة الحاصلة من مكان  
 الى الحالة الحاصلة من مكان اخر لكن الثاني بعيد غاية ويسمى نقله واعلم ان المشايخ  
 اذا

هذا هو الحق في هذه المسألة  
 ان الحركة لا تتغير في الكيفيات  
 بل في الكينيات التي لا تقبل  
 الاشتداد كالزوجة والودية

اذا اطلقوا الحركة ارادوا بها الحركة الابدية الحاصلة بالنقل وحسب المتبادرة في استقالات اهل اللغة  
 ايضا وقد نطق عندكم على الوضعية ايضا فان كل واحد من اجزاءه فان قيل انتقال  
 جميع اجزائه اينية فيكون حركته ايضا اينية اذ ليس الكل الا نفس الاجزاء قلنا اخر اوه ليست الا  
 فرضية والاجزاء الفرضية ليست لها حركة مكانية اذا كان لها كونه بالالفعل لانها تبدل  
 جميعها عن امكنتها بتلك الحركة ولكن سلم ان حكم الاجزاء يتغير الكل من حيث هو كذا  
 يلزم من كون كل واحد من اجزائها اينية بخروجها عن ايوها حركة الكل لعدم خروجها عن اينية  
 فقد اختلفت نسبة اجزائه اذ في شرح طه العبد قد اختلف بعضها البعض والاف  
 الخارجية واختلفت نسبة الاجزاء بها الامور الخارجية فافهم غنى عن البيان واما اختلاف نسبة بعضها  
 البعض فلو ازم من اختلافها بالنسبة الامور الخارجية لولات فان بعض الاجزاء يصير فوق  
 بعضها اخر وبعضها تحت بعض وبعضها اقرب او بعد بالنسبة الى شيء اخر هذا كلامه والاول ان يقال  
 ههنا كما قاله فان الوضع هو الهيئة التابعة لتلك النسبة الثانية فقط فلا يحصل حركة في  
 الوضع مع انه بصدده فتل من تل اقول ههنا بحث لا يخفى ان الامر كما ذكرتم الا انهم خصوا الحركة  
 في الوضع بالحركة على الاستدارة لان ما عداها يصدق عليه مقولة اخرى كالابن فكانت اصطلاحوا عملان  
 يراد بهما ذلك وكلام شارح التجريد يوجب هذا العمل انه يمكن ان يقال ان الحركة المستديرة لما كانت  
 مما لا يشبهها بعض المتفكرين حتى ان السيد السند قال فيهم من كلام الشيخ ان الذر وقفت على ما دون  
 من قبله من الماء ورده بان الامر ليس كذلك كلف والشارح قال في عنوان المسائل حركات الاطراف  
 مستديرة وضعية ارادوا اثباتها وتمييزها عما عداها تأمل وان يقال اراد ان الحركة الوضعية  
 المستديرة عن الافاق الباقية مخصوصة بالحركة على الاستدارة لان مطلق الحركة الوضعية مخصوصة  
 بها فتدبر والاظهر ان الحركة قيل لا يخفى ان من قال الحركة مخصوصة بالمقولات اراد ان  
 الحركة المستقلة المستديرة مخصوصة بها فافهم هذا ان اراد الشرح من هذا الكلام الاعتراض  
 فذلك لا ينافي القول بالاختصاص هذا الكلام وهو حجة في ان مراد الشرح من هذا الكلام الاعتراض  
 مع ان الظاهر ان ليس كذلك بل مراده تحقيق المقام وبيان ان الحركة لا تقع في المقولات الاربع بالذات  
 كما ذكر المصنف كذلك تقع في البوابة ايضا ولو بالقياس وانما قال والاظهر انهم من غير الحركة في الفعل  
 والانفعال ومنهم من ينكره المنة كذا حتى ان الاضافة والملاك والفعل والانفعال وانه تابعة لغيرها  
 في وقوع الحركة وعدمها انها امور نسبية غير مستقلة بنفسها واصحاب اهل الحكماء تابعة

هذا هو الحق في هذه المسألة  
 ان الحركة لا تتغير في الكيفيات  
 بل في الكينيات التي لا تقبل  
 الاشتداد كالزوجة والودية



لعمري ضارها فان كانت عارضة لمقولات يتبعها الحركة يقع بها ايضا والا فلا يظهر ان الحركة  
تتبع هذه المقولات الخ كذا حقت بعض المحققين في مقولات العرض انما قيد  
بالعرض اذ الحركة لا تقع في مقولة الجوهر اذ لا شك ان الجوهر يتبدل بصورة بصورة اخرى  
لكن فلك التبدل دفع اندر بجر كما سيأتي في الفصريات فيكون من قبيل الكون والفساد دون  
الحركة اذ افترض ان ماداه لاحاجة الى نسبة الى ماء اخر بل يمكن ان يقال ان ماداه اذا صار  
مرتبة من السخونة لشدة من السخونة التي كانت عليه قبله ثم تحرك من تلك المرتبة الى الشدة  
منها فقد انتقل من نوع الاضافة الى النوع الاضعف في النوع الاخر منها انما الاضافة فتأمل مثل  
قال الشيخ في الشفاء قال الشيخ في الشفاء ايضا ويذهب ان يكون حاله في حال  
الاضافة في ان الانتقال فيه يكون متعاقبا في شئ اخر من كم او كيف فيقع التغيير في ذلك  
الشئ اولاً ويكون الزمان لازماً لذلك التغيير فيكون بسببه في التبدل كذا انتقل من السند  
في شرح المعاني فلام تماثل ان الفاصل بين أجزاء المادة فيه شئ وهو انه  
على هذا يلزم الجزاء لا يتجزأ بخلاف الزمان فانه من الاعراض مع الامع فتأمل في مثل  
حركة اعراض الاجسام وحركة الجالس للسفينة وحركة الجزء الكلي والجزء الحامل فان الحركة  
في هذه الامور كلها ليست بعارضة لاحتمالها بل انما يعرف بالعرض والسفينة والكلي والحامل  
لكن لما كان بينهما علاقة مخصوصة تقتضي اشتراكهما في الانتقال من موضع لا اخر قيل انها متحركة  
لكن احدهما بالذات والاخر بالعرض فلا يلزم قوله انه وذلك لان مبداء الميل في الحركة القسرية  
هو طبيعة المتصور بمعاونة القاسر وهي غير مستفادة من الخارج وانما المستفادة منه  
هو التحريك كذا انتقل عنه رحمه الله وفيه ان طبيعة المتصور من حيث انه مقصور يكون مبداء الميل  
وهي مع تلك الطبيعة مستفادة من الخارج وان لم تكن ذات الطبيعة مستفادة تأمل واعلم  
ان الشيخ الرئيس قال في المبدأ والمعاد القوة القاسرة على ضربين احدهما ان يكون  
خارجاً عن المتصور وهو ما كان القاسر مع المتصور كما اذا حرك خشباً على الارض وثانيها  
ان تكون حادثة في المتصور من القوة الخارجية وهو ان كان المتصور في القاسر  
الخارج مع المتصور كما اذا حرك حجره فوق فاعلم هذا اننا نختار الشئ الاول من ترديد الشئ  
ونقول قول المصنف ان يكون مستفادة من خارج يصدق مع تلك القوة المحركة في الحركة  
على كل من الضربين اما مع الاول فقط واما مع الثاني فلانها وان كانت في المتصور لكن

قال الشيخ في الشفاء  
الاشياء انما تتغير  
بمقتضى تغيرها  
فيكون  
فيكون

ط  
قال في الشفاء  
هكذا قال في مثاليها  
مثل تحريك الحجر  
على الارض

فيه

فما انما يكون من القوة الخارجية فيصدق عليها انها مستفادة من خارج نعم لو قال المصنف ان  
يكون خارجاً عن المتحرك لكان ملائماً اذا عرضت ما تلونا عليك علمت ان دفاع الاعتراض بخلافه  
فانه حملت على الاول اي بعد اذ حملت الحركة على مبداء الميل كما هو الظاهر من العبارة  
فالمراد هو ان تحريكها مستفادة من الخارج فيكون مستفادة تلك القوة الى الاستفادة من  
الخارج باعتبار التحريك ان التحريك مقدور قبل فلك اذ لو كان المراد ذلك لم يصح التقييم الثاني  
كما لا يخفى على من لم يسهل فالمراد ان يكون لمبداءها شعور يعني لو حملت تلك القوة على الميل  
كما هو خلاف الظاهر من العبارة لم يصح التقييم الثاني الا بعد تقدير المبدأ ان اما ان يكون لمبداءها  
شعور وذلك ان المبدأ هو النفس ولها شعور وذلك ان تقول اراد بالضميمة لها معنى  
اعني مبداء الميل وبالظرف معنى اخر على طريق الاستدلال تدبر بل اذا كان لها شعور واردة  
ان ارادة في تلك الحركة والافصول الارادة تطلقاً لا يمكن في ذلك تدبر اقول هذا مرفوع  
يعني كلام القيل مدني بان مبداء الميل في الساقط من علوه هو الطبيعة ولا شعور بها مع ان  
الحركة الارادية هي التي لمبداءها شعور لان يكون للتحرك شعور كما زعم صاحب القيل واعتراض  
ان حركة الساقط من العلو بارادة مندرجة في الحركة الارادية اجاباً ولو تم ما ذكره الشئ يلزمه  
اندرجته في الحركة الطبيعية لظهور ان مبداء الميل هو الطبيعة في الحالتين وذلك ان تقول مراد  
الشئ هو الحركة الارادية وهي التي تكون شعور التحرك بان يكون لشعوره دخل في تلك الحركة  
كحركة الحيوانات التابعة للشعور والحال ان حركة الساقط بالارادة كذلك اذ شعوره داخل  
في تلك الحركة وان كان لا بد من ذلك بل مبداء الميل هناك انما هو حركه الطبيعة وحركة الساقط بارادة  
ليست بحركة الطبيعة بل ارادة دخل في ذلك علم ان يمكن ان يناقش كون حركة الساقط من العلو  
بارادة ارادياً نعم القائل انما يكون بارادته لكن هي بوسطة انما يكون بوسطة الطبيعة كيف ولو اراد  
الكون لا يمكن مع ان الحركة الارادية هي التي تتبع الارادة فتأمل وان لم يكن لا شعوره  
لا يخفى انه يرد عليه ما اورده صاحب القيل هناك ويدفع بما دفع به الشئ وذلك ان تقول  
المراد بالشعور في المواضع الارادة فلا يرد ما اورده صاحب القيل في عبارة  
فيه ان الاستفادة من الاستفادة انما هو عدم كون الفاعل هو القاسر واما ان يكون هو  
المتصور فلا يستفاد منه اذ يجوز ان يكون هو القوة الحادثة في طبيعة المتصور الاستفادة  
من الخارج كما قلناه لك من الشيخ علم انه لو قلنا ذلك الاستفادة او لم سلم يرد عليه

قال الشيخ في الشفاء  
الاشياء انما تتغير  
بمقتضى تغيرها  
فيكون  
فيكون



ان ما اورده سابقا من عدم الملازمة مع التقدير الاول غير وارد كما لا يخفى عما لم يصير  
 ولك ان تقول ان مراده ان بعد ما قرنا كلامه بأحد الوجهين المذكورين يستفاد هذه الآثار  
 من قوله مستفاد من خارج اذ المستفاد من الخارج انما هو التوكل مع الوجه  
 الاول والمحل مع الثاني فبذلك كلامه علم ان مبدء الميل غير مستفاد من الخارج انما المستفاد  
 منه هو الميل والتوكل والذر لا يستفاد منه انما هي طبيعة فيكون هو الفاعل لكل الحركة القسرية  
 هذا غاية ما يمكن ان يقال وانت خير بان الفاعل ليس الطبيعة من حيث هي بل الطبيعة  
 المقصورة وهي مستفاد من خارج كما لا يخفى لشرنا اليه سابقا فبذلك هذا المقام فانه من انكار  
 في الزمان امره وجود الزمان وبيان ماهيته واعلم ان العالمين بوجودهم  
 هم الحكماء واما المتكلمون فينبذونه غير الشاعرة فانهم يقولون به وهو عند عباد عن تجدد معلوم  
 بقدر به متجدد غير معلوم ثم الحكماء اختلفوا في ماهيته فذهب بعض ضدهم الا انه جوهر مجرد وبعض  
 اخرا انه تلك الاعظم وبعض اخر انما هي حركة وبعض اخر الى انه مقدار حركته وهو مذهب ارسطو  
 ومن تابعه وهو المشهور فينا بينهم ولاجل ذلك خصصه المصنف بالذكر من بين البوائق مع استدلاله بالبرهان  
 وان كانت بدلائل الا ان التوهم قد ابطال في المطولات فان اردت الاطلاع عليها فارجعها الى  
 ترك الاخذ به لا يخفى انه لو جعل قوله محلا من فاعل ابتدأت لا يلزم من ابتدائها محله معها  
 ان يكون ابتداءها مع ابتدائها فاعلم انما يكون الاصل بالواجب الايمان ايضا وتركها وكذا  
 بعبارة الطبيعة وتركها امكان كذلك فالاولى الايمان بهذا الكلام ايضا الا ان يقال عدم الايمان به  
 بولط عدم الاحتياج اليه اذ ما ذكره كافيها هو بصدوره كما لا يخفى عما لم يصير ارامر  
 واحد انما في الامكان به لانه لو لم يفسر لم ينهم من كلام المصنف ذلك المعنى بل ينهم من معناه الحقيقي  
 المتقابل لا متضاد وذلك لان كلام المصنف هو هذا كان بين اخذ السرعة وتركها امكان قطع مسافة  
 معينة او ما ضاع الامكان الى القطع ومع لا ينهم من المعنى الحقيقي مع انه ليس بمراد هنا بل لا يصح  
 فيه الشئ مراده بجعل الامكان لسانا كان وجعل القطع مفعولا لفعل متدرج في شئ هذا ذلك  
 انه جعل قطع فعل عاقل ان قطع فيه فلا يحتاج الى تقدير فعل تأمل غير المسافين وذلك  
 لان الحركة البطيئة والسرعة المتفقين في الاخذ والترك تشتركان في هذا الامكان فضرورة توأخها  
 في الابتداء والوقوف ويتغيران في المسافة فضرورة كون مسافة البطيئة اقل والحال ان ما في التوافق  
 غير بابه التباين ويعلم منه ان هذا الامكان ليس نفس الحركة ايضا هذا ولا يخفى ان الامكان هو ان يقول غير

فصل في شواهد البطيئة ان الحركة البطيئة الواقعة في الامكان  
 في الاخذ والترك تشتركان في هذا الامكان فضرورة توأخها  
 في الابتداء والوقوف ويتغيران في المسافة فضرورة كون مسافة البطيئة اقل والحال ان ما في التوافق  
 غير بابه التباين ويعلم منه ان هذا الامكان ليس نفس الحركة ايضا هذا ولا يخفى ان الامكان هو ان يقول غير

المسافة

المسافة والحركة اذ تغير هذا الامكان للمسافة البطيئة وحركته ظاهرا وانما الخفاة ان يكون غير متغير  
 او حركته تأمل واجاب بان الزمان اه ارجاب الامام رحمه الله عن شبهة بان وجود الزمان  
 بدهن والعلم بوجوده حاصل بدون فكر ونظر كيف وجميع الناس والاعم قسمه وقد روه  
 الى الاعوام والشهور والايام والساعات وكل واحد يقول اني فعلت كذا اليوم او امس الاخير  
 ذلك هذا وقية نظرا لانه لا يلزم من ذلك التقسيم وجود الزمان كيف وبعد الايمان علم ذلك التقسيم  
 افترقا فذهب جمهور المتكلمين الى انه معدوم ثم ذلك يدل على ان هذا لا يقبل ذلك واما ان  
 ذلك الشئ موجود في الخارج او معدوم فلا دلالة على ذلك بل الكلام في الحقائق انما هو ذلك  
 والمقدار الحقيقة فيه ان التي بالدليل المذكور الذي يتوقف على المعية الزمانية والسرعة والبطء  
 ليس بيان حقيقة بل التي ليس الاثبات وجود الزمان فالاول ان يتوكل على التنبه على  
 الاثبات تأمل فيه وتذكر ولا شك في دع ما يتوهم من ان المعية والسرعة والبطء متوقفة  
 على العلم بما هيته الزمان ايضا فعاد الدور فاجاب بان ذلك ليس كذلك اذ المتوقف عليه تلك الامور  
 انما هو العلم بوجوده والعلم بوجوده حاصل فلا دور اتقول يمكن ان يجاب به زبدة انه لا يلزم  
 الدور اذ انما يلزم ذلك لو سلمنا ان العلم بالمعية وغيره يتوقف على العلم بالزمان ولكن ذلك مع  
 نعم لو توقف فاما يتوقف ثبوتها في نفس الامر عليه وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان  
 هذا صفر الدليل وكبراه مطعون وهو ان كل ما يقبل الزيادة والنقصان فهو موجود ولا يخفى  
 على من لم يصير انه يريد عليه انه ان اراد ان كل ما يقبل الزيادة والنقصان فهو موجود مطلقا  
 فذلك صلي لكن لا يجديك نفعا اذ يجوز ان يكون الزمان من الموجودات الذهنية وان اراد  
 ان كل ما هو كذلك فهو موجود خارجي فهو كيف ومن اليوم الاخر السنة التي ستاتي ازيد  
 من الغد اليه مع انها غير موجودين في الخارج فان قلت بقوله ذلك انما هو في الواقع اذ  
 لا يتوقف على عقل عاقل واعتبار معتبر قلنا ذلك لا يدل على وجوده في الخارج اذ كثير من الامور  
 الاعتبارية الواقعة تكون متصفة بصفات في نفس الامر وهذا الانصاف ان من انصف يعلم  
 ان الزمان وجودا متحققا في نفس الامر لم يكن ذلك في الخارج فان قصوا في وجوده بذلك  
 التوقف فذاك والا فليعلم البيان والاثبات فان الحركة كذا هي بعد ذلك لان الحركة  
 اللذين يتفاوتان في السرعة والبطء في كونها متفقين في المسافة اذ اختلفت في الابتداء  
 والوقوف يتفاوتت امكانها قطعا ولا يخفى ان الامكان علم هذا التقدير يتفاوت سواء تفاوت



علم تقدير اخر اذا عرفت هذا علمت ان دفاع ما اوردوه ببعض المتشككين من انه اذا خالف  
 الحركة في الاخذ والترك معا لا يلزم التفاوت بل قد يتفاوتان وقد يشاويان بل يلزم ذلك  
 اذا كانا متفقين في الاخذ والترك فوجب حمل كلمة الواو في قوله والترك على ان يحمل كلمة اذا على  
 البرية هنا وانت خبير ببعدها في كلمة اذا انما هي للكلمة عند المحققين وجعل كلمة الواو بمعنى  
 او مجازا وارتكب الضرورة مع قرينة وكلاهما مستغنيان بتدبر بالضرورة للنفاضة فيه  
 محال كيف ودعوى الضرورة غير مسموعة مع ان بعض الحكماء ذهب الى انه جوهر مجرد  
 المنة الفلك الاعظم كما سمعت سابقا اقول فيه نظر اذ لم يثبت انه زبدة مرادة انه  
 ان اردت ان يلزم من اجتماع اجزاء اجزاء الحركة بوسط ان الزمان مقدارها اذ يلزم من  
 اجتماع اجزاء المقدار اجتماع اجزاء ماله ذلك فذلك مما اذ لم يثبت بعد ذلك وان اردت ان  
 يلزم ذلك بوسط وقوع الحركة فيها فذلك منقوض بانها واقعة في الماخة واليكم اه ولا يذهب  
 عليك ان قول صاحب القيل الواقعة فيما يدل على ان تلك الملازمة انما هي بوسط وقوع  
 والا لا حاجة الى اثباته فلع هذا الوجه لزيد الشئ فالاما اقتصار مع التقف تأمل  
 وقيل انما نقرر كلام القيل هكذا لوجودنا اجتماع اجزاء الزمان لا يمكن القول بان الوجود  
 مع اليوم ولو امكن ذلك لا يمكن القول بان الحركة الموجودة مع الوجود موجودة معها كالموجود  
 في اليوم لم ان ذلك بطولم يرد ان اجتماع اجزاء الزمان يستلزم اجتماع اجزاء الحركة فاذ لم يثبت  
 نظر الشئ هذا كلامه وهو كسب شئ كيف وهو ان شئ لوضع لا يظهر منه شئ ان مراد القيل  
 اذ هو ان يقول فصيح وبعبارة صريحة ان اجتماع اجزاء الزمان يستلزم اجتماع اجزاء الحركة  
 لا ينبغي علم من له ادنى تمييز وقيل لو اجتمع اجزائه كان الحوادث اليوم اه فيه انه ان اراد  
 باجتماع الاجزاء اجتماعها في صفة الوجود فلا يلزم الملازمة الا ان اشار اليه الشئ بعبارة  
 قلم لا يخفى وان اراد به اجتماعها في بدأ الوجود بان يكون وجود الكل معا في آن و زمان  
 واحدا فلا يلزم سلبه لان لا يخفى على من له بصيرة وقيل لا يبعد ان يكون مراده ان يجوز  
 اجتماع اجزاء الوجود فيكون الحوادث في يوم الطوفان حادثا في يومنا فقط عنه اخراف  
 الشئ الذي اشار اليه بقولنا ان قلم هذا وانت تعلم انه مع كونه بعيدا لا يندفع عنه ما اورد  
 عليه الشئ او يد عليه ايضا ما اوردنا انما من التزويد المذكور فانهم في البصيرة  
 المشترقية ان الزمان اه قال في الحقيقة الفرض من هذا الكلام الاعراض عن وجود الزمان فان  
 الامكان

هذا بناء على ما في العاشر من الكليات في حق كليات  
 عند الحكماء في علم ما في العاشر من الكليات في حق كليات  
 في علم ما في العاشر من الكليات في حق كليات

في علم ما في العاشر من الكليات في حق كليات  
 في علم ما في العاشر من الكليات في حق كليات  
 في علم ما في العاشر من الكليات في حق كليات

الامكان القابل للزيادة والنقصان او هو مقدار امر هو وهو الحركة بمعنى القطع ان الزمان  
 وحاصل كلامه ان الزمان الموجود انما هو المنطبق للحركة بمعنى التوسط والدليل لا يدل على انما  
 يدل على المنطبق للحركة بمعنى القطع وهو غير موجود وذلك لان الدليل انما يدل على ان هناك  
 امر قابل للزيادة والنقصان والقابل لها انما هو امر هو منطبق على امر هو من الحركة هذا وهو  
 حق الا ان الدليل المذكور وان لم يدل على ان ذلك الامكان امر موجود في الخارج لكن قد علم انه  
 موجود في نفس الامر انه امر هو يتفق على ان الزمان الذي انما يقبل الزيادة والنقصان يكون  
 له تحققه في نفس الامر وان يعترض عليه بان الزمان الذي انما يقبل الزيادة والنقصان بين الزمانين الذين  
 اثبتوهما كيف وقد قال في المباحث المشترقية ان الزمان له مقياسان احدهما موجود وهو  
 الذي يطابق الحركة بمعنى التوسط والثاني امر هو هو لا يتحقق له من المطلق ان  
 اثبت متحقق تأمل بقى شئ وهو ان قول وغير ثابت اذا لو وجد اجزائه معا يدعى  
 ان المراد بذلك الزمان هو المنطبق على الحركة بمعنى التوسط وذلك لان المنطبق على الحركة  
 بمعنى القطع ثابت مجتمع اجزائه في الخيال تدبر فيه وهو مقدار الحركة لا يبين  
 وجود الزمان اراد ان يشير الى ماهيته فقال وهو مقدار الحركة وذلك لان ار سطوع تابعه من  
 الحكماء ذهبوا الى ان عبارة عن مقدار حركة الفلك الاعظم فلع هذا كان الامكان ان يثبت هذا القيد  
 ايضا ليم توفيه وان كان سيأتي في الفلكيات واعلم ان اطلاق المقدار على الزمان انما هو بحسب اللغة  
 والتجوز اذ المقدار في عرفهم انما هو عبارة عن الخط والسطح والحجم القلبي علم ما هو اياه  
 فيكون مقدار قيل هذا تنوع على قوله انه لم وليس مركبا من اجزاء متتالية ولا يلزم من مجرد  
 هذين الامرين ان يكون مقدار الجواز ان يكون كامن فضلا فالان ان يقول انه لم وليس عددا ولا  
 مرياه هذا وفيه نظر اذ يلزم من عدم كونه مركبا من انا متتالية عدم كونه كامن فضلا اذ لو كان  
 كامن فضلا يلزم تركبه من الالات المتتالية التي هي الوجودات علم ما صرح به السيد السند في شرح  
 المواهب فلام حاصر والمختصر قاصر وهو وقديح بان المراد بالكم اعم مما هو  
 بالذات او بالعرض ولا يقدح ذلك في المقصود وقال الشيخ في الشفاء قد علم ان ذلك الامكان منتهم  
 وكل منتهم مقدار اود ومقدار فلام اخرج عن مقدار هذا الكلام وهو مخرج في ذلك وقديح بان  
 باننا اذ جردناه وطبعه ثم نظرنا اليه وجدناه بحيث يقبل الزيادة والنقصان فيلزم ان يكون  
 قبوله اياها بالذات هذا والنفاضة مجال تأمل ليم المختصر ان المناسب هو ان يقول



أعربك قوله أو ليست ليتم المحر وذلك لأن الأمر القار شامل للجواهر كلها والأعراض القارة بخلاف الهيئة  
فإنها لا تشمل الجواهر إذ هو مخالف له كالعرض وذلك لأن الهيئة والعرض متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار  
أو باعتبار الحصول للجواهر بخلاف الهيئة وباعتبار العرض يقال لا العرض هذا لا يقال لو أن المحر  
بالأمر والهيئة معاً لزم المحر أيضاً فكان على الشئ أن يقول المناسب هو أن يأتي بالأمر بدل الهيئة  
أو بهما معاً لزم المحر لا نقول ذلك كذلك إلا أن المناسب هو اقتضار عليه ولذلك اقتصر على  
الشئ كما لا يخفى ولكن لو قال الشئ بدل قوله والمناسب الأنسب لكان أنسب وهذا لا يخفى عليك  
أن ما يكون مقدار الجواهر والهيئة القارة مشتركان في الدليل فيمكن التعرض على أحدهما ولكن  
اختار إثارة بالتعرض للثبوت فافهم والالتحق الشئ به وذلك لأن ما هو غير القار بهذا  
المعنى لا يوجد منه في الخارج ما هو منقسم فلو كان ذلك مقدراً لافرق فيه يلزم أن لا يكون للأمر  
الموجود القار مقداره فيه أصلاً وكل هيئة قارة به معنى كل هيئة غير قارة بشرط أن يكون  
زماناً ويصلح أن يكون الزمان مقدراً له بأن يكون له امتداد ودوام في الحركة والافتراد التقضي بالزمان  
وبالصوت وغيره مما لا دوام له تأمل هذا منقوضه قبل هذا التقضي الإجمالي يكون قوله  
هذا إشارة إلى الدليل المذكور وأما تفصيلي فيكون هذا إشارة إلى ما مضى قوله وكل قبلة مستند بأن  
تقدم أجزاء الزمان وانت تعلم أن قوله بتقديم أجزاء الزمان به يدل على أنه إجمالي لا تفصيلي ثم  
لو قال هذا منقوض فان تقدم أجزاء الزمان به لكان الحمل عليه وجبظ على أن شارع الأدب المسعودي  
خرج به التقضي لا يطق على المناقضة إلا بعد التقييد بالتفصيل فهذا انتقض إجمالاً ولكن يمكن  
تدعيمه بتخلف الحكم في أجزاء الزمان وبأن صحة الدليل يستلزم محالاً وهو تسلسل الأزمنة المتغيرة  
النهائية وقد خرج به السيد السند في حاشية شرح الطوالم فانه هذه القليلة القليلة  
تقبل هذه القليلة القليلة الزمانية مع هذه القليلة والأولاه يقال فانه هذه القليلة والبقية  
لا توجد بدون الزمان إلا أن يقال فتأمل تل لم يصح أن يقال بقية لم يصح ذلك بالنسبة  
إلى العالم بالوضع وإذا بالمفرد لا يفرق فلا تقع هذا الحاجة إلى قوله وأما من تقدم في أن يزاد يكون  
تقدم أصح من اليعم الذات لا بالزمان كنقدم الواجب قاعاً العقل الأول وهو المألوف من المطالعة  
التي تقدم يد علم بالزمان تدعيمه وتأمل واعترض عليه أنه الظاهر مناقضة ويحمل  
أن يكون نقضاً أيضاً فنقل من هذا الحاشية في أن التقدم لازم له داخل ما أنه لازم لمعقوبه الأب  
ومعقوبه أعلاه فيكون معقوبه أب ومعقوبه أعلاه معقوبه أبين والمعلول والتقدم  
بين

وقد سجد في جسد سيدنا  
الشيخ محمد بن عبد الله  
المرادي  
قوله والالتحق الشئ به وذلك لأن ما هو غير القار بهذا  
المعنى لا يوجد منه في الخارج ما هو منقسم فلو كان ذلك مقدراً لافرق فيه يلزم أن لا يكون للأمر  
الموجود القار مقداره فيه أصلاً وكل هيئة قارة به معنى كل هيئة غير قارة بشرط أن يكون  
زماناً ويصلح أن يكون الزمان مقدراً له بأن يكون له امتداد ودوام في الحركة والافتراد التقضي بالزمان  
وبالصوت وغيره مما لا دوام له تأمل هذا منقوضه قبل هذا التقضي الإجمالي يكون قوله  
هذا إشارة إلى الدليل المذكور وأما تفصيلي فيكون هذا إشارة إلى ما مضى قوله وكل قبلة مستند بأن  
تقدم أجزاء الزمان وانت تعلم أن قوله بتقديم أجزاء الزمان به يدل على أنه إجمالي لا تفصيلي ثم  
لو قال هذا منقوض فان تقدم أجزاء الزمان به لكان الحمل عليه وجبظ على أن شارع الأدب المسعودي  
خرج به التقضي لا يطق على المناقضة إلا بعد التقييد بالتفصيل فهذا انتقض إجمالاً ولكن يمكن  
تدعيمه بتخلف الحكم في أجزاء الزمان وبأن صحة الدليل يستلزم محالاً وهو تسلسل الأزمنة المتغيرة  
النهائية وقد خرج به السيد السند في حاشية شرح الطوالم فانه هذه القليلة القليلة  
تقبل هذه القليلة القليلة الزمانية مع هذه القليلة والأولاه يقال فانه هذه القليلة والبقية  
لا توجد بدون الزمان إلا أن يقال فتأمل تل لم يصح أن يقال بقية لم يصح ذلك بالنسبة  
إلى العالم بالوضع وإذا بالمفرد لا يفرق فلا تقع هذا الحاجة إلى قوله وأما من تقدم في أن يزاد يكون  
تقدم أصح من اليعم الذات لا بالزمان كنقدم الواجب قاعاً العقل الأول وهو المألوف من المطالعة  
التي تقدم يد علم بالزمان تدعيمه وتأمل واعترض عليه أنه الظاهر مناقضة ويحمل  
أن يكون نقضاً أيضاً فنقل من هذا الحاشية في أن التقدم لازم له داخل ما أنه لازم لمعقوبه الأب  
ومعقوبه أعلاه فيكون معقوبه أب ومعقوبه أعلاه معقوبه أبين والمعلول والتقدم  
بين

بين المتضادين لكنه لازم لما صدق عليه ويحتمل أن يكون لازماً لما صدق عليه الأمر كقطع السوال  
لا يدل على هذا التقدير أيضاً لكون التقدم عرضاً أولاً للزمان فالأمر أن يقول إذا داخل أو لازم بين  
انتهى كلامه ولا يخفى أن مراده بالمعقوبه قوله ما خوذ في منضم لفظاً من اسم من الماهية الحديثة  
والرسمية هذا ولك أن تقول أنه تحقق أمس وإن توقف على تحقق التقدم في الواقع لكنه لازم أنه  
يلزم من العلم بذلك العلم بهذا فافهم لا الشئ قيل فيه أنه لو كان هناك سلطة في  
شئ من التقدم لصح السؤال عما هو عليه لتلك الشئ في نفس الأمر ولما انتظم السؤال ول  
ذلك علم عدم الوسطة مطلقاً هذا الكلام وهو جيد إلا أن الظاهر يصح السؤال عن الوسطة  
في شئ من التقدم للأمر فتدبر فيه حتى تطلع عليه ومع ما عليه ولو كان له نهاية  
لكن عدمه أه قيل قد ظهر هذا مع ما سبق أن الزمان لا يكون قابلاً للعدم مطلقاً إلا أن يقولوا لا  
وظأن ما لا يقبل عدم لا يكون مكنياً فافهم ما ذكره أن لا يكون الزمان مكنياً مع ذلك فافهم  
وقد إن ما دل عليه الدليل هو أن لا يقبل عدم بالفعل إذ غاية ما لازم منه هو أن يكون كل  
فرض زمان آخر سابق عليه بحسب الواقع في نفس الأمر تأمل مثل هذا آخر الفرض الأول  
فيه الكلام والمقال ونسأل الله التوفيق في الثالث من الملوك المتعالي  
الفرد الشافع ويسمى هذا الفن بباب السمار والعالم لا يقال كان أو لا تقدم العناصر كقولنا أو مع  
وجود من الفلكيات مع أن إلتباساً بالآيات لا نناقض ذلك لأنه لا كان في أثناء البحث  
ينجر الكلام إلى إثبات كون الزمان عبارة عن مقدار حركة الفلك الأعظم مع تقدم إثبات ذلك  
فيما سبق وكان بعض الأحوال المشتبهة لذلك هي الحركة كان لكل واحد من الفرض الأول وهذا الفن  
احتياجاً إلى آخر فافهم فان القائم به قيل فيه أنه لا يلزم من عدم التبدل في هذه الصورة  
عدم صورة أخرى وهذا وقيداً وإن كان مستنداً بالجرى على الكلي إلا أنه قد ينفذ عند تماثل  
الجزئيات في الحكم وهذا كذلك إذ يصح نقل الكلام إلى أن جزئياً كان لا يخفى فتأمل لم يصح ما يلي  
رأسه وقد يسمي الفرق والتحت بالطبيعة وذلك ما لا ذلك وأما الجمل أن بعض الأجسام يطلب  
أصديها ويطلب الأخرى بالطبع وبعضها بالعلم فيها متمايزان بالذات ومتمايزان بالطبع هذا  
وقد يناهز إذا قام إنسان على أحد طرفي قطر الأرض وأخرى على طرفه الأخرى كان يابلي رأساً أحدهما  
بالطبع بعينه يابلي رجل الأخرى بالطبع فيستدل أن واجب عنه لو كان كذلك لكان عند  
رجل أحدهما عند رأس الأخرى يابلي رأساً أحدهما بالطبع يابلي رجل الأخرى كذلك وليس كذلك

وذكر



وحده ان مع ما على القدم ان لو وجد ستمها يكون مبعدا عن النوق وذلك لا يتصور الا الى المركز الذي تجاوز  
 عن قرب الى سطح المحد الذي هو النوق فتدبر خلاف باقي الجهات فانها تبدل بتدبر  
 اوضاعه ولا ينبغي عليك ان يجتمع بعض الجهات مع بعضها اخر كما اذا تحركت الحركة الى السفل والعلو  
 فانه يجتمع في القبل والخلف مع النوق والتحت والجهة واعلم ان الجهة معينة احد الجهات  
 ما يتعلق به الاشارة ويقصده المتحرك وبيانها بالجهات الحاصلة من الحدود والاطراف القائمة بالمتحرك  
 كما قالوا فاشركهم اسم الى المعنى الاول بقوله والجهة والجهة بقوله والشهوره وتجعل ان يكون  
 مراد ان الجهة التي هي اعلى من النوق والتحت تطلق مع منتهى الاشارات ومنتهى الحركة المستقيمة  
 يطلق عليها اسم من ان يكون ذلك الانتهاء الى العلو والسفل تأمل قيل ان جهة النوق اعلى  
 يتغير فيها مع جهة التحت اذ هي لا تتغير بالنظر اليها اذ هي المركز على التقدير من جهة قوله ان  
 الاشارة الحية ان منتهى الاشارة الى جهة العلو مطلقا وقس عليه القديس فتدبر  
 والاول هو الصحيح قصر الصبي في الاول مع انه يمكن ان يقال المراد بالحركة الحركة المكنة بحسب الزايات  
 وحيث يكون منتهى محدد الفلك الاعظم كما لا ينبغي علمه لم يعلم هذا العلم فلهذا يكون الثاني تغييرا  
 للمعاني وبعض هذا ما قاله بعض المحققين من ان معنى نوق الجهة منتهى الاشارة ان لا يكون ان يكون  
 الاشارة على كل مكان تنقطع عندها ومعنى كونها منتهى الحركة المستقيمة انها لا يكون ان يكون  
 المتحرك على تقدير فرض انتهائه اليها وان كان المفروض مخالفا فافهم عليها البداهة لاجابة  
 اليه الا ان يقال قيد به ليشمل ما فوق الابطع ما عليه البداهة الجنب بحسب العرف يطلق على ما تحت  
 فتدبر وقوله فلهذا عطف على جنسان المراد بالاصاطة الاصاطة في الجملة كما لا ينبغي وقوله فاجنب الزايات  
 الاولى ان يقال فاجنب الزايات الجنب الذي هو كذا البعثة وذلك لان الكلام انما هو في الجهات كما لا ينبغي  
 وقوله وما جازي وجهه الاول التقييد بالطبع كما لا ينبغي اللهم الا ان يقال قوله بالطبع متعلق بها  
 فانهم ثم مجموعها سائر الاصنام اه لا ينبغي ان من الاصنام ما يبين احد امتداداته  
 ان يكون ما على احد طرفيه قبل وما على مقابله خلف وكذا باقي الجهات كالبيت مثلا فجهات متعينة  
 بالقياس الى اوضاعها لا يتبدل بتبدل الامور الخارجية عنها ومنها ما لا يتغير جهات الاعتبار  
 ونقص النسبة الاشارة او غيره او باعتبار ملاحظة حركة وما يكون كذلك بتبدل جهات  
 بتبدل الاوضاع فكل جسم جهات حاصلة باعتبار اطراف تلك الابعاد فمعنى قوله  
 فلهذا الامتداد اه ان الجهتين الحاصلتين من طرفي الامتداد الطولي يسمى بالنوق والتحت  
 لان

لان نشوتك الاطراف تسمى بها وقوله الاسان بالرفع فاعلى يسير ويحتمل ان يكون منصوبا  
 بنزع الخافض ان في الانسان والكل وجهة فتدبر وكذا الخالف سائر الحيوانات بل الاصنام  
 كلها الا ان في طول الحيوان خلافا فذهب بعضهم الى انه البعد الاخذ من راس الحيوان  
 الى ذنبه واختاره صاحب المواقف وبعضهم الى انه البعد الاخذ من الظهر الى السفل واختاره  
 صاحب الطرالع وعرضه عند هذا البعض هو طول البعض الاول وعرضه عند البعض الاول  
 هو عرض البعض الثاني فتحتمل وانت تعلم اه الظاهر ان هذا الكلام منه اعراض عما  
 وعلى هذا حمل بعض المحققين ويريد ان يخص بالجهات في الست كما هو المشهور انما لم يرد  
 وجب تقاطع الست الامتدادات على زوايا قائم في اعتبار الجهات مع ان ذلك غير واجب  
 فاذا يكون الجهات غير منحرفة في الست بل يكون غير متناه الايمان ان يفرض جسم واحد  
 بالقياس الى نقطة واحدة امتدادات غير متناهية وعلى هذا يراد به ان اراد ان ذلك  
 القيام بما لا يجب في اعتبار مطلق الجهات فلتستقيم وجه لكنهم انما اعتبروا ذلك في حصول  
 الجهات الست المشهورة المعبرة عند العوام والخواص وان اراد ان ذلك مما لا يجب في اعتبار  
 الجهات الست فذلك مما مع انه يرد انه لا معنى له لقوله كانت الجهات غير متناهية بل  
 وانما قلنا الظاهر اصله ان يكون هذا الكلام منه تحقيقا للقيام ويعني ان قيام بعض الامتدادات  
 على بعض ما لا يجب في اعتبار الجهات فان اعتبر ذلك يكون الجهات ستا كما سمعت ذلك  
 من الخواص وان لم يعتبر يكون الجهات على حسب اعتبار الامتدادات حتى لو اعتبر غير متناهية  
 يكون كذلك بان يفرض جسم واحد بالنظر الى نقطة امتدادات غير متناهية هذا واعتد  
 على هذا ويؤيده ما قاله بعض المحققين من ان الجهات انما هي باعتبار المعبر فان اعتبر  
 الامتدادات الوضعية كانت الجهات على حسب اعتبارها وان اعتبر الامتدادات  
 المتقاطعة على زوايا قائم كانت الجهات في الجسم ستا في امتداد ماخذ  
 الحركة امره الامتداد الذي اخذه المتحرك في حركته او الماخوذ لها بان يصل في ذلك الامتداد  
 المقصوده فهو الطريق له فاما اذا ما مصدر مسمى او مصدر بمعنى المفعول فيحتمل ان يكون  
 كل واحد من الجهتين خطا او سطحا او نقطة او احد خطا واخر سطحا او نقطة واحد  
 والاخر نقطة فمنها ستة احتمالات كلها باطلة الا الاخير وسينبه وقوله متى كان كذلك يعني  
 متى كان كل واحد من الجهتين موجودا وذات وضع وغير متغير يكون الفلك مستديرا لكن

والمقصود  
 راجع الى  
 الخافض  
 هو العلم



سكت المتكلم صفة والاشارة  
وتحتاج الى اثبات المقصود  
وانما هو انما هو انما هو  
فانما هو انما هو انما هو  
فانما هو انما هو انما هو  
فانما هو انما هو انما هو

المقدم حق فالثاني مثله ولكن لما كان حقيقة نظرية حاول بيان ذلك في الملازمة تدبر  
لانها لو لم يكن كذلك لما امكن ان الظان كل واحد من الدليلين دليل على كل واحد من ذلك  
المدعى ولذلك اعترضوا الشبهة على الافتراضين الذين اشار الى احداهما بقوله قد يقال ما الاخر  
بقوله وهذا محتمل ان يكون الدليل الاول على المدعى الاول والثاني على المدعى الثاني  
يرد الاعتراض الاول دون الثاني وان يكون الاول والثاني للثاني وللثاني وللثاني دون  
الاول هذا اولك ان تقول ليصعب جعل الاول على الثاني لانه ان اراد بالوضع الاشارة المحيطة  
بالفعل فتقول لما امكن ان لا غير مثبت له فلا يخفى وان اراد به امكان الاشارة وقابلية لزم  
تعيين الشيء بنفسه اللهم الا ان يقال المدعى هو الامكان ذاته والدليل هو الامكان الواقعي وهذا  
ولكن الظان المسمى هو كونه ذات وضع الفعل كما هو كذلك والعديلين تأمل المتقوه وط  
الخط ولك ان تقول ان اراد بالتفهم ما يختص به الوضع كانياب اغوال فلانها كذلك وان اراد  
انها متفهمه بمعنى انها غير موجودة في الخارج فذلك سلم ولكن لا يفيد جواز ان يكون لها وجود  
نفس الامر وذلك كاف فيما نحن بصدده كما اشار اليه انما يتقوله واقول فانها ما لا يفيد  
ان يتخار الشق الاول من التردد ان الخط ان النقطة المفهومة من الخط مثلا لا يثبت وان تحقق  
لها اصلا بل انما هي بمجرد النقص فيكون ان لو كان الامر كذلك لم يصح من الشك الحكم بان دعوى  
الانكسار المتفهم من حركتها لا تحقق وجوده نفس الامر كما حكم به في صدر الكتاب فتدبر  
اذا قلنا انها لا تحقق لها اصلا بل انما هي بمجرد النقص فيكون ان لو كان الامر كذلك لم يصح من الشك الحكم بان دعوى  
لوجود الخارج وفي بعض النسخ غير مكرر فيكون من قبل النتائج تدبر عند الغالب بان  
المكان هو السطح والحال ان المص منهم مع انه غير موجود حال الحركة بل قد يوجد اصلا اذا  
عرض للمحرك ما يمنع من الوصول اليه ولا يمكن ان يجاب عنه بان المراد بوجود المقصد  
وجوده في الجملة ولو بعد الوصول اليه كما لا يخفى سماء لا تكسر المقام اذا المتقوه منها انك  
وجود الجبين مع عدم وصول الجسم المتحرك بالجهة المستقيمة الى احدى طرفي الفعل ولكن يمكن  
ان يقال لو كان هذا المقصد المتحرك بالوصول او القرب محل تردد بل انما المقصد المتحرك  
بعدم التوقف هو عليه والمكان هذا المقصد موجود تامل مثل ذلك الاستعداد ان  
الاستعداد لا يتوقف على هذا الجاه سواء كانت متقدمة في استعداد اخر او لا وقوله انها لا انتمت  
فلا اقل يكون لها جازان فاذ فرضنا وصول المتحرك الى اخر الجاهين ثم بعد ذلك الوصول  
فرضا

هذا هو الحق  
وهذا هو الحق  
وهذا هو الحق  
وهذا هو الحق  
وهذا هو الحق  
وهذا هو الحق

هذا هو الحق  
وهذا هو الحق  
وهذا هو الحق  
وهذا هو الحق  
وهذا هو الحق  
وهذا هو الحق

والحق ان حصر الحركة في الحركة من الحركة والاشارة ممنوعة جواز ان يكون في الاشارة والاشارة  
وتوضيها ان يقال لان حصر الحركة في الحركة وانما يتصور فيها ان لو لم يكن الحركة  
منقطة في سكت فافذ الاشارة اما اذا كانت فقد يكون في اخر وهو الحركة  
في الحركة اجيب عنه بانه لا يجوز ان يكون الحركة في جهة الحركة سواء كانت متقدمة  
في سكت فافذ الاشارة او لم تكن والا كانت جهة الحركة هي المسافة التي تقطع بالحركة  
وهو لا يجوز ان يكون جهة الحركة هي نهاية المسافة التي تقطع بالحركة ونهاية الاشارة في جهة  
فرضا

فرضا حركته الموقوفة مثلا لم يكن بعد الحركتين من الحركة ان كانت تلك الحركة من المقصد  
بل الجزء الاول انما يكون جهة ولم يكن اقرب الجاهين منها ان كانت المقصد بل المقصد انما  
هو هذا الجزء هذا حاصل كلام المص واعترض عليه باننا انما حصر الحركة في جهة بل يجوز ان  
الحركة في الجهة لا غيرها ولا اليها واشارة اليه الشبهة اقول واجب بان ما يقطعه المتحرك  
بالحركة المنقطة انما هو المسافة لا الجهة ان الحركة ما يكون اليه الحركة فلو تحركت في الجهة كانت الجهة  
تتم فتدبر الجاه على المقصد المتناول للمكان حقيقيا كان او غير حقيقى كما يقال تحركت المكان  
المكان كذا ووقع الحركة في الجهة بهذا المعنى جائز لكنها يجوز عما نحن فيه فلا حاجة  
الى هذا التردد بل يمكن ان يقال الجهة غير متقدمة لانها لو انفسدت لم يكن الحركة في المكان لانه  
ممتنع لا ذكره ان الجهة ما اليه الحركة فلو كان الحركة اه تأمل واذ ثبت هذا ان الحركة  
مشار اليها موجودة غير متقدمة في جهة الامتداد او كون الجهة غير متقدمة في تلك الجهة ثبت  
ان وضع الجهة ليس بالذات بل بتبعية ما هو ذات وضع لذاته وذلك لان ما يكون لذلك  
لا يكون الامن الاخرى والاعراض لا وضع لها بالذات ولو لم تكن منها كانت من الجواهر فتكون متقدمة  
في الحركات مع انك عرفت عدم اختصاصها في جهة ذلك الامتداد لا يقال انها جواهر المراتب مع انها  
ليست بمنقطة اصلا فيجوز ان يكون الحركة كذلك لاننا نقول الكلام فيما هو واضح وادعنا ما حقيقة تأمل  
لا بد لها من امر الا من جوهر او جسم لا لا يخفى فيكون ان لا بد للجهة من امر معين وضو  
سواء كانت الجهة قائمة به كجهة النور فانها قائمة بذلك الامراة الفلك الاعظم او لم يكن كجهة  
فانها غير قائمة به مع ان تعيين وضعها انما يكون بالاعراض بعضها من ان يجب قيام الجهة بما يعين  
وضعها فانه عنده يكون المركز ايضا قائمة بالمحدد وما ذلك الا سبب في الاستحالة  
اه لا استحالة الخلاء وتجعل ان يكون المراد بالاستحالة التحدد ويكون المعنى ان تحدد الجهات  
ليس في خلاف الاستحالة التحدد فيه لكون الجهة موجودة فتدبر ومع هذا لا يتوقف اثبات  
تحديد الجهات على استحالة الخلاء فيكون موافقا لعدله على التوجيه الذي اختاره الشبهة  
في الحاشية من جهة انه لا يتوقف اثبات تحدد الجهات فيه على تناقض الابعاد كما مر في الشبهة  
نقلنا عن بعض المحققين فتدبر ولا في ملازمة مشابهة يطلق الملازمة المشابهة على ما يكون  
مشتركة مع الكلية الاكم وعما ما لا يوجد فيه امر متخالف الحقيقة فيكون غير متناه اذ المتناهي لا يخفى  
من اختلاف باعتبار واحد والاطراف وقد حصل هنا بعضهم على الاول وبعضهم على الثاني كما

هذا هو الحق  
وهذا هو الحق  
وهذا هو الحق  
وهذا هو الحق  
وهذا هو الحق  
وهذا هو الحق

هذا هو الحق  
وهذا هو الحق  
وهذا هو الحق  
وهذا هو الحق  
وهذا هو الحق  
وهذا هو الحق



سيغير اليه الشئ لكن الظان المختار عند الشئ هو الحمل على الثاني ولذلك قال ان الماء المتشابه  
 اوجداه لان هذا الكلام يدل بظاهره على ذلك وان يحتمل الاول ايضا ويؤيده التصریح في الحاشية بان  
 الحمل على الثاني هو الانسب لاستقفا عليه فمع هذا ايرد على قوله فلا يكون احدهما مطلوبة انه  
 يجوز ان يكون الطلب والترك الطبيعيين مستندا لاختلاف بين الجاهتين بالعوارض لا بالطباع  
 اذ عرفنا ان المراد بالماء المتشابه ما لا اختلاف فيه اصلا بالعوارض كالحدود والاطراف وغيرها  
 وان يفرضها فتدبر وتأمل ثم يمكن ان يقال ان ذلك الطلب والترك انما يتباينان في تلك الاشياء  
 بان يكون في الجسم الطالب شئ يقتضيه ذلك وكذا في الجسم التارك ان يكون في التارك شئ يقتضيه  
 الفوق تأمل فيه لان المتناهي يوجد فيه فانه لا في الحاشية الاولى ان يقول ان المتناهي يوجد  
 فيه امور مختلفة ان من المتناهي ما يوجد فيه حدود ثلثة واحدا كالكرة المصنوعة مثلا هذا هو  
 حق واخذنا الكلام كلياً واما الواخذنا جزئياً فلا فتدبر والكلام لا يخفى على من تأمل اه  
 قال في الحاشية اذ حاصل الاول ان تحدد الجهات ليس في شئ من الماء المتشابه نهضة نهايات  
 الماء المتشابه والمتشابه فيه غير محمول على غير المتناهي ويرد عليه انه لم لا يجوز ان يكون  
 تحدد الجهات في شئ من الماء غير متشابه او نهاياته وحاصل الثاني ان القدر ليس في شئ من الماء غير متشابه  
 فهو نهضة نهايات قائمة بملاء متناه فاما الجهة منتهر الاشارة وقوله المصخر خارجة عن الماء المتشابه  
 لا يلزمه ولا انسب حمل كلام المصخر على الثاني فان التحمل في لفظه في الاول معنوا نهضة كلامه اما وجه  
 كون التحمل لفظياً في الثاني فلا ان المتبادر هو ان تلك الاطراف قائمة بالماء المتشابه الغير المتناهي مع انه  
 ليس كذلك بل هي قائمة بملاء متناه لان الجهة منتهر الاشارة لم تعرض على ما قامت به تلك  
 الاطراف يحتاج التقدير في الكلام فالتحمل يكون لفظياً واما وجه محتمل فهو ان يقال ان  
 المراد بالمتشابه عدم التناهي تعينه ان يكون مراده ان تحدد الجهات انما يكون في اطراف قائمة بغير  
 المتشابه اعني المتناهي لان غير المتناهي لا حدود ولا اطراف له هذا وان حمل المخرج على عدم العوض  
 فلا يكون قائمة به بل بملاء غير متشابه اعني متناه واما وجه كونه معنوية في الاول فانه عن البيان ان  
 ذلك ان تقول برده على الثاني ايضا ان يجوز ان يكون في شئ من الماء متناه لان نهايات قائمة به فيكون التحمل  
 به معنوية ايضا فان قلت لا يجوز ذلك لان الجهة منتهر الحركة والاشارة وفوق شئ من فوق  
 قلت فلم يثبت بجواز كونه في شئ من الماء غير متشابه على الاول تأمل في هذا المتناهي فانه من غير المتناهي  
 ومن غير المتناهي ان يقال ان نهايات في اطراف ونهايات قائمة بمتناه او بمتناه

او انما اراد ان الماء المتشابه  
 والاشارة في قوله في شئ من الماء  
 ووجه الشبهة في الحاشية  
 انما هو ان الماء المتشابه  
 لا يكون له نهايات في اطراف  
 ونهايات قائمة بمتناه او بمتناه  
 نعم ووجه ذلك ان الماء المتشابه  
 لا يكون له نهايات في اطراف  
 ونهايات قائمة بمتناه او بمتناه

على الاختلاف كان تحدد ها بجسم كمرسول ما ان الملازمة نظرية حال البيان بقوله ان تحدد  
 الى ولما قل ان يقول احاطة الى جميع ما ذكره سابقا بل يمكن ان يقال تحدد ها لا يجوز ان يكون  
 في خلاف فلا بد ان يكون في ملاء وذلك الملاء جسم كمرسول ما ان تحدد ها ما ان يكون  
 ان يقال افاد بذلك ان حصول ذلك التحدد انما هو في اطراف ونهايات وهذا انما هو  
 ان ذلك التحدد انما يكون بجسم كمرسول فقط مع ان ذلك يقتضي حراجه ان ذلك الجسم الذي هو حمل  
 تلك الاطراف انما يكون متناهي او متناهي لان جهة السفلى غاية البعد في شئ  
 اذ جهة السفلى غاية البعد وقوله والا ان وان لم يكن جهة السفلى في غاية البعد  
 سواء كان البعد اه ان ما به يحصل البعد واختلاف ذلك الجسم الغير الكروي او كان  
 عنه اما عدم التحدد مع الثاني فلما ذكر الشئ واما عدم مع الاول فلانه يوجد في ذلك الجسم  
 ما هو في غاية البعد بالنسبة الى الجهة الاخرى حيث يمكن ان يتصور هناك ما هو ابعد  
 ويرد عليه ان لو سلم انه لا يتصور غاية البعد بالنسبة الى جميع المضافات في شئ من  
 في الجسم الذي على شكل الزق وفيه نظراً تأمل تنل بخلاف الكروي ان بخلاف الجسم الكروي  
 الواحد فانه لا محذور بحد في غاية القرب ومركزا يتحدد به غاية البعد  
 ان يتوهم ما هو ابعد منه يعني ان الجاهتين هما اللتان يكون بينهما تقابل في الغاية بحيث لا  
 يمكن ان يتوهم بينهما تقابل ابعد من التقابل الذي بينهما هذا وان تقول المراد بالمتشابه  
 التوهم الذي يطابق الواقع ونفس الامر وهذا انما يتوهم ذلك بحسب الفرض والتوهم  
 الغير المطابق للواقع مع هذا ايرد ما اورد به الشئ وقوله والمركز حذف المضاف اي  
 بعد المركز ونقدركم نهاية التحمل والربط يدبر وقوله الا ان المحيط الظاهر ان اراد بالمحيط  
 ههنا سطح الغلاف وقوله في قوله قطر المحيط الغلاف نفسه هذا ولا يخفى ان قطر المحيط  
 اذا عظم عظم السطح المحيط به ايضا فلا يبقى المحيط الاول بعينه ولكن يصدق ان المحيط  
 انما يكون ابعد الابعاد المعروضة من المركز لا ذلك المحيط على التقديرين فتأمل  
 قلت هما واقفتان يريد ان ما هو الواجب هو ان يقتضاه الابعاد الوضعية الممكنة  
 المستحيلة والممكنة انما هو كون احدهما ابعد الابعاد المعروضة من الاخرى واما  
 كون كل واحد منها كذلك فغير ممكن بل مستحيل تأمل فيه والام يتعين امر وان لم  
 يحط بعضها ببعض فلا يخفى اما ان يقتضاه منفصلا او متصلا ومع التقديرين لا يتعين

في الاختلاف  
 في الاختلاف  
 في الاختلاف  
 في الاختلاف  
 في الاختلاف



بها غاية البعد اما على الاول فظ واما على الثاني فلان ان يقع داخل الكواكب البعد  
خارجا ويطلق الاول فظ واما الثالث فلان البعد الخارج لا يتحد غاية كالمشاهدة الش  
بقوله فهذا البعد الى أين ولو قرر الكلام هكذا كان احسن ولك ان تقول يجوز ان يكون  
تلك الاجسام بحيث اذا اتصلت يحصل منها شكل مما هيته الدائرة وحيث غاية البعد يكون  
في الدائرة مثل المركز في الدائرة فتأمل فيه حتى تطلع على ما فيه ~~والمعنى~~ ان يقال  
انما قال كذلك بناء على انه على تقدير عدم احاطة بعض الاجسام ببعض يكون البعد خارجا  
فكان الاولى ان يعطى به كونه شمس واقصر وسهل فتدبر جدا وقوله الى اين ان الى غير  
النهاية فان كل ما يرضى انه بعد الاما لم يكن بعدا ان يرضى ما هو بعد من ذلك الاما  
فيجب ان يكون بعضها ولم يقل ويجب ان يكون كل واحد منها محيطا بالآخر  
الواجب فيما نحن بصدده هو احاطة بعضها ببعض لا بطلان بعضها ببعض فلو قال فيجب  
احاطة ما هو فوق الجميع بالآخر كان او لا وقوله والمحيط من تلك الاجسام يجب ان لا يخفى  
انه يجب اعتبار هذا الكلام لانما المرام فكان على المعنى ان يأتي به الا ان يقال انك فيظهر  
الاعتبار بعد ما اعتبره سابقا وقوله والام يتجدداه وذلك لما مر سابقا وقوله لا دخل في  
التحديد وذلك بالنظر الى جهة النور مسلم واما بالنسبة الى جهة التحت فيجب تأمل تأمل فيه  
فيحصل المطالع فيحصل المطالع الذي هو التحد بالاجسام الكروية ويحصل منه المطالع الاصل  
الذي هو كون الفلك مستديرا وان تحمل الكلام على عكس ذلك فتجمل بل هو الاظهر  
وقوله وانت تعلم ان تعلم ان ذلك كذلك لو كان ما ذكره دليلا على كروية جميع الافلاك  
بناء على جعل الالف واللام في الفلك في عنوان الفصل للاستقواء واما ان كان دليلا على  
كروية الفلك الا عظم المحذور للجهات فلا بناء على جعل الالف واللام للعهد ويؤيد هذا  
قوله وبيان انه محتمل ان يكون ذلك يوم الى انما ثبت لستدرة ما به تحد والمها  
مع انه محتمل لوانه على كروية الجميع انما هو البساطة فتدبر فصل في ان الفلك  
بسيط لا يخفى عليك ان الفلك الثاني انما هو في بيان الاحوال المختصة بالفلكيات مع ان البساطة  
ليست من تلك الاحوال اذ هي من ماضى يشمل العناصر ايضا وكان الشك في ان  
ذلك حيث قال وهذا الرسم شامل للعناصر ايضا اللهم الا ان يقال جعل البساطة  
من احوال الفلكيات دون العناصر او العامة لان كثير منها لم يكن بسيطا ارادوا

بالعصريات

بالعصريات العناصر وما يحدث منها بتأليف كالمواليد الثلاثة او بغيره كالرعد والبرق  
وغيرها واستطاع عليه ان شاء الله فكأنها لم يكن منها جملها ~~مختصا~~ فخصها بها اذ البنا  
مكون الشئ حال الشئ المعين بالنظر الى افراد كل ما تأمل وقوله بحسب الحقيقة قيد للنق  
ويحتمل ان يكون للنق ايضا ذلك غير ضيق وقد يطلق البسيط قبل كلام الشئ يدل على ان  
لفظ البسيط موضوع لكل واحد من المعاني الاربعة مع انه الذي يظهر من موارد استعماله  
انه موضوع لمعنيين احدهما جسم لا يكون مركبا من الاجسام المختلفة الطابع والثاني  
ما يكون كل جزء مقداره من مساويا للكل في الاسم والحد لكن الشئ المطلق المعنى الاول على  
المعنيين المتحديين تحته المطلق الكلي على جزئية وكذا الكلام في المعنى الثاني فتدبر هذا  
كلامه ولا يخفى عليك ان المعنى من كلام الشئ الوضع لان غاية ما يعبر عنه المطلق وهو ان  
على الوضع بل شاع استعماله في التجوز ولكن سلم فيجوز ان يكون ذلك اللفظ مشتركا بين الكلي  
والجزئي على اننا رأينا ان غير هذا الكتاب قد نطق بما نحن به هذا الكتاب بل بمعية اخرى  
وهو ما لا جز له اصلا لا بالفعل ولا بالفرض بحسب الحسام من ان يكون بحسب  
الحقيقة كذلك كالا فلان اوله لم يكن كالفظم والكلام فيه من جهة القيد كالكلام فيبقى من قوله  
بحسب الحقيقة فافهم كل جزء مقداره الطابع التقييد بالمقدار بيان الواقع لصديق  
على العناصر فانه لم يقيد به لا يصدق على العناصر بل على شئ بدون ملاحظة فانها واه  
كان لها اجزاء لكنها لا يباينها في الاسم والحد للاحتراز كما قيل ان التقييد للاحتراز عن السوء  
والصورة النوعية فانها جاز ان الجسم مخالفتان في الحد والاسم لكن ليس بمقدارين هذا  
كلامه فتأمل فيه وقوله الاول ان يقال مساويا في الاسم فتدبر اذ فيها اجزاء اه علة  
لعدم اندراج الاعضاء المتشابهة ولو تركت قوله هي العناصر لكان علة لعدم اندراج الافلاك  
ايضا فالاولى اسقاطه من البيه مطلقا اعم من ان يكون على خط مستقيم او منحني  
وقوله والمستديرة جواب دخل وموانه كيف يصح تغير الحقيقة بالايئية مع ان الايئية  
اعم لصديقها على المستديرة المتعاقبة للمستقيمة فاجاب عنه بان ذلك كذلك الا ان الايئية  
لا تطلق على المستديرة اذ المستديرة هي الوضعية المتعاقبة للايئية بحسب الاصطلاح واما  
الجوالة ونظائرهما فمعدومة مستديرة لغة فانما هي مستقيمة ايئية اصطلاحا فتأمل فيه ولا  
عليك ان على هذا ايندفع ما ورد في الشئ في بحث الحركة في الوضع من قوله اقول ههنا بحث



ففي هذا البحث يدور  
فيما يخص هذا العلم

وقد شئنا الى دفعه فتدبر فيه نظر تفصيله انه لا يلزم من اتجاه شيء المجرى الا تحدد تلك الجهة  
قبل حركة اليها الا تحدد مقابله وجوده كما لا يخفى فان اراد ان يلزم من ذلك تحدد الجهات قبل وجوده  
بان يكون الضمير في قبل راجعا الى الجهة ما فذلك مم وان اراد ان يلزم من ذلك تحدد هاتين حركتي  
فذلك صليح لكن لا دخل فيها هو بصدده فتدبر فالمناسب الاقتصار على حاصل كلام المص  
على الشق الثاني من التزويد المذكور اذ التحمل في لفظه دون الاول ولذلك قال بالمناسب الاقتصار  
ويعني ان المناسب في الاقتصار بان يسقط كلمة قبله من البيه حتى يبقى قوله فالجهات متعددة  
فقط ولما كان هذا الكلام في سلسل بعد الاستطاف قالوا الاشياء يقال فالجهات لا تكون متحدة به  
يعني ان المناسب هو الاستطاف مع التغيير فتدبر واذا عرفت هذا علمت ان مرادهم ان المراد  
بالاقتصار مقولان في هذا القول بدلا من قوله فانه متباينان في جهة وتارك الاخر فقد سمي وذلك  
غير ضعي على ذلك لا تكون متحدة به وذلك لان الجهة كما عرفت انها هي متباينة الحركة المستقيمة  
او الاشياء وذلك لانها انما يكون عند محدد ومركز فها متحدتين للجهة كما عرفت فلو تحرك  
الغلاف بالحركة المستقيمة كانت الجهة غير متحدة به او يكون هناك ما ينتمى به تلك الحركة  
فيكون هناك جهة غير متحدة به يكون مقصدا له بالوصول فيه او القرب اليه اذا علمت هذا  
عرفت ان ما قيل عليه من ان الثابت بالدليل المذكور انها متحدة والقوى والتحت الغلاف مطلق  
الجهات فلو تحرك الغلاف من جهة اخرى لزم ان لا يكون هاتان الجهتان متحدتين بل لا مطلق  
الجهات حتى يلزم خلاف ما ثبته ليس بشيء فتدبر ان بيان هذا من الاجزاء بالبيان  
مع ان اجزاء المركب لا يلزم ان يكون بسيطا اذ يجوز ان يكون مركبا من مركبات ينتمى اليها  
اللائمة مع الدليل كما لا يخفى . والفاعل الواحد لا يخفى ان الفاعل الواحد لا يفعل الا فعلا واحدا  
من جهة واحدة واما من جهات متعددة فيجوز ان يفعل افعالا مختلفة متقدمة كيف وقد صرح  
به الشرح واما في بحث الصورة النوعية فتذكر هذا وقد يقال لا يجوز ان يشترك البسيط  
في الشكل لان الاشتراك فيه يستلزم اتحادا في الطبيعة ويجاب بان اختلاف المعلولات  
يستلزم اختلاف الفاعل واما اتحادها فلا يستلزم اتحادا وذلك لان تباين اللوازم  
يوجب تباين الملوزمات بدون العكس تأمل فيكون طالبا فيه انه ان اراد الطلب  
بالفعل كما هو الظاهر فذلك مم لجواز ان يكون الفاعل ما نفا من ذلك وان اراد بالحق فذلك  
مسلح لا ينفك فتأمل فان تغير الشكل فيه انه ان اراد ان تغير شكل تلك  
البسائط

البسائط لا يخرج عن كونها مركبة ايضا فذلك مم اذ الفاعل المتحرك بتلك الحركة انما هي اجزاء تلك البسائط  
لا هو نفسها وان اراد ان اجزائها لا يخرج عن تلك الحركة فذلك مم وان اراد ان يلزم من ذلك  
اما اذا قلنا في قوله وفيه ان الغرض هو تحرك اجزاء الحركة المستقيمة المستقيمة وفيما عرفت  
تكون مستقيمة وفي المستقيمة يلزم ما نقيضه فتأمل وقد شئنا الى اننا نطرح في قوله وفيما عرفت  
الدائرة بتلك القيد انها لو تحركت على مركز خارج عن مركز العالم يكون الحركة عليها في احد نصفها  
اما النوق وفي الاجزاء التي تحت كما لا يخفى على ما لم يصير وقوله واما ثانيا الا انه قد عرفت على الاول  
كما لا يخفى قابل للحركة المستقيمة لقائل ان يقول لا يجوز ان يبحث عن كون الغلاف  
قابلا ومستعدا للحركة اذ من المورانه يجب ان يكون قيود الموضوعات كما نفيها  
بينه بانفسها او في علم اخر لا في ذلك العلم مع انهم جعلوا الاستعداد للحركة قيد الموضوع  
وقد صرح به الشرح في اول الكتاب حيث قال موضوع الحركة الطبيعية هو الجسم الطبيعي  
من حيث يستعد للحركة والسكون وقد شئنا الى الجواب فارجه ليعلم ان الحجة والحق  
لا يختص قبل امر لا يتميز ولو حمل على معناه الحقيقي فالعلم مع القلب كما وقع في بيان  
الكيفية حيث قال واخصص المندوب بها هذا طرأه واعلم ان شرح الكافية اركبوا النجوم  
في تصحيح تلك العبارة بان حمل الاختصاص على التميز والافراد بسلطة ان من المور هو  
ان الباء التي هي صلة الاختصاص يدخل على المقصور عليه مع ان المندوب غير مختص  
بالواو اذ قد يستعمل بالياء ايضا نعم لو كان المندوب مختصا به لكان الكلام على اصله  
هذا وانت تعلم انه ليس ههنا ما يقتضيه ارتباب ذلك النجوم اذ طرأه ان يقال الطبيعة  
ليست بمختصة بالجزء من العلم ايضا نعم لو حمل الاختصاص على معنى الافراد لكان انب  
لان سناد الاختصاص الى الطبيعة هو الايقن هذا والقول بقلب العلم غير جيد اذ لا  
الطلب غير مقبولة الا عند اللاكي وهذا صحتها لا يخفى على من لم يسهل انه  
لامع لهذا العطف بل كان عليه ان يقول مع ان جميع النقط المفروضة صالحة للتقطيع  
لرسم الدائرة وان يأتى بذلك العاوة صلاحيتها كماله في قدبر وقد يقال في توجيهه  
انه عطف على ذلك البسيط ويكون المعنى ان جميع النقط المفروضة في ذلك البسيط  
مساوية في الطبيعة وان جميع النقط مساوية في صلاحيتها اه وانت تعلم انه على تقدير  
ان يكون لتلك النقط طبيعة واحدة لا يتيان به اذ لا دخل فيها هو بصدده تدبر مع ان العلم

وفيما عرفت ان اجزاء الغلاف اذا تحركت على مركز  
تلك يكون الا فذلك من المصطلح ان تلك  
الاجزاء انما هي مركبة لا انية المستقيمة  
الا اصطلاحية وعدم تحقق الاجزاء بالفعل  
الغلاف لا يضر فانه انما هو جيب القوس  
قال ذلك فافهم



بذلك حاصل بان تقدير قوله في الطبيعة في نظم الكلام بدون التفرع به مما لا يقبل من عاقل اذ  
عطف على الاستواء ولا يذهب عليك ان حرد الامور المذكورة وذلك غير خفي عن من  
وقد يجاب بان ذلك التخصيص وقد يجاب ايضا بان يجوز ان يكون خصوصية  
بعضها تقتضي القطعية مثلاً وفيه ان ذلك ان كان لذاتها فيلزم عدم تساويها في الطبيعة  
والهيئة والاي لم ان يقتضي ذلك وان كان بغيرها فذلك عائد الى المحرك فتدبر  
وانت تعلم ان هذا وانت تعلم ان ذلك الجيب او علم ان ذلك التخصيص انما يكون لامر عائد  
الى المحرك وظ ان ذلك الامر العائد اليه لا يلزم ان يكون فاعلاً وذلك غير خفي على من  
فكل جزء يمكن ان يزول اه لقال ان يقول لا يلزم من عدم اختصاص كل واحد من الاجزاء بوضع معين  
امكان زواله الاخر عن الوضع الذي هي عليها لجواز ان يكون للجمع وضع معين ايضاً بل لا يتبدل  
اصلاً وهذا وان تقول يلزم اختصاص كل جزء بوضع معين ايضاً بطلان اختصاصه للجمع  
وكذلك هذا الاختصاص انما هو تبع لثاني والمنفى هناك انما هو الذي قلنا ذلك ثم اذ  
المنفى انما هو مطلق الاختصاص كما هو الظاهر في شرح اننا لانم صحة نفي مطلق الاختصاص  
فلا بد من دليل تام اذ يجوز زواله وان تقول مراد المقصود به ما ثبت عدم  
الاجزاء بالاضاع جاز ان يزول كل جزء عن الوضع الذي هو عليه بحركة وضع هذا الجوز  
غير مقبول نعم لو ادعى ان ذلك الجوز لا يزال لا يكون الاجزاء اجزاء لا سيما لا يرد عليه  
ذلك المنع فمع هذا كان المناسب ان يقول الشئ بدل قوله وما ذلك الا بالحرارة وما ذلك  
الا بحركة فانهم المناسب ان يقال فيه انهم يقولون ان في تلك قوتاً ونفياً  
بده بدها كنهه فالمناسب هو ما قاله المصنف فاعلم فلا يلزم قوله فيما بعد وذلك  
لان الملازم له ان يقول والالكان الشئ مع العائق الطباع لا الطبيعة اذ الطبيعة منسوبة  
الى الطبيعة هذا وانت تعلم ان المفهوم من قوله في طبعه انما هو الطبيعة لا الطباع فهذه  
الارادة هنا ليست باهون من ان يراد بالطبيعة الطباع هناك فالاول ان يقول لو اراد  
بالطبع الطباع فهو جواز ارتكاب خلاف الظاهر تدبر ولا اصبحت في ذلك انما  
الحال هو ما هو عليه عديم الميل مطلقاً مع قليل الميل وذلك غير لازم ان لا يلزم من استواء  
الميل الطبيعي عنه انتفاء مطلق الميل لجوازه ان يكون له ميل طبعاً لا طبعاً اذ لا يلزم من انتفاء  
انتفاء والاسباب ان المناسب هو ان يقول والمناسب كما هو كذلك في نفس الشئ

وذلك

تخصيص

واعترض العلامة القوشجري ان قوله ان يكون بدون المعاوق في زمان اولها فان انما نقول سفر من زمان الحركة  
في ذلك المعاوق التوسم بان انفس الحركة والباقي بازار معاوقه فعمل هذا يزيد زمان حركته في المعاوق الضعيف علم زمان حركته  
عديم المعاوق بما يقتضيه سنة المعاوقين وان لم يكن بطل الاستدلال لا يتناء علم فرض امور يكون بعضها محالاً فلا فعل مثلاً الخلاف  
في ذلك المحال لا يخلو الجسم من المعاوق اقول يمكن في الجواب اختيار الشق الاخير ولا يلزم منه بطلان الاستدلال وذلك لان حاصل  
البرهان ان وقوع الحركة من عديم المعاوق في زمان محال لا يلزم من وقوعه مع الامر المحلثة التي هي حركتنا الجسمانية  
علم الزمان المذكور امر محال هو تساوي زمان حركته في المعاوق وحركته عديم المعاوق ولما لم يفسر فيكون وقوعها في زمان محالاً لكن كل حركته  
وذلك غير خفي بان يقال التحريك القسري فيه ان اراد ان تلك غير خال لا يلزم  
لذاته فنقول ذلك مما اذ الظاهر قابل له لذاته الا ان لا يكون بالفعل وذلك لا ينافي الامكان الذاتي كما  
انه قابل للانفصال مع عدم تحققه بالفعل كالحرج به الشيخ وان اراد به ان تلك التحريك بالفعل  
بحركة قسرية فعل التليم مع الملازمة المنهوبة من قوله وما لا يقبل تحريكاً قسرياً فلا بد ان  
يكون ذلك الميل معاوقاً له وان يقول العكس بان يفرض حركته الجسم بميله الطبيعي وقوع مح لا يتناء الحركتين معاقتين  
ميله القسري معاوقاً له بان يكون مخالفاً له في الجهة ولكن بشرط ان يفرض قوة ميله الطبيعي  
مثل قوة القسرية في الجسم الاول فتدبر وقوله اجيب بان يفرضه وان تجيب عنه بان يفرض  
خلوها من العوائق فتدبر في ذلك الميل الثاني اه قيل هذا المذكور انما يقع ولما علم ما ذلك  
لو كان المعاوق في كل من ذلك الميلين ميله فقط وهو مما جواز ان يكون المعاوق في كل منهما احدهما  
في احدهما مركباً من الميل وغيره وحيث يكون النسبة بين سرعتي الحركتين بالنسبة بين معاوقهما  
لان النسبة بين ميلهما هذا وانت خير بان اوجه لا يرد هذا الكلام بعد الكلام السابق فافهم  
وقال ابو البركات اه قيل انما من علم القدره القائلة بان تفاوت الزمان انما هو حسب  
وحاصله اننا لم ان نسبة زمان ذر الميل الثاني الى زمان ذر الميل الاول كنسبة ميله الثاني  
الى الميل الاول هذا كلامه وانت خير بان الظاهر ان هذا الكلام انما هو سبيل المعادة  
لا المناقضة فتأمل الاجسام الثلاثة في سائرته وفيه نظر انه لو كان ما هيته  
الحركات كلها مقتضية لغير معين من الزمان كالبعض مثلاً كان زمان الحركتين متساوياً  
اذا فرضنا حركته في قدر من الزمان بدون المعاوق وحركته اخرج المعاوق في ذلك القدر  
مع ان ذلك بط لا يخفى فتأمل فيه اجيب بان الزمان متصل واحد لا يخفى ان  
الزمان المتصل هو الامر المتصل الذي لا وجود له في الخارج الذي يطابق الحركة بمقتضى القطع واما  
الزمان الموجود فهو الان الفر المتقسم الذي يطابق الحركة بمقتضى النقط كما نقل الشئ من المبدأ  
المشوقة فتدبر زمان اية حركته سواء كانت ارادية او طبيعية او خسرية سواء  
كانت مع المعاوق ام لا وقوله علم اراد ان سوار كانت التجزئة فضية او ذهنية او  
علم اراد به من الغلة والكثرة وقوله طرفاً جزاً او كل جزء فلا يقتضيه الحركة لذاتها قدرا  
معيناً فيعلم ان ما يقتضيه ماهية الحركة هو ان يفهمه زمان من اجزاء الزمان لان معنى جز  
وقدر معين منه كما قاله ابو البركات فقد يكون افراد الحركة متفقة في القدر الذي يتبع فيه



وقد يكون مختلفا فمع هذا يجوز ان يكون زمان حركة عديم الميل والذرية ميل قليل فاصداق  
ولك ان تقول هذا لا يدفع كلامي الى البركات فان مقصوده هو ان ثبت عدم مساوافة  
عديم الميل وزر الميل الثلاثة الزمان وهذا لا يدفع فاننا اذا فرضنا كون الحركة كثر من قوة  
او قوتين متساويتين في الضعف والشدة مع فرض المعاد في احدهما يكون زمان ما  
مع المعاد اقوالا بل لا ريب الا ان يقال الفرض من هذا الكلام ابطال ما ادعاه من كون  
الحركات مقتضية لقدر معين من الزمان فتأمل في الكلام حتى يحصل لك حقيقة المرام  
ويكون ان يقال ان يقول ان اراد ان البدية حاله بان كل واحد من الحركات  
المختصة المعينة يقتضيه قدر معين من الزمان اعم من ان يكون ذلك القدر مساوية  
لما يقتضيه الاخر او لا فذلك مسلم لكن المحب قائل بذلك دون البركات كما لا يخفى وان  
اراد ان البدية حاله بان يقتضيه جميع الحركات ليكون الاقدار معينة بان يكون ما يقتضيه  
هذا هو مثل ما يقتضيه الاخر كما قال به ابو البركات فذلك مما لا بد له من ظن البرهان فتأمل  
حتى نحل باعتبار القوة المحركة والجسم المتحرك قيل ينبغي ان يحمل الجسم المتحرك  
هنا على الجسم المتحرك مطلقا او على معين غير شخص واللام يقع قوله فيجب ان الاشياء  
فيما كان اه لا ان الجسم المعين لا يمكن مشركا بين تلك الاجسام ليكون الزمان الذر لا يدخل  
في اقتضاء اياه مشتركا بينها هذا كلامه مرات تعلم ان مراد الشارح اذا كان الامر بالجسم  
المختص كذا يكون في الاجسام الثلاثة المذكورة ساقا كذلك بينه اذا كان في الجسم المختص  
الواحد بعض الزمان بآراء المعادق وبعض اخر منه بآراء الحركة باعتبار الامور المذكورة يكون  
في الاجسام الثلاثة المذكورة كذلك ان بعض من بآراء الحركة باعتبار تلك الامور وبعض من بآراء  
المعادق فيما له المعادق تأمل باعتبار الامور المذكورة في القوة المحركة والجسم المتحرك  
والا فانه المعينة لا يقال او دخل لخصوص الجسم المتحرك في ذلك بل اذا فرضنا ان القوة المحركة  
في جسم اذ يكون الا كذلك لا انتقل يظهر لك ذلك فيما اذا كان متفادان في الصغر  
والكبر فتأمل الميل القليل عاتقا لا يخفى ان اقدار زمانه عاتقا فلا وجه لكلام الامم الا ان يقال  
القول لما قيل بالميل القليل اعترض الامم بان الميل القليل يجوز ان يبلغ مرتبة اه فاصل اعترض  
اه الامم اعترضه التقييد بذلك القيد هذا وانت تعلم ان ما ذكره من اننا نأثر لفظة واحدة  
اصلا في الج ليس كذلك اذا قلنا ان كل قطرة اذا ما في البحر ولذلك يشار عند الكثرة غايته اذا

الخمس

الخمس - وديم الاحتمال لا يدل على عدمه وانما لم يتوض لحرارة الجسمين لا يخفى ان  
الاحتمالات لثلاثة لا يمكن ان يكون من نفس حركة الاول او الثاني او الثالث او من قسرية  
كل واحدة منها او من تماثل تلك القوة القاسية وان يكون من عدم الميل الاول او من لواحد  
من الاخيرين او من فرض نسبة الميل الثاني الى الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمن الميل الاول  
او من فرض تلك الحركات في مقدار معين من المسافة او من اجتماع هذه الامور كلها او من  
اجتماع بعض منها فالاحتمالات العقلية تترقى الى عدد ستة كما لا يخفى على من له ملكة  
اذا الاول مشاهد قيل فيه نظرا للمفروض في حركة الجسمين الاخيرين بميل قسري مثل ما فرض  
في تلك الابحاث القسرية مطلقا والمشاهد المعلوم انما هو الثاني الاول هذا الكلام وهو  
لذلك الا ان مراد الشارح انه لم يتوض لكون ذلك المحال ناشيا من فرض قسرية الحركة  
المشاهدة فلا يرد عليه ما اورد عليه فانهم وهو منتف بالضرورة قيل وذلك لانا  
نفرض تلك الحركات لاجسام ثلاثة في ثلث مسافات فيجوز اجتماعها في زمان واحد  
نظرا الى ذواتها لا الجسم الواحد والاجسام الثلاثة في مسافة واحدة حتى يتسنى الاجتماع  
بينها في زمان واحد فان لم يكن الاجتماع ممتمعا لا يكون منتف للمحال اذ منتف المحال  
وان يكون محال هذا وانت تعلم ان كلامه يدل على ان المراد بالامور المحققة المذكورة انما هي الحركات  
الثلاثة مع ان ليس كذلك اذ لو كان المراد بالامور المذكورة الامور المذكورة في الشرح والمثلين معا  
فالمذكورة فيها انما هي الحركات مع فرض الميل الذي نسبت الى الميل الاول ولولا ان المراد بها المذكورة  
في المتن فقط على تقدير ان يراد بالجمع ما فوق الواحد فظاهر ان ليس كذلك تأمل على انه يجوز  
ان يكون اه يعني تقديره في القيد من الصور على انه يجوز ان يوجد بين الامور المقدارة نسبة  
لا توجد بين الامور العددية فمع هذا يجوز ان يكون بين الزمانين نسبة لا توجد تلك النسبة بين  
الميلين ففرض نسبة الميلين كنسبة الزمانين ليس على ما ينبغي وانت تعلم ان ذلك الجواز لا ينافي هذا  
الفرض نعم ينافي القطع بتلك النسبة هذا ونقل عنه في الحاشية ان قال هذا منافسة على المتن ان  
يقال يلزم مما تقدیر فرض ان يكون النسبة هكذا محال وان لم يلزم على ما في نفس الامر والماصل ان يلزم  
من فرض الميل الثاني محال فتدبر فيه وتأمل اجتماعها لا يخفى ان المراد بالاستدرة انما هي  
الوضعية اصطلاحية التي لا يستعمل الكل بتلك الحركة من مكانه كاسبق في بحث الحركة للوضعية فلا يرد  
ما اوردته الشارح او قوله ان الاستدرة لا تقتضي التوجه يعني ان المستقيمة وان كانت تقتضي التوجه

يعني من جهة المناقاة والما بامشار اليه  
على تقدير التسليم فتبين ما يدفع  
وهو ما اشار اليه بقولنا وانت تعلم ان  
منه



الحجة لكن المستدرة لا تقتضى العرف عن الجهة حتى يكون منافيها بل المستدرة ما لا يقتضى التوجه وهو  
 اعم من ان يقتضى العرف او قوله ولكن سلم المناقاة بغيره لو سلمنا المناقاة بناء على اقتضاها العرف  
 لذاتها او سئلنا ما اياه فيجوز ان يقتضى الطبيعة الواحدة اثرين متناهيين باعتبارين متقابلين فيجوز  
 ان يكون الفلك اعتبارا ان متقابلا ان يقتضى طبيعته بسلطة احدها الميل المستدير وبالاخر الميل  
 المستقيم لكن في ايهما كان ذلك في الطبيعة التسرية فانها تقتضى الحركة الحيز الطبيعي باعتبار الخرج  
 عنه والكون فيه باعتبار الحصول فيه هذا وانت تعلم ان لو حملنا كلام الله على انه لا يجوز ان يكون  
 في الفلك مبداء ميل مستقيم بان يكون ذلك المبداء على ثامة او موصية كما ان مبداء المستدرة كذلك  
 لا يرد هنا فتأمل فيه بالاشتراك على معنيين في كونها مشتركة بين المعنيين محل تأمل اذن  
 المتبادر عند الاطلاق الى التهم انها هي المنة الاولى وقوله حدث صورة ناظرة الى الكون وزوال اخرى  
 الى الفناء وقوله وعلم الوجود بعد العدم ناظر الى الكون ايضا والعدم بعد الوجود الى الفناء  
 لان الكون والفناء يطلن ثارة على الوجود بعد العدم واخرى على العدم بعد الوجود كما تعلم ان قال  
 الحق هذا المنة ان بعض الافاضل بان حصول الكمالات النهائية كون وفناء فيعلم منه  
 ان الوجود بعد العدم فقط كون وفناء لا نأخذ القول قد مر صوابا ذلك فالتأنيذ ان ذكر  
 الفناء مع الكون انها هو على سبيل التسليم مع ذلك قد سمعت في بحث الحركة ان الفناء ان ذلك  
 المصنوع انما يكون بالحركة فتدبر هذا وكذا ان المراد بالعدم في قوله بعد العدم العدم المطلق لا  
 المضاف ويحتمل ان يكون مطلقا فافهم والمراد هنا هو الاول وذلك لا يمكن ان لا منة ان  
 يقال لما هو موجود لا يقبل الوجود بعد العدم وايضا الدليل المذكور انما ثبت الاول دون الثاني  
 هذا وقيل ان له منة اذ يدل على انه لم يسبقه عدم بل هو قديم كما هو مذهبهم الفاسد قالوا كما  
 الاقتصار على الثاني فقد مر تبريرها لا يخفى ان المقرر سابقا هو تحديد الفلك الاعظم  
 فالدليل لا يدل الا على ان الفلك الاعظم لا يقبل الكون والفناء دون غيره من الافلاك وقد نشأ  
 الشك الى هذا فتدبر فلصورة ان فلكا الجسم حين مقارنته الصورة الحادثة حيز  
 طبيعي ويحتمل ان يكون الامم لا اجل او الوقت فتدبر وقوله ان يشترك في لازم واحد ان اراد  
 لشيء اياه لازم واحد النوع كما ان الشمس والنار مثلا يشتركان في الحرارة النوعية دون  
 الشخصية فسلم ان ايضا وان اراد ان يشترك في لازم واحد بالشيء فذلك مم لا يجوز ذلك  
 اصلا فالصورة الفاسدة فانت اد ذلك ان كون الصورة انما يكون دفعة فلا تفصل

فان قيل ان الفلك الاعظم لا يقبل الكون والفناء دون غيره من الافلاك وقد نشأ الشك الى هذا فتدبر فلصورة ان فلكا الجسم حين مقارنته الصورة الحادثة حيز طبيعي ويحتمل ان يكون الامم لا اجل او الوقت فتدبر وقوله ان يشترك في لازم واحد ان اراد لشيء اياه لازم واحد النوع كما ان الشمس والنار مثلا يشتركان في الحرارة النوعية دون الشخصية فسلم ان ايضا وان اراد ان يشترك في لازم واحد بالشيء فذلك مم لا يجوز ذلك اصلا فالصورة الفاسدة فانت اد ذلك ان كون الصورة انما يكون دفعة فلا تفصل

الا حيز الفاسدة فاذا قلنا ان ذلك الحيز طبيعي للحادثة فلا جرم يكون غريبا بالنسبة الى الفاسدة  
 اذ لا يمكن ان يكون طبيعيا بالنسبة الى الصورين معا لما مر وما يجوز ان يكون حيزا طبيعيا له اذ ذلك  
 الكون دفعي وعلى هذا يكون تدبرنا فثبت ان هذا الحيز غريب بالنسبة الى الفاسدة علم تقدير ان  
 يكون طبيعيا للحادثة فعلى هذا ايرد ان يجوز ان يكون الفاسدة قبل الفاسدة حيزا طبيعيا له  
 والحادثة حيزا اخر طبيعي ايضا لا لا يخفى على انك تعلم ان هذا ايضا اذ به يشتمل المدعى ايضا اذ على  
 هذا يكون فلك الحركة المستقيمة فافهم على المنة الامم منه وذلك لان كبرى الدليل ان قوله كل  
 ما هذا شأنه فهو قابل للحركة المستقيمة يكون منعها فتدبر يتبادر منه ان حصول الكون  
 قيل انما قال يتبادر ان يكون ان يقال مع الكلام معوان الخرق يحصل بالحركة المستقيمة لا يحصل بها  
 الايضام او يكون عكس ذلك وعلم الاول يكون ذلك اشارة الى الخرق وعلى الثاني الى الايضام فافهم  
 وانت تعلم ان حصل الكلام على هذا مما لا يلتفت اليه فالاول ان يقال انما قال كذلك بناء على ان الظاهر ان الله  
 في قوله بالحركة يكون للسببية ويحتمل ان يكون لا بالنسبة والاصاق وعلى هذا يصح الكلام كما لا يخفى  
 على ذوي الاقدام اجزاء الفلك ولك ان تقول انما هو حركة الفلك على الاستقامة  
 لا حركة اجزائه ولا يلزم من حركة الاجزاء حركته اذ يجوز ان يحرق ويوق بعض الاجزاء عن بعض  
 بالحركة المستقيمة مع عدم انتقال الفلك من مكانه وذلك غير خفي على ذي بان يتحرك بعض  
 الاجزاء على الاستقامة اذ لا يخفى ان المراد بالحركة المستدرة حيزا اعم من الحركة الوضعية فافهم  
 اذ يجوز ان يتحرك تلك الاجزاء بالحركة المستدرة الوضعية فافهم هذا فافهم منصف ما قاله  
 الشك من انه لا حاجة الى ما خلفه بعضهم اللهم الا ان يدعى الشك ان المراد بالخرق الممنوع ما يتفرق الا  
 بحيث يقع بينها جسم غريب فتأمل هذا والظاهر ان الخرق يستلزم الحركة الابدية ولا يكون بالوضعية  
 فالحق ما قاله الشك فتدبر جدا في جهة اخرى مخالفة الاول هذا هو الجواز ان يتحرك في جهة واحدة  
 ان يتحرك واحدة في جهة ثم بعد الاخر في تلك الجهة ايضا على وجه الاستدانة تأمل وقوله طبيعي  
 لا يقتضى الا شيئا واحدا سلم لم يكن له الاجرة واحدة ولكن ذلك في حيز المنع حركة كية اخرى  
 وذلك وان اضل اعتقلا لكن لم يتفرق لما هو المصهور بطلانها اذ لا يجوز ان يكونا حافظين لثبات  
 لبطشها مع عدم الدوام فتدبر لا سبيل الى الاول ان لا يخفى ان لو حملنا المستقيمة على الامم مما  
 يقع على الخط المستقيم يجوز الذهاب الى غير النهاية فيلزم وجود بعد غير متناه فلا يرد ما قاله  
 الشك من ان الامم كلامه اه فتأمل ليست موجودة في حيز الحركة بمعنى القطع وهي

ومع ذلك ان الفلك يتحرك على الاستقامة والى  
 ولا يجوز ان يكون الحركة الحافظة للزمان كية لا مستدرة  
 المستدرة لان تواردا المقادير المتتالية على المستدرة  
 كحركة في الاسين ولم يطلعه كونه مقدار الحركة  
 الكيفية كغيره من متعين الثبوت الزمان



غير موجودة في الخارج ولكن ان تقول ان اراد عدم وجودها في الخارج فلم يكن الوجود  
النفسي الامري وان اراد عدم وجودها فيه فليكن مجال تأمل لان الوجود يجب ان ينتهي الى حقيقة  
او لم ينته فعل الاول يكون الانتهاء الى الطرف حقيقيا وعلى الثاني يكون فرضا اذ طرف البعد يكون فرضا  
تدبر وقوله ان يما كل اه بمنزلة الكبرى والصغرى مطوية وهو ان هناك كبريا وقوله ان يفعل الوصول  
في بعض النسخ الا يصل بل الوصول وهو الاصل لموافقة قوله ان يفعل الاصل وان ما يفعل هو  
الاصل والوصول يشترط عليه لا يقال فاما هذا المعنى لفعل الاصل لكون الاصل فضلا انا  
نقول ذلك مثل ان يقول فلان يفعل الفعل لا الفرب فتدبر وقوله قيل عليه هذا على تقدير ان يكون  
المراد بالمبدأ المدافعة ظاهر واما على تقدير ان يراد به مبدأ الميل فحينئذ تأمل فتأمل وكما يحتمل  
ان يكون كلمة ما عبارة عن الحال والوقت ويؤيده قوله فالحال اه وان يكون عبارة عن الجسم كونه قد  
كله حال الوصول عقيب قوله موجودا للتأثير انه يجوز اجتماع الميلين في جسم واحد خالصين  
وعلى التقدير يجب ان يكون الضمير في كونه واجعا الى الجسم المحقق والمقدر والافيد في فيه فالأحرى  
ارجاعه الى كلمة ما على التقديرين ويحتمل ارجاعه الى الجسم المقدر على التقدير الاول والى الحال في  
المقدر على الثاني فتأمل منبه على ان الميل اه ولك ان تقول علم تلك التقدير ايضا غير موجود اذ المعنى  
لجمع المبدأين في جسم واحد اذ المبدأ عندهم في الجسم المتحرك بالحركة الطبيعية هو الصورة النوعية  
وهي واحدة وفي الارادية النفس وهي كذلك تأمل فيه وقوله فانه قد يطلق عليها لتقليل ارادتهم ولا بعد  
كل البعد ان يكون تعميلا للنفس الامام وتأنيت الضمير في يلها لانيانية فافهم لا تصح القول  
من قال بالصاد المهملة والعين المعجمة اى لا سمع قوله من يقول ان الميلين يجتمعان اذ ذلك القول بطلانه  
لا يمكن ان يكون في شيء واحد ميل ومدافعة بالفعل اجتهاد وميل ومدافعة اخرى بالفعل اجتهاد  
افرح هذا وهذا صلم لاراد ذلك القائل بالميلين المدافعة واما اذا لم يرد به ذلك فللمناقشة مجال  
من الميلين الالف واللام للعهده كل واحد من ميل الوصول والوصول المحققين بالفعل ففهم  
هذا ليرد ان كل واحد من الميلين موجود من اول الحركة الى اخرها فكيف يكونان اثنين ولا يحتاج  
الى زيادة قيد لدفع ذلك الايراد كما فصل الش حيث قال بصفتي الاتصال اه هذا ويحتمل ان يكون  
مراد الش بزيادة القيد بيان معنى الكلام لا اخذ عنائه مع تدبر وقوله ان الوصول اه كونه  
هذان البيتين كفى تدبر وقوله وانقسم الاوا ترك الواو كما هو كذلك في بعض النسخ اذ الانتقام مقطوع  
به بعد فرض كونه زمانا الا ان يقال بمطابقة علم خبر كان اعلى كان وقد يقال ان هذا جواب

عن الجواب

عنه القيل بتغيير الدليل ويحتمل ان يكون جوابا عنه باختيار الشق الثاني من الترديد المذكور وانبات  
المقدمة المنعقدة بافتتاح انفسهم المنتهي فتدبر وكذا حال اه يعني كما ان حال الوصول الى  
بذلك الدليل كذلك حال اللا وصول الى يمتثل ذلك الدليل لا بعينه كما لا يخفى علم من له ملكة وقوله قيل دليل  
اخر لانيته اللا وصول وقوله وقد يقال ان الطائفة منع لقوله رفع الاى الى ان لا يتم ان رفع الاى الى كفى  
والامور المذكورة بغيرها انبات مع ان رفعها زمانا لاى ويحتمل ان يكون نقضا اجماليا او يكون متعارفا  
وعلى التقديرين يحتمل ان يكون بالنظر الى كلام القيل وان يكون بالنظر الى كلام المص لكون الاول اظهر  
ان الانطباق والموارة اه لا يتوهم الاستفاد من الحوازة والناس بعد ذلك الانطباق والموارة ان المراد  
بالناس هؤلاء لا ينطبق جميع اجزاء الجسيمين والمراد بالموارة اه ان يكون جميع الخطوط الخارجة من  
احدهما الى الاخر متساوية والمحاذاة هي المتباينة مطلقا وقوله لا يزول هذا الانطباق ابدا فيحرك  
للمناقشة فيه مجال اذ الظان الانطباق يزول في ابتداء الحركة وهو قد في كيف او المستلزم كالمستلزم  
بما وجود الحلا وان لورفع احد الجسيمين المنطبقين من الاخر لزم وصول الهواء الى الوسط بعد مروره  
بالطرف فحين يكون الهواء بالطرف يكون الوسط خاليا من الهواء اجاب عنه الحكماء بان ليس كذلك  
لان رفع الانطباق انما يكون دفعا لا تدريجيا فتأمل والائتم تقارب اثنين ان يتألى الى  
لا يقال لو تحلل بين الاثنين زمان يلزم ان يكون في المسافة اجزاء لا يتجزأ ايضا لانطباق المذكور  
فانهم انا نقول ليس الامر كذلك اذ على التحلل يكون ان الاول مبداء ذلك الزمان والثاني منتهاه  
وهما غير موجودين في الخارج مع عدم تحقق الانطباق المذكور بخلاف ما اذا تتالت لانه  
يتحقق بها الزمان في الزمان موجود في الخارج عند عدم يحصل الانطباق المذكور فيلزم ما  
ذكر والقوله بانه لا يتم تحقق الزمان في الجوار ان لا يكون مجموع الاثنين المتعاقبين زمانا ليس شيئا  
لاستلزام القول بجواز انقطاع الزمان بين هذه تينك المركبتين المذكورتين فتأمل فيه فانه جدير  
بان يتأمل فيه ويلزم منه تركيب المسافة قبل هذا ثم وما ذكره من الانطباق ايد له عليه  
لان الزمان المركب من الاثنين يكون موجودا في الذهن لا في الخارج ويجوز انطباق المنقسم في الذهن  
على المنقسم في الخارج لا بد لتفهم من دليل وقية اذ من المقرر عدم وجود الزمان في الخارج فاذا  
تركب الزمان من الاثنين يلزم تركيب المسافة من الاجزاء بسلطة الانطباق المذكور هذا مع ان  
ان يقال لا يلزم من كون الزمان مركبا من الاجزاء العرضية تركيب المسافة من الاجزاء الجوهرية التي  
لا يتجزأ اذ يمكن في الانطباق ان يزعم مثل تلك الاجزاء في الجسم بل في سطحه فرضا غير مطابق للواقع



تأمل فيه حتى تطلع على ما فيه هذا يدل ان قوله والاي لم تقابل يدل على وجود زمان بين الاثنين فقط  
 لا على كون ذلك الزمان زمان السكون والحال ان المدعى هو مجموع ذلك الامر فلا يتم القرب هذا هو  
 الحرام من الكلام بحسب الظن وانت تعلم ان الامر كذلك لعدم دلالة الدليل على تمام المدعى ولكن لما كان  
 كون ذلك الزمان زمان سكون غير خفي اذ لو لم يكن زمان سكون لكان زمان حركة مع انك تعلم انه لا حركة  
 هناك اصلا لم يتعرض للمص على بيانه فتدبر واعلم ان الحجة المشهورة بغير ان الحجة المشهورة  
 على ان بين كل حركتين سكونا هي ان المتحرك انما يصل اليه ان اه وقوله ان متعلق بواصلا لا يتم كذا  
 يتوهم ذلك الا انهم لا ينفون وهذا الحجة هذا متعلقا بما على الحجة المشهورة لا يقال اذ لا يخص  
 الحجة المشهورة بالنقض فاما المذكورة في المتن ايضا كذلك لاننا نقول انهم جريان النقض في المذكورة فيه بعد  
 ما ثبت ميلان في الحركتين المتفاوتتين في الجهة وفي حد والمسافة ليس كذلك كما لا يخفى على من له بصيرة  
 ولكن ان تقول انهم لازم ذلك في حدود المسافة لكونها ثابتة بمجرد الغرض فتأمل حتى تتل وتبين  
 لو كان ما ذكره الشيخ مناقضة لما قيل كان الا واما ترك البطلان كما لا يخفى فلهذا لم يمتنع وان يتخللها  
 وقوله فان عنوانان المباينة في طرف الزمان اه ان عنوان المباينة والمغايرة الاول من الاثنين  
 المذكورين بغير ان الذي يتبع ابتداء الرجوع نقول ان ذلك لان عنوان الوصول لكونه حادثة مشتركة بين  
 زمان الحركتين هذا لا يقال هم ارادوا بالان ذلك ان ولكن لانهم ان الوصول يكون حادثة مشتركة اذ  
 من المعلوم ان الوصول وكذا الوصول انما يكون في اثنين متغايرين لاننا نقول الوصول والوصول انهم  
 المغايرة وان كانا في اثنين متغايرين ولكن المغايرة لا يحصل في الآلة الاولى اذ المغايرة انما تكون بالحركة و  
 لا بالحركة في ذلك لان اذ الحركة انما تكون بالزمان فتدبر وان عنوان ان اه لا يخفى ان ما ذكره ان  
 هناك بل هناك زمان اذ الزوال والمغايرة انما يكونان في الزمان لا في الزمان لانهم يمكن فرض هناك  
 في المكان المراد به ذلك فتأمل وقوله وان بين الاثنين انهم ان الوصول وان ابتداء الرجوع اتحادا  
 وبين ان المباينة ثم ان اقام الحجة لا اعترض الشيخ على الحجة المشهورة بما عرفت اقام حجة  
 على اصل المدعى بحيث لا يرد عليه ما اورد على تلك الحجة بان اخذها باعتبار الميل الموصل والميل المتو  
 حركته المتفاوتة حيث قال الحركة الموصلة الى الطرف المذكور انما يصدر عن الميل فيجب ان يكون موجودا  
 حال الوصول والميل الى المصاع الامور التي توجد في ان وليس من الامور التي لا توجد الا في الزمان  
 والحركة واما المباينة فلا تحدث الا بعد وجود ميل بان يحدث ايضا ان وسبق زمانا يحصل  
 المباينة ولا يجوز ان يكون ان الذي حدث فيه الميل الثاني هو ان الوصول كما جاز ان يكون كذلك

على الحجة

وانما دللنا على ان السكون لا يكون من  
 السكون بل هو من الزمان  
 فتدبر

على الحجة المشهورة لا متناع اجتماع الميلين المختلفين في جسم واحد والحال اننا قد اثبتنا الميلين  
 فاذا بين الاثنين زمان يكون المتحرك فيه عديم الميل وبسبب ذلك يكون فيه سكون هذا تفصيل  
 ما كتبه الشيخ في الحاشية ناقلا عن الشيخ فنعلم هذا لا يرد ان ما اوردته الشيخ على حجتهم يرد على حجة  
 ايضا وذلك غير خفي على من له بصيرة قد ظهر ما ذكره المدعي اه ينع قد ظهر ما ذكره الشيخ  
 او ما ذكرناه لك نقلا عن الشيخ ان المدول عن الحجة المشهورة مع القول بان حصوله الاصول  
 ان لا فعله المص بعيد عن الصواب جدا وذلك لان سبب المدول مما هو الشهور بين  
 الجمهور انه يرد عليه ما اوردته الشيخ من ان الاصول والمغايرة والزوال ليس باني بل  
 زمان بل اني هو الميل فالمص لم يملك ملك المشهور والمؤيد المنصور فتأمل في  
 هذا المقام فانه من مزالق الاقدام اذ لا حركة مستدرة اه الا وهو ان يقال ولا حركة  
 مستدرة اه لا هو كذلك في بعض الشيخ وقوله قوله فيه بحث اه قوله فيه بحث اذ من القول  
 عندم انه يجب ان يكون الحركة الحافظة للزمان لسرع الحركات كما صرح به شارح المواقف  
 وغيره ولسرع الحركات انما هو حركة الفلك الافلاك اذ قد تورق في علم الهيئة ان لسرع  
 الكواكب حركة هو القمر وهو انما يتم الدورة في شهر والحال ان الفلك الاعظم يتم الدورة  
 في كل يوم ببليلة لا تورق فيه ايضا تمسكها ببعض الحكماء اختلف الحكماء في وجوب  
 تحليل السكون بين الحركتين فذهب المشاؤون اليه وانكره الاشراقيون كالفلاحيون ومن  
 تابعه وقالوا لو وجب ذلك لوجب ان يكون بين حركتي الحجة الصاعدة والهابطة  
 سكونا حين فرض ربيها الى التوق مع فرض ملاقاتهم جبل ساقطة من علو ويلزم  
 منه سكون الجبل وهو سفسطة واجاب عنه المشاؤون بان ما يجب ان يكون بين  
 تسلك الحركتين انما هو السكون الان وهو لا ينافي حركة الجبل اذ حركة زمانية هذا حال  
 كلامهم وانت تعلم انه لا يدل الا على ثبوت سكون ان بين الحركتين لازمان مع ان الذي  
 ان بين كل حركتين سكونا زمانيا فالأول في الجواب ان يخص ذلك الدعوى بالحركتين  
 الذاتيتين اطلاقا فتأمل فيه ان السكون اني قد يقال ان السكون عبارة عن عدم  
 الحركة في وقت عامر شأن الحركة فيه ولا يمكن الحركة في الان لا عدم الحركة مطلقا والاشي  
 ان يكون الحجة في الآلة التي تزحف في زمان حركة كنافيلهم ان تحليل الكونيات الغير المتناهية  
 فيما بين الحركات فاسكون ليس اينا كالحركة التي هي عدمه والارز من ذلك ان لا يكون الجسم

ينبغي ان الذي هو الميل الاصول والمغايرة الزمان  
 والنفاضة بان ميل الاصول لا لا وصول زمان  
 بعينه جدا كما صرح به شارح المواقف  
 من الحجة المشهورة وهو ان يكون جسم وورد النقض  
 المذكور كما عرفت انفا



في الائنات التي تفرض في زمان الحركة متحركاً ولا ساكناً ولا احتمالية فيه والحال انما هو ان يكون الجسم  
 متحركاً ولا ساكناً في زمان هذا وانت خبير بان السكون بيان عن عدم الحركة مما في شان  
 شخصه او نوعه ان جنب التريب او البعيد الحركة ولا يلزم منه ان يكون متحركاً فيما فيه السكون  
 فتدبر فيه من جهة الجبل اقترابه عن الميل الهابط الذي يحصل من جهة الجبل نفسه فانه  
 لا يجوز اجتماعه مع الميل الصاعد ان يكونا ذاتيين واجتماع الميلين الذاتيين ان واحد  
 غير جائز وقوله ويحس من وضع يده في بعض الشئ ويحس من وضع يده على التقيدين  
 يحتمل ان يكون كلمة من حرفا وان يكون لهما فندبر ~~والفرق بينه وبين الميل اه~~  
 ولا يبعد ان يقال ان الميل الهابط للجبل الذي يحصل بسلطة دفع الجبل اياها كميل الصاعد للجر المرفوع  
 نعم فرق بينه وبين الميل الهابط للجبل لا بد من الجبل بل بسلطة فافهم قبل الوصول الى الجبل  
 ولك ان تقول انه مع هذا لا يلزم من سكون الجبل سكونه بل يلزم سكونه الهادي بل لا يلزم سكونه الهادي  
 ايضا فافهم ولا يخفى عليك ان هذا انما يرجع الى المناقشة في المثال اذ نفرض وصول الجبل الى الجبل  
 بان نفرض في التحدث فيه قوة بحيث لا يمكن ان يرجع بل يرجح الجبل فيتحمل هذا والتول بان سكون  
 الجبل في الجو مستحيل ما لا يناسب ان يصفى اليه اذ من العلوم ان الجبل لا تقدر على تسكين  
 الجبل في الجو نعم يمكن ذلك ولكن لا بالجهة بل بتأثيره في الجبل فيكون في الجبل في تأثيره اما  
 لكن لا بحيث يوجب التسكين فتأمل في مثل ~~المناسب ان يقال اه وذلك لان الفلك لا يتحرك~~  
 عن النقط المرفوعة فيه ولا يتحرك اليه ايضا بل يتحرك مع النقط كما لا يخفى وتكتب قوله هرب عن  
 حالة منافية اذ النقطة ليست حالة منافية هذا ولا يبعد كل البعد ان يقال المراد بالنقطة ليست  
 المرفوعة في الفلك اذ ليس في كلامه ما يدل عليه بل المرفوعة في الامور الخارجية اذ الوضع يتغير بسلطة  
 الامر الخارجية فيكون منه كلامه كل نقطة مرفوعة في الامور الخارجية يتحرك عن سمتها ومخازنها المتشاكل  
 لو كان ترك اه لا يخفى ان لم يدع عينية الترك مع التوجع بل لو ادعينا انما ادع عينية الحركة  
 على ان ذلك مما اذيل ان يقال مع قوله فحركة عن توجع ان حركة عن توجع مستلزم التوجع لانها عينيه  
 وعلى هذا لا يرد ما اردده الشئ مما ان يلزم ان يكون الوضع مراد او غير مراد في حالة واحدة فتدبر فيه  
 وتأمل ثم آت كان عليه ان يتولد والالكان الوضع مراد او غير مراد وحاصلة في حالة واحدة اذ الاحتمال  
 في ان يكون الوضع مراد او غير مراد في حالة اذ يجوز ان يكون الوضع مراد في آن ومراد في ذلك الان ايضا بان  
 يحصل ان اخر فافهم وتأمل واقتناع اعادة المعلوم ان عطف الفرة لا يعم الانعام

اذ

اذ اقتناع اعادة المعلوم ليس بديهيا كيف وقد ذهب اليه كثير من العلماء الا ان يقال اراد بالفردة  
 القطع البديهة فتأمل وقوله بل طلبا وذلك ليلام ما سبق من ان الحركة الطبيعية هرب وطلب واجل  
 ذلك قال اما ان لا يكون هربا وان الطبيعة تطلب على قوله فلا يراه ويحتمل ان يكون معطوفا  
 على قوله ان الحركة الطبيعية اه ونعم التقيدين يرد عليه ان السكون انما يلزم لو وصل الى الحالة المطلوبة وذلك  
 لجواز ان لا يصل اليها ابدا هذا كلامه وانت خبير بان الاحتمال الثاني غير معقول اذ يلزم ان يكون لقول  
 المصن واما انها ليست طالبة اه دليل وبرهان اذ كلام المصن هكذا واما انها ليست طالبة للحالة ملازمة  
 فلا الطبيعة اراد ولولت بتجوز ذلك الاحتمال بناء على ما انهم اليه الشئ من قوله فلا كل وضع  
 يتحرك اه قلنا لا يكون معقولا بعد لا لا يخفى علم من لم يمسكه هذا ويذكر المناقشة فيما اردده بان الكلام  
 انما هو في حركة الفلك الاعظم ومن المعلوم ان حركة انما تتم بيوم مع ليلته فلا جرم يصل الى الوضع  
 المطلوب وفيه تأمل فتأمل قيل انما يلزم ذلك اه ولك ان تقول الكلام مبني على تقدير ان يكون  
 الحركة طبيعية وقد قال الحركة الطبيعية عن الارب من حالة اه فتلك الحالة تكون غير الحركة فتدبر  
 اذ يتبادر حالة اخرى اه لا يخفى انه يستلزم ان يكون لشي واحد حالتان طبيعيتان والطاعة غير جائز لو  
 في انهم اذ يتلزم صريح الشئ من الحالة الطبيعية بطبيعة لا يتأسر وذلك غير جائز تأمل مثل  
 فيه بحث تفصيله انه ان اراد بالطبع في قوله فثبت الجميع افسر الطبيعة كما هو المتبادر فلا يتم انتفاء  
 يستلزم انتفاء القساة القساة لا يتحقق بمخالفة الطبع يتحقق بمخالفة الطباع ايضا وان اراد به المعنى  
 العام الشامل للطبيعة وطالما شعور ذلك الانتفاء مسلم ولكن لا يلزم من عدم كون حركة الفلك الطبيعية  
 ان لا يكون له ميل طباع فيجوز ان يكون له ذلك وبحركة القاسر على خلافه فتدبر فصل في ان القوة  
 قيل اراد من هذا الفصل ان يثبت ان للفلك نفسا ناطقة بمجردة عن المادة متعلقة به متعلقة  
 بايدنا هذا الكلام وانت تعلم ان غاية ما يدل هذا الفصل هو ان الفلك يتحرك بمحرك مجرد غير  
 مادري واما ان ذلك المحرك نفس ناطقة متعلق بالفلك متعلق بنفسا بايدا تا فلا يتم لو دل عليه فانما  
 يدل عليه الفصل السابق فتدبر جدا ~~واشئ من القوى الحسائية فيه انه يتحقق النفس~~  
 المنطقية في الفلك فانها قوة حسائية كما سيأتي مع انه يصدر عنها تحركات غير مناهية كما يتطوّر  
 عليه الا ان يقال المراد ان لا يكون شئ من القوى الحسائية مؤثرة والنفس المنطقية كذلك فانها  
 وسلطة في تأثير القوى المجردة لا مؤثرة كما صرح به بعض الفضلاء هذا وللمناقشة في مجال كيف وقد قال  
 بعض المحققين ان النفس المنطقية تؤثر في التحركات الغير المناهية ولكن بسلطة طريان انفعالات

ان النفس  
 مع هذا  
 الفصل  
 كلام

وجاز ان يرد عند ركة كلام



غير متناهية على اسم النفس المجردة فتأمل الكلام حتى يحصل لك حقيقة المرام فالمراد باللفظ  
 انه اراد ان الحركة الفلك ليست قوة جسمية متضمنة بتلك الصفات المذكورة فليس هو وكن  
 لا ثبت المدعى وان اراد انها ليست قوة جسمية مطلقا فذلك من الهمم الا ان يقال القوة الجسمية  
 تكون المتضمنة بتلك الصفات فمع هذا يكون قول الشافعي المتشابهة الى الحقيقة كما شئت فتأمل فيه  
 فهم قائل قيل هذا غير مسلم ولو قيل ان الحالة المتضمنة تنقسم قلنا لا نعم ذلك فان النقط والوحدة  
 والايه والنبوة وغيرها في النظم مع انها لا تنقسم انتقاما اصلا والكراب بان المراد ان كل قوة جسمية  
 حالة في جسم بسيط متضمنة بانتظامه ليس علم ما ينبغي ان لا نعم ذلك بل هو ان يكون الجسم بسيطا  
 حالة فيه ولا تنقسم بانتظامه فان الكلية والوحدة وغيرها حالة في الباطن المتضمنة مع انها غير متضمنة  
 هذا الكلام ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالقوة الجسمية الصورة النورية كما خرج ببعض الشارحين  
 وبعض المحشين ايضا ومعلوم انها جوهر حال في المادة حلوا سرايا فليعلم من انتظام محلها انتظامها بالارادة  
 ولو سلم انه ليس المراد بها الصورة النورية فمن المعلوم ان تلك القوة الجسمية لا تكون الجوهر او العلم  
 من حلولها في محلها مطلقا انتظام قطعا والالزام الجزر الذي لا يتجزأ فتأمل اذا عرفت هذا علمت ان  
 التأييد بالكلية والوحدة وغيرها حالة في الباطن ليس يبيد اذ محالها من الجوهر  
 بل من الاعراض والاعراض اعتبارية فتدبر اه كل جزء اه فتأمل ان يتوهم ان لا يكون لا  
 من حيث هو تأثير بل التأثير انما يحصل من انتظامها فالمراد انما هو المجموع من حيث هو تأمل  
 او اكثر هذا غناية مع المصداق والاه التساوي مع الكل ليس ينقطع علم تقدير صدق ذلك  
 الرفع اذ ذلك التساوي انما يكون علم تقدير ان يؤثر احداهما مثل تأثير الاخر لا لا يتجزأ وذلك ليس بلازم  
 منه اذ يجوز ان يكون تأثير الحركية اكثر من تأثير الثقل وهما اتصالا اخر وهو ان يتحرك الكل مع جملة من  
 تلك الاشياء مع مجموعها فتأمل اكثر من السنين ام بحسب العدد ولا يخفى ان لو قال مع  
 السنين اكثر من السنين لاصح بولاه احسن محل اكثر علم اكثر بحسب الاجزاء وتوضيحه  
 المراد ان لا يخفى مع المتأمل الصادق ان بعد ما في هذا التوضيح لم يستحسن الايمان بقوله وما قيل مع  
 يجاب عنه بقوله اقول اذ قد علمنا بذلك التوضيح ان مع كون الحركات الطولية الغير المتناهية متبقي  
 النظام انما امتداد واحد متصل في نفسه غير منفصل بالشهور والسنين فانها انما يحصلان وتحقيقا  
 باعتبار الانفصال فانهم وقد يقال يمكن ان يكون اه اقول انت خبير بان مع هذا لا يكون في  
 تقدير غير المتناهية بالمتن النظام فائدة او لا ريب ان غير المتناهية يكون عدم الانتظام قطعا

قوله الشارحيات الدين العبد المذنب

فلا دخل

ولا دخل ذلك القيد ان يراد بالزيادة ذلك الزيادة فمع هذا القول يكون الاتفاق بمعنى الاتصال هو الاولى  
 بل الواجب ولكن مع ذلك الارادة بالزيادة فانهم ويكون هذا القيد المشار اليه بهذا اما اتفاق  
 النظام او كون المراد بالزيادة الزيادة المعهودة والاول هو الظاهر الكلام ولكن الثاني هو الايمن المرام  
 لا لا يخفى وقوله غير مستحيلة فيه ان الزيادة علم غير المتناهية في جهة التناهي مع ايضا ان كانا مبدئين من مبدئين  
 واحد لا فرضاه فإخفى بصدده فبعد ذلك الزيادة الى اعتبار قيد كون الزيادة في جهة عدم التناهي  
 ولعل الشافعي اشار الى هذا بقوله اقول بزيادة غير متناهية فتأمل مع تنقل والدليل على هذا فيه انه  
 ان اراد ان عدم ذكر المص قيد كون الزيادة اه دليل على ان المراد باتفاق النظام عدم الانتظام فذلك  
 ايد على ان لا علاقة بينها اصلا لا لا يخفى وان اراد به ان ذلك دليل على ان المراد بالزيادة ما ذكره مع عدم  
 تسليم ذلك الدلالة ياتي من قوله وان كان واجب الذكر ايضا اذ لم يذكر ذلك القيد ايضا فان قلت  
 اراد ان ذلك الاتصال واجب كان ذكر قيد كون الزيادة كذلك قلت ياتي عنه اعتداله عنه اعم قوله الا  
 ان المص اه اشتراكه في ذلك الاعتدال فتدبر واقله زيادة اه يجمل ان يكون حقيقة النظام اه  
 يكون اعتراضا علم يثبت كالمشتركا اليه اتفاقا فتدبر وقوله فان لم يكونا امتدادين بان لا يكون شيء منهما امتدادين  
 او يكون احدهما امتدادا واه الاخر مشاركة الماهيتين القيد ان تعلم ان قوله المتشقق  
 النظام صفة لقوله غير المتناهية فتدبر اه ارادة ذلك القيد مع هذا القول بعد غايته نعم لوقال المتشقق  
 النظام لكاه وجه على انك تعلم ان لا حاجة الى اشارة الى القيد الاخير اذ قد فرضناه كذلك فانهم  
 حتى يلزم منه المحال اذ ما هذا يلزم الزيادة على غير المتناهية المتشقق النظام اذ مع هذا يكون مقدار الحركة  
 واحدا غناية ان احدي الحركتين لم يسرع من الاخر وقية ان حركتهما كل اهما حركتهما الاخر بينهما فتدبر  
 ان القسمة الخارجية اه فالقسمة العارضة للقوة بسلطة محلها الذر هو الجسم ايضا متناهية  
 وهذا ايضا في ما قالوا امره ان الجسم قابل للقسمة الى غير النهاية اذ هم فعوا بذلك ان القسمة لا تنهم  
 الى حد توقف هذه الانقسام ولا يقبل بعده ولم يعنوا به ان الجسم قابل لانقسامات غير متناهية  
 خارجة من القوة الى الفعل كما سبق حقيقة في بحث اثبات الهيئات فتدبر فصل في ان الحركة  
 نقل عنه في الكلية المشار على ان ذلك نفس منطبعة لا فيروا الشيخ الرئيس علم ان له نفسا  
 مجردة لا فيروا الامام الرازي علم ان له نفسا منطبعة ومجردة وقال الحق الطوسي ذلك شيء لم يذهب  
 اليه فذهب فاب الجسم الواحد يتنقسم ان يكون ذاتي وبين والحق ان للفلك نفسا مجردة وحق غناية  
 وهذا مراد الامام غناية ما في الباب ان عبر عن القوة الخيالية بالنفس المنطبعة هذا الكلام والظا  
 بينه بتجوزا منه



ان ظاهرا انها حرة اثبات النفس المنطقية والاطلاق عليها والملك خير بان جميع الكتب الحكيمة مشحونة  
 باثبات النفوس المجردة والقوى المنطقية من غير مشاركة الى الاختلاف فالظاهر ان اثباتها انما هو  
 جمهور الحكماء لا يخرج عما مر له درية في هذا العلم فالغالب علم الظن ان هذه الحاشية ليست من الش  
 و عدم رجحان اه قدينا قد يشك فيه بان يجوز ان يقتضيه خصوصية بعض الاجزاء المحلية  
 تلك القوة وان يقتضيه تلك القوة بعضا خاصا من تلك الاجزاء المحلية فتأمل فيه واعلم انهم اختلفوا  
 واعلم انهم قالوا ان الشمس فلانة وكل واحد من القمر والعطارد اربعة افلاك وكل واحد من  
 الكواكب اربعة الباقية ثلثة افلاك فاذا ضم ذلك البروج هو الفلك الاعظم الى هذا المجموع يصير عدد  
 الافلاك الجزئية اربعة وعشرين فلما وهم يسمون كل واحد من تلك الافلاك باسم مذكورة كتبت  
 البيه فان اردت الاطلاع عليها فارجعها مع افلاك بعضه ان كل واحد من الكواكب يزل  
 مع افلاك منزلة حيوان اه كالشمس مثلا فانها مع فلكيها اني المنفل والحاريج المركز الذي يكون ذلك  
 الشمس الكلي عبارة عنها يكون بمنزلة حيوان واحد ذر نفس واحدة وتلك القوة المحركة ان  
 لا يخرج ان ارادته القوة النفس المنطقية كما هو الظاهر من الظاهر عند الشارح اربعة جرم  
 الفلك كما هو صرح به اننا لا متعلقة بالكوكب او بجسم الفلك ثانيا كما يدعي عليه كلامه وان اراد  
 بالنفس المجردة التي اشتبهت بالفصل السابق فله وجه الا انه لا وجه لاراده ههنا وقوله للفلك اعظم  
 وذلك البروج واعلم ان الاول يسمى بالفلك الاكبر وتلك الافلاك والثاني بفلك الثوابت علم عرف  
 الحكماء واقام عرف الشرح فالاول يسمى بالعرش والثاني بالكرسي وقوله وقد يشتق الكواكب  
 ايضا الظاهر ان ارادتهم يشتقون نفس الكواكب حركة وضعية لا بوساطة التدوير ولا يفي علمه  
 درية في علم البيه بانهم لا يشتقون نفس الكواكب حركة وضعية بل الكواكب عندهم مركوزة في الفلك  
 بالانفس والجانم وينحرف مع ذلك كيف وقد مر حوا في الترتيب الهيمية بان احدالم يزعم ان يكون  
 الكواكب تتحرك في بؤرتها غير الغز في فلكهم اراد الشيخ على تقدير صحة نقل الشرح هو حركة التدوير  
 في الغالب احقر زعمه عن الموضع فانه قد يقع عنه فقال عن ارادة غير تابعة للشوق كما اذا  
 تناول شيئا من الاا اعتراذ عن حركات الموضع حاله مقتضاد الموضع لا توقع فتدبر  
 كما في الدعاء بالشع المراد لا يفي ان القول بان من تناول ما لا يشتهي لا يتناول الا بعد ما حقه نفع  
 راجع اليه فيحصل له شتيان اليه اجل ذلك لا ينافي عدم حصول الاشتياق بوساطة نفس تناول  
 فان المراد لا يشتهي به واشتياق في تناوله لا يخرج عما مر له ذلك - ولم وظهر من فهم هذا وان  
 خير

منه ان النامي وغيره من انفس النسي  
 فالقول بان النفس لا يتحرك الا في  
 من غير نفسي مجردة فانها غير المنطقية ايضا  
 الانبعاث مجردة فانها غير المنطقية ايضا  
 فافهم فانهم قالوا ان تلك النافذة بالاطلاق  
 وهو اقرب الى ان تلك النافذة بالاطلاق  
 فان ذلك مناف لتلك النافذة بالاطلاق  
 لا يخرج من تلك النافذة بالاطلاق  
 في نفسها وانهم لم يسموها

منه ان المراد من قوله  
 في قوله الاكبر والكواكب  
 من قوله الاكبر والكواكب  
 من قوله الاكبر والكواكب

خير بانها حرة دعوى التفسير بين الارادة والشق الى اثبات وجود كل واحد منها بدون الاخر بل كليا  
 وجوده اذ ما يكون الاخر فاعلم على تصور الشق او الفرقة ترتب الفعل الاختياري مع تصور  
 الفرقة فتأمل حتى تنل دهره ينسحب عن تصور ذلك الامر قبل المراد بالتصور ههنا التصديق  
 بوثنية قوله او غير مطابق هذا الكلام وذلك ان التصورات لا تنصف بعدم المطابقة بل بالتصديق بها انما هو  
 التصديق لا غير ان من رأى ضربا من بعيد وحكم عليه بالبقلة مثلا لم يقع الخطا الا في ذلك الحكم لا في تصور  
 لا مخرج به السيد الخندة شرح للواقف الهم الا ان يقال ذلك بناء على ما ذهب اليه بعض العلماء كالنظير  
 الرازي فان التصور يتصف به بطل منه كاشا رايه في شرح المطالع والسيد السند لم يرد ذلك  
 في صلاته البعض فذلك يومى الى انه قابل ذلك بالانصاف ايضا فمع هذا لا يكون قوله الشارح قرينة  
 على ذلك اذ يجوز ان يكون هو من يقول به علم ان اطلاق التصور على التصديق بعيد عما مر المراد بالتصور  
 في قوله المصرا ما ان يقع من تصور كل هو التصور كما مخرج به ذلك القائل حيث قال والمراد بالتصور في قوله  
 عن تصور كل هو القائل بتصديق بوثنية وصفه بالكلية فلو كان المراد به عبارة الشك التصديق  
 لم يكن ملائما للعلم ان يكون الاكليا وذلك لان السواد الذي يتصور في هذا الحمل فلا يصدق  
 على ازيد كثيره فالمقيد بهذه القيود كلى وان كان القيود جزئية وذلك مثل زيد الغائب مع ان  
 بياضه جزئى كما لا يخفى على العارف بعلم الميزان فلو توقف وجوده اه لا يخفى ان لا يمكن ان يكون  
 الضمنية وجوده راجعا الى السواد المعين مع كون التصور عبارة عن تصور السواد الجزئى وان  
 يكون الضمير للفعل الجزئى مع كون التصور عبارة عن تصور السواد الجزئى وان يكون الضمير للفعل  
 الجزئى مع كون التصور عبارة عن تصور الفعل الجزئى وان يكون الضمير للاراد والصور عبارة  
 عن الثاني والعكس ولكن الحمل على الاخير هو لا حرج لا تضاد كل من الثلثة الباقية مستدرك  
 لفظ مثل لا لا يخفى فيحمل الحمل على الثالث ايضا ولكن بشرط ان يحتمل الفعل الجزئى عبارة  
 عن الحركة فاهو قائل فيه فتدبر هذا ايضا على الخلافة حاصل كلامه ان الكلية منه انما انتم  
 ان كل مدرك له تصورات جزئية فهو جسماني اذ مراد ركازات للحيات النفس الناطقة مع انها  
 ليست بجسمانية بل مجردة واذ انهم صوابه الحيوات المجردة انما يدركها النفس لا غير وقد  
 اختلفوا على ذلك ويظهر ان يحجب عنه بان المراد ان كل مدرك له تصورات جزئية لا غير فهو جسماني  
 والنفس وان كان لها تصورات جزئية الا ان لها تصورات كلية ايضا هذا وعليك بان لا يقع هذا  
 ذلك الكلام على اطلاق بل تخصصها بالجسمانية فانهم ان الصورة الجزئية ترتب مع وجودها

منه ان ذلك لو لم يكن المراد بالتصديق  
 انما يتبين كما هو اختياره

منه ان ذلك لو لم يكن المراد بالتصديق  
 انما يتبين كما هو اختياره



قد يقال هذا انما يصح لو لم يكن الصفو والكبر من ازام الوجود الخارجي والاصح انها منها لا اذ كان في النار كيف و  
المحققون ذهبوا الى ان الماهيات حاصلة بانفسها اذ كان قولهم ان تلك العوارض هي لوازم الوجود  
الخارجي لم يربح الجدل في الصفو وان يحرق بالنار وهو باطل اقول هذا هو المشهور الا ان اشرار العلماء  
حرروا في شرح بيان الماهيات انما تحصل في الازدهان لا بدوا منها بل بانها لا تشبها صاغت فلا بد ان يربط  
من المحققين الى حصول الاشياء بذواتها وانفسها اذ كان على حرجوا باعتناء لا ذكر في النص  
في الاشارات وغيره من المحققين ان لو كانت الصفو والكبر امثالا من لوازم الوجود الخارجي لم يلزم ان  
يكون الصفو لها كلية اجزئية فتأمل فيه قيل احصم ويكره ان يجاب عنه باذنه في كلام المص  
بان يقال المراد بتلك الاختلاف الاخذ عنه الصفو بان الاختلاف الحاصل من الماخذ عنه مطلقا  
اعم من ان يكون بسبب العوارض او الماهيات انما نقول الاعراض انوصب الاختلاف بالصفو والكبر  
هو ليست ما يزدادها المقادير بل هي تابعة لها تأمل فيه من نوع واحد هذا مستقيم على  
تقديره براد الحقيقة في قول اختلاف الصور بين الحقيقة المادية النوعية واما اذا اراد به الحقيقة  
اعم من النوعية والشخصية فلا يشك في المدعى ان تقديره براد به الماهية النوعية يحتمل ان يكون ذلك  
الاختلاف ناشئة من الماهية الشخصية فتأمل وقوله لا يجب ان يكون مأخوذة من خارج يعني يجوز ان  
ان لا ينتزع تلك الصور بان من امر موجود في الخارج بانه يكونا صورتيه او هو معدوم كجمل من ياتون  
مثلا ولا يجب بوجده هناك شئ ينتزع منه بل وجوده انما يكون في الذهن بواسطة الملاحظة فانهم  
بانه ببادي تلك الزمان لا يشك ان هذا الجواب بظاهره ينافي عنوان هذا الفصل فانه يدل على ان القوة  
الجسائية محركة بالذات لا لا ينفك في حقيقته فليس فيها التوحيكات الجزئية بل تصورات جزئية يدل على ان  
القوة الجسائية مبداء للتوحيكات او سلطة للمبداء فتأمل صادرة عن النفس المنطقية لا الخيالية  
هذا الجواب بظاهره ايضا ينافي في قوة الفصل ان يكون ان الافعال والدورات الغير المتناهية انما هي  
تصورات قوة مجردة لا بد ان يكون فيها صور التوحيكات الجسائية لا تصد عن الافعال الغير المتناهية  
وقوله فتأمل في ان الانا ثابت في حقيقته الماهية وهو صور توكيدات غير متناهية من القوة الجسائية  
سواء كانت بواسطة او لا قد يقال بان يكون وجه التأمل ان كلام الانفعالات الغير المتناهية  
كقوة موجودة في الخارج جزئي فلا يصدر عن النفس المجردة لاقتفاء المسبوقية بل بقدر الجزئي لا بد ان  
النفس المنطقية بان يطرأ عليها الانفعالات من النفس المجردة من نفس منظمة اخرى وكذا الاغنية النهاية وقوة  
ان الانفعالات ليست من الزايات الجسائية فيجوز ان يتصورها النفس المجردة فتأمل هذا اخر ما يبرر لنا

الشر

المسيرة هذه الباحث وتلقى منه التوفيق على فهم الفن الثالث الفن الثالث في  
العنصرية من الفن الثالث في بيان التصورات والتصورات المتعلقة بالعنصرية من الباطن  
وبغيرها ما يحدث منها اما بتأليف كالمواليه الثلاثة او بغيره لا يرجع والبرعد والصاغة وغيره  
فانكر ان ينفصل راية الفاعل وما يحدث منها الا الفاعل فقط حتى يرد ان البحث ليس بتصوير الفاعل  
فقط ويرتك في الجواب عنه بان المراد ان المقصود الاصل في الفاعل اذ في ذلك ما يلتفت اليه  
فضلا عما اعتمد عليه فاذ قيل ان "الذكورة في العنصرية اقرب الى التحقيق والبيان  
من الذكورة في القليلات والاخرى تقديمها عليها قلنا لو سلم ذلك فقدمها الشرافة من صفوها لعدم  
طريده المودود عليه ولحق الحق والالتمام اليه علمهم الفاسد بالاستواء انما  
قال ذلك لجواز ان يكون هناك عنصر اخر ليس ببارد واطرب واما بيسر فانك تلاحظ  
ذهب الى انها ليست برطبة ولا يابسة كما حوالة في شرح الطوائف وغيره ولجواز ان يكون هناك  
عنصر بارد ورطب غير الماء مثلا هذا ولا يخفى عاين ان الاستواء انما يدل على ان هناك اقسام  
اربعة واما على انها عنصر بسيطة فما لا دلالة عليه واثباتها اصعب من خط القناديل وقوله  
بعض القدماء من الحكماء الى البسيط واحد فقط اما النار والارواء والماء والارض او النار والارض  
اختلاف المذاهب وبعض اخر الى انها اثنان اما النار والارض والماء والارض او الارض والارض  
اختلاف الاقوال وذهب بعضها الى انها ثلاثة الارض والماء والنار وذهب بعض اخر الى ان الاصول  
هي الطوبى وبعض اخر الى انها هي اجسام صلبة غير متجزئة لانها لا يابسة والبارد الرطب هو الماء  
الاو انقسم الارض الى الماء والنار والارض على ما يوافق الذكر الوضع الا ان يقال لما كان البارد والاربع  
الماء والارض اظهر وجودهما ان قدمهما على ما وقدم الماء على الارض لظافته ولكونه اظهر وجودا  
من الارض من حيث الكيفيات هذا وما يكون الماء باردا فيالحس واما كون رطبا فلا رطوبة  
هي الحقيقة التي بها يصير الجسم قابلا للاشكال وتركابا سهلا والماء اذا اخلط وطبع كان كذلك كذا قالوا  
وانت تعلم ان من الاجسام الرطبة ما يصير تشكلا مثل الجمد فتأمل والبارد اليابس هو  
انما كانت باردة لانها اذا اخلط وطبعها يدرك منها البرودة بالحس كذا قالوا وانت خبير بان هذه  
كلام موقوف على تحقيق كونها خالية من البردات وشيئ ذلك صعب تأمل واما كونها يابسة  
فبالحس وان البسوة هي الحقيقة التي بها يصير الجسم قابلا لاشكال وتركابا بغير الارض اذا اخلط  
وطبعها يكون كذلك كذا قالوا وقيل ما راينا فتذكر والحار الرطب هو الماء ولشبهه ولعلم

وهو في مثل ما في الجمد فانهم لا

العلم الاول في تلك الامور ان يكون اربعة فقط انما يعرف  
بالاستقراء ان يكون اربعة فقط انما يعرف  
وكان من معق الا وهو ان يسطر ان يحيط بالارض والاراء  
لا يحصل في بعض جبالها ان يكون اربعة فقط انما يعرف  
والاقتضالات العقلية من الاراء بل يطبع الاراء  
والكثفت المواضع المتعقبة وذلك على كل من الاراء  
ورقة يكون صفات الكيفيات ومثلها للجبال المتعقبة  
فلا والله في هذا الحس وبغيره تأمل



على جارية ان الماء ينقلب هواء عند التسخين واغرض عليه بان يكون ذلك اجل حصول  
 منسبة صور الماء بجوهر الهواء في اللطافة الكائنة للهواء بالذات ولما بالتسخين فيكون الهواء  
 معدة لذلك هذا وقد يقال المحس قد يذهب كون الهواء حارا وحجاب ان احسن البرودة  
 ليس كونه باردا بالطبع بل بوسطه اختلاط بالبخار الباردة ومجاورة الارض والارض بوسطه  
 ان حرارتنا العنصرية قد تكون شدة من حرارته فيبرده هذا ذلك ان تقول يجوز ان يكون الهواء  
 باردا بالطبع ويكون حرارته بوسطه الاشياء الحارة كالاشعة والشار لا بد لتلك من دليل وامكانه  
 رطبا فلا تضاد برسم الرطوبة وهو ما يتقبل الاستحالة وتركها بسهولة كما سبق وللمناقشة  
 فيه نفع محال فتأمل فيه **والحار اليابس هو النار** الظاهر ان اراد بالنار التي ليست  
 عندنا فان التي عندنا ليست بياضة فانهم خسروا اليقينة بعرض قبول الاشكال والى  
 والى عندنا ليست كذلك الا ان يقال ذلك بوسطه الاختلاط بالهواء وهذا أقوى دليل على وجود  
 الطبقة النارية هو احتراق الادخنة الصاعدة من الارض الحار فلك القرائد لو لم يكن هناك  
 نار لما احتريت وانت تعلم ان الاحتراق قد يكون لغير النار ايضا فيجوز ان يكون احتراق الادخنة  
 بالهواء المستحق بحركة الفلك لا بد لتفصيل من دليل قالوا اما كونه النار القارية فلا نأخذ احسنا بحرارة  
 ما عندنا مع كونها مخلوطة بما يوجب انكسار سورة كقيمتها خروجه حرمانا بان ما يكون مخلوطة  
 بشيء كانه شدة حرارة ورده بان يكون حرارة التي عندنا مكتسبة من الهواء ومنه بان فلك  
 مكابرة فانه لو كان كذلك لكان الهواء احمر منها وانت خبير بان بعض الاجسام اذا استحق شعاع  
 الشمس يكون احمر منها بوسطه ان اليقينة تكون حافظة للحرارة فليكن هذا كذلك ولكن صحة ذلك  
 موقوفة على ثبوت يبروت النار وذلك غير معلوم ولذلك قال الشيخ الرئيس اثبات حرارة النار  
 صعب سيما الاضواء الكائنة بياضة فلا تضادها الرطوبة عن الجسم الذي يلاقيها ان يوجب منها  
 ولا ينبغي عليك ان الهواء ربما يجفف الاشياء مع كونه رطبا فتدبر بنضدها عالم الكون  
 والفساد ان بعضها يمتزج من كونه ان لا يخلو مع البساط من العناصر الكون والفساد مع  
 بعض الخفيفين صرح به **المناجب** تزلزل كل ذلك لان رغب الموجبة اليك انما هو باحد  
 امرين اما الموجبة اليك والجزئية وعلى هذا ايلزم من مع التوافق الا التوافق في الجملة لا التوافق  
 في الحقيقة هذا السقاط لنفك كل الامم لا مناسب الا ان يحمل مع التاديب فانهم ولا ان تحمل  
 لفظة قوله والشغل كل واحد مع القيمة الواحدة على سبيل البدل اذ مع لفظه يجب

عمل

بعض الخفيفين صرح به  
 المناجب تزلزل كل ذلك لان رغب الموجبة اليك انما هو باحد  
 امرين اما الموجبة اليك والجزئية وعلى هذا ايلزم من مع التوافق الا التوافق في الجملة لا التوافق  
 في الحقيقة هذا السقاط لنفك كل الامم لا مناسب الا ان يحمل مع التاديب فانهم ولا ان تحمل  
 لفظة قوله والشغل كل واحد مع القيمة الواحدة على سبيل البدل اذ مع لفظه يجب

عمل الواحد عليه فكان ان يكثر حرا بالقيمة تدبر في شيء وهو ان ايلزم من مع التوافق التوافق  
 لا كلا ولا بعضا لجواز ان يكون هناك مانع كالصورة الشخصية مثلا فتأمل فيه وايد ذهب  
 عليك ان بعد ما ثبت ان كل جسم من الاجسام الطبيعية صورة نوعية بها يتحقق بعض  
 الاجسام ببعض الاجزاء لا حاجة الى هذا الكلام لا استغناء عن بطلانها **والنار** لا يكون  
 قابل للكون والفساد الكون عبارة عن ليس صورة نوعية لم تكن له دفعة واحدة باعتبار  
 عن خلق صورة نوعية كذلك اما تلك اليقينة والخلق فانما يعرفان بالجوهر واما كونها دقيقيين  
 لا بد يحويه فلاهم قالوا ان الصورة النوعية لا حركة فيها ولكن المنع فيه محال فتأمل  
 واما البقية الباقية فبعضها لا يحصل الا بوسطه وذلك البعض الذي لا يحصل الا بوسطه  
 اربعة صور والذين لا يحصل الا بوسطين صورتان واما احتياج الانقلاب الى غير المجاور او وسطه  
 اما التضاد بها باعتبار الكيفيتين معا كما ارضع الهواء والماء مع النار واما الاختلاف بها باعتبار  
 احد الكيفيتين وان شئت كان كانه كيفية كالارض مع النار كذا قالوا ذلك ان تقول ان الارض مع الهواء  
 والماء مع النار اذا كانت متضادة باعتبار الكيفيتين والارض مع النار متضادة باعتبار كيفية  
 واحدة فكان الاخرى في الاحتياج الى الوسط العكسي بان يحتاج في انقلاب الارض نار او بالعكس  
 الى وسطه وفي الارض هواء والماء نار او بالعكس فيها الى وسطين كما لا يخفى الا ان يقال ان الارض  
 لما كانت في غاية البرودة والنار في غاية الحارة فيحتاج الى انقلاب في الوسطين فانها باعتبار  
 تلك الكيفية في غاية الخلاف والتضاد بخلاف العناصر الباقية فانها ليست بتلك المثابة في كلا  
 الكيفيتين فتأمل فيه فلك ان تقول ذلك انما يكون كذلك بعد الارض من النار حيزا فتدبر  
 فلو صح ما ذكره انما قال كذلك ان شارع الطالع وغيره حروبا بان الشيخ قد صرح في بعض اقواله  
 بان الصاعقة انما تتولد من الادخنة والبخار المتصاعدة من الارض المحبسة في السحاب  
 كما ذهب اليه سائر الحكماء فالظاهر الصحيح من كلامه هو هذا كيف وقد قال السيد السند  
 في بعض تصانيفه ان اظهر قوله الشيخ هو هذا وايد بما حكاه من الصواعق تشبه الحديد  
 نار و النحاس اخرى والجر اخرى فدل ذلك على ان مادتها البخار والادخنة لان الماء  
 الصافي ينقلب حجرا لا يخفى عليك ان هذا الليل لا يثبت المدخران المدخران كونهما قابلية للكون والفساد  
 اللذان هما دقيقيان كما سلفت الاشارة اليه وهذا انما يدل على مطلق الانقلاب لا يقال انما يدل  
 عليه مع التقييد بقوله زمان قليل لانك تعلم ان الامور الدفعية انما تكون في الان والآن ليس بزمان

بعض الخفيفين صرح به  
 المناجب تزلزل كل ذلك لان رغب الموجبة اليك انما هو باحد  
 امرين اما الموجبة اليك والجزئية وعلى هذا ايلزم من مع التوافق الا التوافق في الجملة لا التوافق  
 في الحقيقة هذا السقاط لنفك كل الامم لا مناسب الا ان يحمل مع التاديب فانهم ولا ان تحمل  
 لفظة قوله والشغل كل واحد مع القيمة الواحدة على سبيل البدل اذ مع لفظه يجب



والجبال الجبل ماء لا ينطفئ الا بالبحر  
والبحر من حلق الطلق يستضي من الخلق  
كما قيل من حلق الطلق

كاله في علم من لدن في العلوم فلا مجال ان بعد ما قيدنا الكلام بتلك القيود الجبال ان يرفع  
ان الانقلاب هناك على الاجزاء الارضية التي في الماء ينمقد ويصير حجابا سبب ارتفاع الماء او في  
الانخفاض لانه لو كان كذلك لم يحصل تلك في زمان قليل لان زمان التجمد مثلا فان في غاية التصرف  
لا يمكن ان يذهب تلك المياه الكثيرة في اضعاف ذلك الزمان ولم يكن بعد الانقلاب قريب  
منه في الحجم ايضا فان تلك المياه في غاية الصفاء بحسب الحس ولا زلزال في اجزاء ارضية  
او ملا فلو كانت تلك الاجزاء حاصلة من تلك الاجزاء فقط للزم ان يكون بعد الانقلاب اصغر  
منه في غاية الصغر مع ان الحال انه ليس كذلك بل قريب منه وقيل ذلك مع ان في غاية القوة  
وقيل ذلك مثا هذا ايضا في بعض بلاد تركستان فان من ماء يتكون اجزاء مخلوطه بخلوط  
منقولة بنقط من السواد والبياض وقوله مع ما يجريه متعلق بالسحق ان سحق تلك المجموع النشارة  
مثلا فتأمل وكذا الهواء ينقلب ماء كان المنقلب تقدم هذه الانقلابات علم فيرفع كما  
فقد صاحب حكمه العيني وغيره فان الانقلابات الواقعة بين الماء والهواء اظهر من الباقية كما  
صرح به شارح حكمه العيني وهذا في المناقشة في الاظهرية مجال كيف قد سمعت ان انقلاب الله  
مجر افعاليين ومثله كايرون في قتل الجبال وكذا القطرات المجتمعة مع ظاهركنوز  
الذي وضع فيه جمد او ما بارود وعلم ظاهرا الطاس المنكوب علم الجمد اذ ليس ذلك الاجتماع  
بالترشح وخروج الماء من المسامات والاما حدثت الا في الموضع الملاحة للجمد وليس كذلك  
بالجربة ولكن عدو ثبات الماء الحار اكثر للطاقت وضعة وليس كذلك وهذا المثالان  
كما الشهور ان فيما بين القوم لكن المص عدل عنها الدرود الا غرضنا من علمها ولم يتوض  
عليها خروا من الاطناب وان اردت الاطلاع عليها فارجع الكتب المبسوطة لشرح حكمه العيني  
وغيره لكن مما يجب التعرف عليه ما قيل من ان البرودة لو كانت سببا لانقلاب الهواء ما  
كان اذ انزل الثلج يتعاقب نزوله الماء ان يذهب الشمس من سمت الشمس ويتغير الغرض  
ان الثلج موجب لزيادة البرودة ولكن بعض ايام الصحو او بانزول الثلج او المطر يكون ابرد  
من ايام الثلج او المطر واوجب بانهم ما دعوا ان البرد هو القوة الموجبة لانقلاب بل دعوا  
انها مؤثرة في الجملة فمع تعاقب الثلوج بعد نزوله وعدم يوم الصحو يجوز ان يكون لوجود  
مانع او فقد شرط من عدم السحاب الصالح او غير وانت خبير بان هذا الجواب  
نوع متعارفة قد وجد او ينمقد من بخار متعاودة انت خبير بان المناقشة

فيه

مجالا فانه يجوز ان يكون هناك اجزاء بخارية في غاية الصغر انمقدت بوسطه شدة البرد  
وتقاطرت لا بد لتغيره من دليل فاعلم هذا الامر بعد ذلك المص من المثال المشهور المثار الى اننا  
كايضا هذه الثياب المبلولة فان قلت يجوز ان يكون المرتفع من تلك الثياب بخار  
بين اجزاء هوائية يارزها اجزاء مائية تطفئ بالحرارة مضمرة في غاية الصغر قلت لو لم يرتفع  
ليس هو الماء فقط فذلك الاجزاء المائية المرتفعة مع الاجزاء الهوائية تنقلب هو الماء الى بخار  
القدر كاف بها في بصره الهواء ينقلب نار الماء كور الحداين في الصفا كور كور  
الحداد المنبث من الطين واما كور الحداد فهو ذوق ذو صفات قيل ان انقلاب ذلك الهواء نار  
بل انما يحصل لذلك الهواء سخونة شديدة بحيث يعمل على النار من غير انقلاب واوجب بان  
ذلك ما يجرى فيما يجزم العقل به اذ يحدث هناك ما يليق بالحديد مثلا ومانع من النار اذ ذلك  
هذا وانت خبير بان بعد ذلك فان ما يوجب التلبس ليس الا الحرارة مطلقا لا الحرارة المخصوصة  
العارفة لطبيعة النار فاعلم هذا يجوز ان يحصل لان الهواء حار مثل حرارة النار بل منه  
وان كانت مكتسبة منه من غير انقلاب من طبيعة الطبيعة فان كبر امة الاجسام اذ التفت  
في النار يصير احمر منه كالحديد مثلا وذلك معلوم بالتجربة مع ان الهواء حار في نفسه ايضا فالتول  
بان ذلك القول مكابح ليس بشي لحيث فيه انه يجوز ان يكون مرمم الرؤية بوسطه  
خلوصها من الدخان فاذا يكون نار خالصه وهي غير مريئة ولا حرقست كسف الخيمة  
قد ينشأ في باننا ان لا يجوز ان يتغير في الهواء ويكسر سورة صوارتها بانها في الهواء  
فيها ثقلها وكثرة الهواء فيها وبانه لم لا يجوز ان ينقلب الجسم اخر كالارض مثلا والقول بان منع  
انقلاب النار ايضا غير ظاهر هذا وانت خبير بان للمع الاول بما لا يمكن المنع الثاني محال وذلك  
ان تقول عدم الاحتراق بوسطه ان تلك النار بعد انفصال تفرقت اجزاء كثيرة مضمرة في غاية الصغر  
بحيث لم يبق لكل واحد من تلك الاجزاء تأثير وايضا النار الكائنة في كور الحداد هي اه فينا  
لانم ذلك يجوز ان يرتفع ذلك النار الى حيز بعد خلوصه من الاجزاء الهوائية بوسطه غلبة البرد  
لا بد لتغيره من دليل لانها تستحيل التغير اذ ارجع الى العنصرات او الى الصور لكن  
الاول بعيد اللفظ قرب المعنى والثاني بعيد المعنى قرب اللفظ ان السجيل هو عنصر لا  
الطبيعة فقط معان قوله مع بقاء الصور الطبيعية يا باء غير ظاهر جميع الكيفيات  
لكن العناصر وذلك لان الصورة الثابتة تنزل عند ذوال الحرارة وهي من جملة الكيفيات

وهو ان الغبار ايضا كالماء فاما سبب من انك ان الانقلاب  
لا يمكن ان يكون الا في الماء فانه قد علمت ان الانقلاب  
لا يمكن ان يكون الا في الماء فانه قد علمت ان الانقلاب  
لا يمكن ان يكون الا في الماء فانه قد علمت ان الانقلاب

تعد من تعد الصور الطبيعية بذواتها فيمن ان ذواتها باقية وان زالت منها خصوصياتها الشخصية  
والعوارض الجزئية الملاحقة بها تامل بحسب الرصم  
الطبيعية الغنوم من الماء والارض  
الطبيعية الغنوم من الماء والارض







بل قد يحصل مع المجاورة مع وجب الارض لا يخرج به السيد السند في شرح المواقف  
لان ما جاور الماء الطاهر هذا قليل لتكاثف اجزاء البخار لانه قيل كيف يتكاثف اجزاء  
البخار مع انه عبارة عن الاجزاء الهوائية التي يمازجها اجزاء مائية والهواء حار بالطبع  
الحار لا يتكاثف فاجاب بان ذلك كذلك الا ان تلك الاجزاء الهوائية بوسطها مجاورة الاجزاء  
المائية يبرد فيتكاثف فمع هذا الاحتياج الى ما قاله ابن السيد الشريف والشيخ الجنلي  
من ان هذه المقدمة قليل لما بعدها وهذا التوضيح كانه يكون عين توضيح الشئ فتأمل  
قد ذكرنا ان الهواء اربع طبقات اعلم ان بعض الحكماء ذهبوا الى ان طبقات الغلاف  
سبعة كالاتلاك طبقة الارض المحلوسة المرفوعة ثم الطينية المخالطة التي يتكون فيها المعادن و  
النباتات والحيوانات ثم طبقة الماء ثم الهواء المجاور للارض والماء ثم الزهريرة الباردة  
ثم الهواء الغالب القرب من المحلوس ثم الهوائية الدخانية ثم النارية وقالوا ان الشهب  
انما يحدث في الطبقة الهوائية الغالب القرب من المحلوس نجم والنيازك وذوات  
الاذناب وغيرها انما تحدث في الهوائية الدخانية وانت تعلم انه لا معنى لاسناد حديث  
الشهب عند واحدة والنيازك مثلا عند الاخرى ومنهم من ذهب الى انها ثمانية كعصا  
التذكرة والسلس ولم يعد الطبقة الطينية منها وهذا يوافق الاول في الاسناد ومنهم  
من ذهب الى انها سبعة مشارة الى الباقية تعالى خلق سبع سموات ومن الارض مثلهن  
واليه ذهب صاحب المواقف والمناصد وحكمة العين ولم يعدوا طبقتين منها اما الهوائية  
الغالب القرب من المحلوس والمائية على ما خرج به شراح حكمة العين او الهوائيتين ادغم  
سما الهواء باعتبار مخالطة البحرة وعدمها الى قسمين فقط احدهما الهواء اللطيف  
الصافي من البحرة وثالثها الهواء الكثيف المخلوط بالبحرة على ما ينهم من شرح الجفيني وهذا  
البعض يند الشهب الى ما يسند اليه النيازك وغيره اذا علمت هذا عرفت ان ما ذكره  
الشيخ انما هو على مذهب بعض النيازك وهو يتبع مدة بخلاف الشهب في الصلح  
النيازك مع النيزك وهو ربح قصير كانه فارسي معرب وقد تكلمت الفصحاء في قوله  
اذا جعل اليه حوائج ما فوقه تأمل مع انه لا يدل على ما قبله الا بتحمل تقدير وهو انما يحدث  
في الشهب هذا بناء على ما ذهب اليه ذلك البعض المذكور والاعظام المصنفين لا يلائم نظام  
حيث قال الشهب انما يحصل بعد وصول الدخان الى حيز النار اذ حيز النار ليست هي

هذه الطبقة كما لا يخفى اللهم الا ان يقال ان حيزه على اول مكان يوجد فيه النار المختلط بالبحرة  
المائية ولو قالوا بالاجزاء المائية كان انصب وقوله الهواء الكثيف ان الذي يحصل كثافته من  
كثرة البخار فلان اراد من الكثافة كثرة البحرة فلا ينافي وصول اشعة اليه وقوله مجاورات  
النار اما المجاورة الاولى فقط واما الثانية فلا يها لم تكن خالصة عن النار ولذلك قال  
والثانية ما يقرب من المحلوس واما مجاورة الاخرى للماء فان كان المراد بالماء الماء الذي  
في حيزه فالامر في الثانية حقيقة وفي الاول مجازية وان كان المراد به الماء الذي هو جزء من البخار  
فالظاهر ان المتقارن هو المطر ولا يلزم من هذا عدم حدوث المطر من السحاب  
اذ قد يحصل من غير ايضا بوسط شدة البرد واما من الهواء بانقلابه ما راو من بخار رقيقة  
غير مرئية في الجو صرح جوابه في شرح حكمة العين وغيره وقد اشار الشرح الى الثاني عند بيان  
انقلاب الهواء بقوله او ينعقد من بخار متصاعدة ومع هذا يقولون منعنا الذي ذكرناه  
سابقا فتدبر الى اجزاء السحاب او الى اجزاء البخار كما هو كذلك في شرح  
حكمة العين حيث قال فان وصل ذلك البرد الى اجزاء البخار وانجذبت متعارفة غير متصلة  
انصا لتماما نزل النجا نزل برد الغالب فيه الاستدارة وذلك اما بوسطه ان الشكل  
الذي صادف البرد يكون كذلك واما الانحاق الزوايا بوسط الحرارة الشديدة الى اصلة  
بالحرارة السريعة وقد يكون غير مستدير وذلك اما لكثرة الاختلاف وعظم الزوايا او لشدة  
الاجتماع او لقلته الماخفة وقد لا ينعقد ويسمى ضبابا في الصبح والضباب سحابة  
تفشي الارض كال دخان وينهم مع عبارة المصنف ان البخار الذي ينعقد ويصير سحابة  
والذي لا ينعقد ويصير ضبابا متساويان في الكثرة مع انهم شرطوا في الاول غاية الكثرة  
دون الثاني لا يقال بينهم مع الصبح ان الضباب ايضا سحاب لان ذلك انما هو باعتبار  
اللفة تأمل والضباب قد يحصل من تكاثف الهواء بالبرد الشديد ايضا فهو الظل  
وان انجذد فهو الصقيع في الصبح الظل اصغف المطر والصقيع هو الذي يسقط من السماء  
بالليل شديدا بالليل وقد يحصلان من انقلاب الهواء المجاور لوجه الارض ماء والمجاورة  
الى الصقيع فانه انما يكون لزيادة البرودة وقوله ونسبة الى النفاذ وفي بعض النسخ ونسبة  
الى الظل كنسبة الثلج الى المطر وهذا هو الاو ولذلك قال كذلك في شرح حكمة العين وغيره  
فيحصل منه في الاقسام المذكورة بينهم مناه حصول الاقسام انما هو بعد حصول السحاب مع



ان قد عرفت حصولها ببدن السحاب فتذكر فاوله ان يقال وقد يحصل الاقسام المذكورة  
 بأسرها من انقباض الهواء بالبرد الشديد لا يتغير واما الرعد والبرق او هو ان يمتد  
 البحث بالصاعقة ايضا وقوله وهو اجزاء نارية سبب حصول تلك الاجزاء ان الشمس اذا اشتدت  
 على الارض اليابسة سيما اذا كانت كبريتية تحللت بها بالكوه والفساد اجزاء صغار  
 نارية تخالطها ويصاحبها اجزاء صغارا رضية بحيث لا يتميز في الحس بعضها عن بعض ويقال  
 للمجموع الرخا ويكوه لسود ان كانت الاجزاء الارضية كثيرة وغير سود ان كان قليلا  
 ينشك الرخا من النفاذ ان تلك الاراض وما يقرب منها قلما تخلو عن اجزاء مائية  
 فيحصل الرعد بتميزه وتغلظه في الصماح فترقت الغيوب امزجة من زقا الرخا وتغلغل  
 سرعته الحركة وحاصله ان الحركة انما يحصل بتميز الرخا السحاب مع تغلظه وسرعته  
 في الحركة فاضافة التميز الى الضيق من قيل اضافة المصدر الى الفاعل المتفعل كاظن ليلام  
 قوله وتغلظه ويكوه ايضا ان يحدث الرعد من حركة الهواء المحتبس في السحاب بسبب  
 ميله الى الخوض عنه تدبر الاجسام النارية من الاجسام التي يستعملها المطارق قال  
 في شرح المواقيت قد اخبرنا اهل التواتر ان الصاعقة قد وقعت بشيراز على قبة شيخ  
 ابي عبد الله بن خفيف قد سرى فاذاب بها قديلا ولم يحترق شيء منها وقوله وحرق  
 كل شيء اصابه يحكي ان ميبا كان في الصوار فاصاب ساقه صاعقة فسقط رقلا  
 ولم يخرج منه دم لحصول الكلي جبرارها كذا في شرح المواقيت واما الرياح لو قال  
 واما الرياح لكان انصب وقوله فضا رافضا تلك السحاب هو ان يكون كذا الضمير صار  
 راجع الى السحاب ولهذا حمل الشك كلام المصنف ما حمل عليه وكلام المصنف ان حصل ان  
 حصل مع مثلث راليه الشم بقوله وايضا يتنوع الهواء بان يقدر لصار فاعلا وهو الهواء  
 الا ان ذلك خلاف الظاهر لقائل ان يقول ان هذا الكلام انما يدل على ان السحاب انما يصير  
 هواء مطلقا لا رجائا ان السحاب ما دام يندفع الى السفل يكون سحابا واذا صار هواء  
 يفر في حيز الهواء بدونه الحركة والاندفاع تأمل فيه حتى تطلع على ما فيه والفيضة قوله انما لها  
 الحركة اندفاع يعرف له لو قال اندفاع يعرف السحب بسبب تراكمها وتراحمها لكان  
 او اذا علم ما قال يكون السحب من قبيل التنازع تأمل بالتخلخل الاول ان يقال  
 بالتخلخل والشك ان فان الرياح انما يحصل من كل ما معا او احد منها كما ينهم من ظاهر عبارتي

المص

المص والشك فانه على تقدير التخلخل يلزم الشك فانه على تقدير الشك انما يلزم التخلخل  
 لانه لو لم يكن كذلك لزم حصول الجسمين بل الرقة حيز واحد على الاول ولزم الحلا على الثاني فخر  
 وقد يكون بسبب تبرد الرخا وانما ان الرخا قد يرتفع ويصل الى الطبقة الرفيعة  
 وينكسر حرارته هناك وينقل فيرجع الى الارض رجوعا سريعا فيتمتع الهواء ويترك وقد لا  
 ينكسر حرارته هناك فيصعد ويصادم كرة النار لا النلك على ما قيل فيرجع الى السفل  
 تصادمه كرة النار المتحركة بحركة النلك رجوعا على جهات مختلفة فيتمتع الهواء ايضا  
 ويضطرب وهذا هو السبب الاعلى في حدوث الرياح كذا في شرح المواقيت  
 واما قوس قزح قيل القزح اللون او القوس الملون وقيل قوس قزح اسم جبل يزدل  
 وقيل اسم موضع فيه وقيل اسم رجل وقيل اسم شيطان وهو غير متصرف للعلمية  
 والتركيب وقيل اسم ملك موكل على السحاب وينقل من ابن عباس رضي الله عنه  
 ان القزح من لسان الشياطين ولم يملك من ملوك العجم ايضا وفي الصماح القوس  
 القزح الذي يرى في الجو غير متصرف في ان الشمس الظان حدوث القوس القزح  
 من اقسام الشمس اكثر اذ اني انه قد يحدث ذلك بمقابلته القزح ايضا كما حكى بعض افاضل  
 الاكراد انه راى ذلك بمقابلته القزح انما يكون بمقابلته الشمس في ليالي النور الكامل  
 قريبا من طلوع القزح في ناحية جيران وايضا ان قد شاهدت ذلك في ناحية وان بمقابلته  
 القزح كان القمر مرتفعا بحيث كان يصل الى الاكوا تواتر ان شارح المقاصد قال ان  
 القوم ذكروا ان القزح قد يحدث على النذرة على قوس قزح وقال ايضا اني شاهدت ذلك  
 كثيرا في كستان سنة ثلث وستين وسبعائة في خلاف جهة القزح انما كانت اصغر منها وكانت  
 بحيث يكاد يتم دائرة ولم يكن على الوانها صناد الوان الشمس ولما اقبل الكشف وكان ذلك  
 في ليلة ريفية الجود فيقته السحاب والشم على قرب من الافق او سحاب عظيم قال  
 المحقق الكاشي واما هواء تراكمة مانعة من نفوذ الشعاع او اشكال تلك الاجزاء على اجزاء  
 ارضية مانعة من النفوذ ايضا وذلك اني قد شاهدت قوس قزح في بيدا ولم يكن هناك  
 جبال ولا سحاب مع اعلان النظر وقوله وكانت الشمس قريبة من الافق الظاهر قرب  
 الافق اعلى ايضا واذا افقد حكمي عن بعض الافاضل انه راها كل ما يكون عند الافق عندها  
 كانت الشمس رائلة بقليل في ناحية اخلاط ارتفاع الشمس من الافق وهذا

ذكر ان القوس قد يحدث على النذرة  
 في ليالي النور الكامل



و قد ان غرافية علم عمدة بل تخصص القمر والشمس مع ان النور يصدق على سائر الكواكب اللهم الا ان قال بغير ذلك  
الاكلاف تحت الوصف علم ان الظاهر ان اثار النور هي القواذ حوت من المصلحة علم ما هو الاغلب بثبوت المسئلة السابعة  
اذ القوس القزح قد تحصل بالقمر ايضا كما عرفت سابقا فندبر

المراد بالنور اما القمر او هوى مع الشمس ويؤيد الثاني ترك وصفه بالاصغر كما وصفه سابقا  
بالاكثر الا ان يقال لما كان الوصف بالاصغر غير مفيد لتعيين القواذ باقى النيرات من الكواكب  
كذلك بخلاف الاكثر اذ لا البر من الشمس من الكواكب على الرأى الصحيح فيصير النقصان  
لشار بالالف واللام الى النير المعهود المعروف الذي يحصل به الهالة عندهم غالباً اعني  
القمر هذا وان تقول ان الاصل ابقاء اللفاظ على عمومها علم بقدر الحكمة وهنا كذلك  
اذ الهالة تحصل بالشمس ايضا فالاولى النعم تأمل تحلل السحب الرقيقة الاولى  
ان يقال لان الشمس تحلل الاجزاء الرقيقة كما قال كذلك شارع حكمه العين وغيره لان الظاهر  
ان تلك الاجزاء لا يطلع عليها السحاب وقد حلى الشيخ اه وقد حلى عنه ايضا انه  
رأى حول القمر حالة قوسية اللون ايضا واعلم ان الهالة كما تحدث حول القمر والشمس  
حول سائر الكواكب ايضا كما صرح به شارع حكمه العين وقوله علم الوان قوس قزح  
يعني رأى الهالة حول الشمس علم ذلك اللون ثمانية واخرى ناقصة هذا وقد رأت  
انا مع جمع غير من الطلبة في اول الربيع في القوية التي بنى فيها مسجد نوح عليه السلام السماء  
بثمانية النجوم وقعت تحت جبل الجودس هالة ناقصة ثمانية واخرى ثمانية حول الشمس  
على الوان قوس قزح بل احس والمحال ان الشمس لمادت ان تغرب الا استواء السحب  
قليلة في الجو والتم كانت كانت رقيقة اذا لم يجز النار ان كثر النار وفي  
حكمه العين بدل الحيز هو الكرم ولا يذهب عليك ان هذا صرح به ان الشهب انما  
تحدث في حيز النار لا الهواء كما صرح به الشيخ في اول الفصل لا يستلزم الى هذا سابقا  
والتأويل الذي ذكرناه هناك لا يجبر نفعا اذا لم اردنا بالحيز الكرم فتذكر وتذكر  
غير متصلة بالارض تفصيله ان الدخان الباطن غير النار لا يخ امان يكون متصلا  
بالارض ولا فان كان متصلا وشتغل النار فيه نازلة الى الارض تسمى بالحريق وسرعة  
الانطفاد وبطوئه بحسب رقة المادة وغلظتها وان لم يكن متصلا فلا يخ اما ان يكون  
لطيفا او غليظا فان كان لطيفا وشتغل النار به من اوله الى اخره يسمى بالشهاب  
ويطلق بسرعة رقة المادة وان كان غليظا وشتغل النار به ولا ينطفئ بسرعة  
بل يتبقى ساعة ويوما بل اياما في شهورا بقدر غلظة المادة يسمى بالنيازك  
ويكون علم صور مختلفة بسبب وقوع المادة كذلك هنا ولا يذهب عليك ان هذا

اذا كانت الشمس في جانب الشرق واما اذا كانت في جهة الغرب فلا ارتفاع هناك فتدبر قوله  
من الطرفين متعلق بالانتقال من الاجزاء من طرفي القوس وذلك كونهما قريبين من سخونة المنفعة  
من وجه الارض لا يخفى علم من لمسكه يتحمل سرعاه هذا باعتماد الغلب فانه قد يرتفع الشمس  
الحاوية مع بقائها كما نقلنا من ذلك الفاضل المذكور والظان بسبب ذلك هو ان تلك المكنة تكون في  
غاية البرودة بخلطة كوة الماء والتلح فلا يؤثر فيها سخونة الشمس ينكسر منها الى تلك الاجزاء فتتحلل  
ويؤيد هذا ان ذلك الفاضل راعى ان الاضلاط فان البرودة مستولية هناك شئ غير مستدبر  
ان وقوع تلك الاجزاء على هيئة الاستدارة ليس بلازم بل قد يقع كذلك وقد يقع في غير ذلك  
ان يرى غير مستدبر مع انه لا يرى كذلك والقول بان لا يقع غير مستدبر مما يليققت اليه هذا لا يخفى  
ايضا علم تقدير الاستدارة جاز ان يقع على هيئة دائرية فانه كالهالة فتدبر وقوله لا تؤثر في المناظر  
وهو علم بحيث فيه من الاشعة فان اردت الاطلاع عليه فادرج الرسالة المعجزة فيه وقوله فاذا اجتمعت  
لوقاله فاذا اجتمعت تلك الاجزاء على غير هيئة الاستدارة لم يكن الا اوتيان متساويين او قال من اول الامر  
قلت لانه لو كان كذلك لم ينكسر الشعاع للامان كما قد بر بسبب اختلافه في بعض النسخ بسبب اختلافه  
والاولى والوانها على الاول يكون مجمعة مع وعلم الثاني عاطفة ولوقاله واختلاف الوانها يكون بحسب اختلاف  
اجزاء السحابة والوانها بحسب ماؤها من الجبال والوان ما ينكسر منها الضوء من الاجرام المنفصلة كما  
اول احمرنا ضما العين الملهية على ماء الناموس والاحمر النافع هو الذي يكون فيه حمرة قريبة الى  
وقوله وما توسط بينهما الظاهر ان ضربه هو قوله فان لم يتولد من ذلك اللونين فلو قال فلو لم يتولد  
لكان احما ولا يبعد كل البعد ان يكون قوله بينهما ضراعية تأمل فيه بان الكواكب لا ينكسر لا يخفى  
ان هذا مأخوذة لفظة اذ هو راجع الى ان اطلاق الكواكب علم ذلك اللون ليس مع حقيقة تقدير  
وقوله وبان سبب ما يقع لو كان سبب اختلاف الوان اختلاف الاجزاء بالقرب والبعد بالنسبة الى الشمس  
لكان كل قريب من الشمس قريباً منه في اللون مع انه ليس كذلك لان الناحية السفلى اقرب  
الى العين في اللون من المتوسط بينهما كما لا يخفى وان الطرف الاعلى والسفلى من الناحية العليا متساويان  
في اللون وتشابهها فيه مع انه لو كان كذلك لكان الطرف الاسفل من تلك الناحية قريبة في اللون مما وقع في الوسط  
وهو من الطرف الاعلى فتبين وقال الشيخ ليست احصاه قال شارع المناصب اعترف ابن سينا  
بعدم الاطلاع على سبب اختلاف الوان قوس قزح وقال عضد الملة في الواقف اني رأيت بنقطة  
زمانا من كعب عال في العلم يدعى بطلان ما ذكره القدم في طباب قوس قزح والهالة ضوئها

بالصاروم

المراد



البيان يدل على ان حدوث النيازك والحرق والشهب كلها انما يكون في كرم النار الهوائية  
 كما ذكر في الشرح اولاً فاعلم ان النيازك اذا احتسوا في الارض تقدم بيان الزلزلة في آخرها  
 عن انجرار الصعود وقوله بحيل الباحة لا صالحة اليه نعم لو ذكر عقب قوله فاذا اكثر حيث  
 ايسر الارض كان اخص وجب انشقاق الارض لكثرة المادة وثقلها وذلك  
 لانه اذا انقلب النيازك ماء قل حجمه لتكثفه فينجذب اليه ما يجاوره من البخر وفضا  
 الخلاء فينقلب هو ايضا ماء وهكذا الى ان يحصل ماء صالح يقتضيه لطيفه الميل الى السفل  
 فاذا وجد من سمات الارض ما يخرج منها خبز والاشق كثره وثقله الارض  
 وانفتحت العيون وهذا اذا كانت الارض صالحة لذلك والا فاذ احقر بئر او قناة  
 خرج وسال في القناة هكذا قالوا وما يخرج من جوارحها كالابار وقوله ومياه الامطار  
 مرفوع عطش بما ييسر ويجوز جرم بالعطف على التلوع وقوله الاهوة والابخر  
 الا واثرون البخر لان المسجل انما هو الاهوة فانهم وقوله لوجب ان يكون اه وتعال  
 ان يقول ان البخر انما تحبس في الارض في الصيف ويحيل ما هو على سبيل التبريد ثم  
 اذا اكثر انشق الارض وانفتحت العيون وكون ذلك في الشتاء والربيع ازيد بولطه  
 ان تلك الكثرة انما تحصل فيه مع ازدياد استعداد الارض للشق بولطه الرضاغ الحارة  
 له في الشتاء والربيع فتقابل فيحدث منه صوت هائل ان خائفة عجيب شديدا  
 وربما حدث منه العيون امان مياه كانت فيها وامام مياه تنكوه من تلك البخر  
 عند صحتها بالبخر ثم اصابه البرد اياها وربما يحصل التلال اغوار او الاغوار  
 تلالا عاليا سافلا سافلا عاليا المركب التام المركب اما تام او  
 غير تام والمركب الغير التام هو الذي ليس له صوت حافظه للتركيب كالمركات  
 العلوية المذكورة في الفصل السابق والمركب التام هو الذي له صورة حافظه للتركيب  
 كالمنزلات في هذا الفصل وان المحدث اه لا صالحة الى هذا بعد قوله لم ينهض  
 دليل على ان المحدث والنبات ليس لهما حس وحركة اذ كونهن في ذات  
 وحركة يستلزم النمو والنماء الا ان يحمل الكلام على التزل اي انهم في العلم ان ليس  
 للمعادن والنبات حس وحركة ولو قام عليه فلم يقع على ان ليس للمحدث نشوة  
 ونماء فتدبر قوله وكذا ان ولعمري ذلك لانها في حال شارح التلويحات التلويحات

ولا يخفى ان تقدم بيان الزلزلة  
 انما هو لتوضيح بيان الزلزلة  
 عليه لا لا يخفى

نعم لو اخبرنا ان المحدث  
 كذا يشب قافهم  
 شبه

من كتب الشيم شهاب الدين المفضل صاحب المهارات وهو من المشركين  
 من الحكماء وقد شكك شعور النبات اه لا يقال غاية ما يدل عليه هذا  
 لودل انما هو اثبات الشعور لبعض النبات لا كلها ولا استدلال بالثبات على النبات  
 بالحيات علم الحيات مع ان المدعى هو ذلك لانا نقول انهم ان المدعى هو ان النبات  
 الشعور للنبات كالماء ابطال ما ادعوا من الفرق بين النبات والحيوان باثبات  
 الشعور للنبات في جميع اجزائه وسلبه عن الاول كذلك ولو سلم ذلك فذلك ينافي  
 عدم القول بالفصل المحببة في الارض المودعة فيها قوى معدنية منسبة  
 لما يوجد فيها فان كل قطعة من الارض مخصوصة بخاصية ليست في غيرها باعتبار الاوضاع  
 والتاثيرات العلوية او السفلية بل بارادة المبدأ الفاعل الكلية المتعالي كذا قالوا وقوله  
 يتولد منها ما مر ان يتولد من البخر والادخنة بعض ما مر فان انجرار الصعود لم يتولد  
 من الادخنة ولذلك لم يدركنا من الا ان يقل المرات ان يتولد منها ما مر ان يتولد  
 من كل واحدة منها ما مر من واحدة منها فانهم واما الزئبق فظاهرة ضعيفة  
 ايضا لقال ان يتولد له لانه كلام المصنف ان يجب ان يكون الاجسام المذكورة مشقة  
 نعم يدل على ان النيازك اذا غلب على الدخان يتولد منه الاجسام المذكورة واجسام  
 اخرى شائعة علم اننا لانم عدم كون الزئبق والرصاص شفافين كيف وشفاها ليس  
 بانقص من شفاقة الشيم سيما الزئبق وقوله لا تتورع عندهم انه يتولد اه قد يجاب عنه  
 بان ذلك لا يدل على ان الزئبق لا يتولد من الدخان والنيازك فان الجسم المائي اعم من ان  
 يكون من اجزاء هوائية او لا فيميز ان يريدوا عنه النيازك وعبرون عنه بالجسم  
 المائي لثقله وانه لا ينفصل عن الدخان في الارض النيازك وان يكون الجسم  
 المائي مع ما في الكبريت من النيازك يكون غالبا على الدخان هذا وانت تعلم انه ليس  
 اذ كلام المصنف خرج ان الزئبق انما يركب من النيازك والدخان تركبا اوليا كما يشتم  
 والبلور فانهم تولدت يبع يتولد من اختلاط الزئبق الذي هو ام الاجساد  
 واصلا والكبريت الذي هو ابرها والمؤثر في الاجسام البعثة المتطرفة بحسب  
 اختلاف الزئبق والكبريت كيف وكما وان اردت الاطلاع فارجع الكتب المبسوطة  
 واعترض ابو البركات البغدادي بانها لو كانت مركبة من الزئبق والكبريت لوجد



قوله ارسطو في تسمية قال بعض المحققين الافعال الصادرة عن صور انواع الاحياء منها ما يصدر عن ارادة وينقسم الى ما يكون الفعل الصادر منه علمية واصرة كالافلاك والاماليون علمية واصرة بل علم جهات مختلفة كالحيوانات ومنها ما يصدر عن ارادة وادارة وينقسم الى ما يكون علمية واصرة وهي القوة التفسيرية كما يكون للسلطان العنصرية والاماليون علمية واصرة بل علم جهات مختلفة كما يكون للنبات والحيوان من افعال القوة التي توجب الزيادة في الاقطار المختلفة والقوة التفسيرية خصوصها باسم الطبيعة والنباتية

كل واحد منها في مواضعها مع اننا نشاهد حصولها في مواضع ليس فيها ولا يفرقها منها  
 اشر هذا وقال شارح حكمة العين والحواس عنه بانها يكونان هناك ولكن لا يظلم  
 عليهما لقلتهما او للظلمة التي ليس عليهما في مواضع الامور لا يعلم الا مسبب السبب  
 والرسوخ في العلم من الالباب والمادى في هذه السببية بالناس ويتخذ منه  
 مرابا الى خواص عجيبه وقيل هو ضعف من الخناس وذكر الخازني انه لا يوجد في عهدنا  
 والذي يجهل يسمى بالجدد الصيني ليس بخارصين كذا في شرح المقاصد والقوة  
 واعلم ان للنفس اعتبارات مختلفة احدها انها متناهية لا ترتب عليها من التراكيبات  
 وغيرها من الافعال وهذا الاعتبار يقال لها القوة وثانيها كونها صادرة عن المادة مقومة ايها  
 وهذا الاعتبار يقال لها الصورة وثالثها انها تتجلى بها الشئ وتتحصل بها وهذا الاعتبار يسمى  
 بالكمال فلقنا حسي الحس حيث قال وله قوة يصدر عنها دون ان يقول له صورة او كمال  
 ففي تفسير الشئ القوة بالصورة نوع شامخ فافهم بئس شئ وهو ان الظاهر المراد بالبيان  
 الذي ثبت له قوة عديدة الشعور هو الذي يقابل الحيوان فيرد ان الحيوان ايضا قوة يصدر  
 عنها الافعال المختلفة كالتمية والتغذية وتوليد المثل فلا وجه لتخصيصها به اللهم الا ان يقال  
 ان حيوان يشتمل على نفس نباتية للتغذية مثلا وعلى نفس حيوانية لا حسي لا يصح الشئ  
 في فصل الحيوان والحيوان بدون النفس الثانية نبات فافهم وفيه نظر لان قولهم انه يعني  
 ان صدور الافعال المتعددة عن الواحد مشروط بتعدد الجهات سواء كانت تلك الجهات  
 ناشئة من ان هناك الالات متعددة او راجعة الى الواحد نفس واما ان لا يصدر عنه افعال  
 الالات فليس كذلك كانه هو صاحب الفعل فلام لا يثبت مراد اللهم الا ان يقال هو اراد  
 بالالات الجهات هذا وبقاقرنا الكلام الشئ اندفع عنه ما يورد عليه من ان الجهات من  
 الامور الاشارية والالات من الموجودات الخارجية فلا يتركب ان يعمم الجهات عنها  
 وعن غير حافند رفيه علم تقدير صحة ان علم تقدير صحة في نفس الامر ومع منع الاستغناء  
 ذلك بالنظر اليه ايضا والفاعل الواحد اذا كان مختارا يجوز صدور الافعال المختلفة عنه  
 فتأمل وبسم ينفذ ان القوة التي يصدر عنها الافعال المختلفة تسمى بنسبانية كمال  
 في اصطلاحهم بخلاف مدار الكواكب والاثار المعقدة فانه لا يسمي اصطلاحا وقوله هو كمال  
 انما قال هو كمال ولا يخلو من قوة او صورة لان كونها قوة وصورة انما هي بالاعتبار المذكور

سابقا

قوله ارسطو في تسمية قال بعض المحققين الافعال الصادرة عن صور انواع الاحياء منها ما يصدر عن ارادة وينقسم الى ما يكون الفعل الصادر منه علمية واصرة كالافلاك والاماليون علمية واصرة بل علم جهات مختلفة كالحيوانات ومنها ما يصدر عن ارادة وادارة وينقسم الى ما يكون علمية واصرة وهي القوة التفسيرية كما يكون للسلطان العنصرية والاماليون علمية واصرة بل علم جهات مختلفة كما يكون للنبات والحيوان من افعال القوة التي توجب الزيادة في الاقطار المختلفة والقوة التفسيرية خصوصها باسم الطبيعة والنباتية

سابقا و يكونان محمولين بخلاف الكمال فانه يسمى به باعتبار محمل فافهم  
 كمال اولاه لا يخفى ان ربط الشئ بكلام بعلام الحس نوع ركائز اذ الطاهر كلامه وتفرع ان  
 قول المصنف في طبعه متعلق بطلا الكالين وهما حاصلان لذلك الجسم فقط مع انه ليس كذلك  
 قد بر وقيل قال هذا التوفيق صادق على الشعور العظم واللحم ان ذلك الكمال موجود في هذه  
 الامور ويجاب باننا نلتزم ان له انفسا نباتية وانما نبات بحسب العرف الخاص والعام  
 كذلك بحسب العرف العام ومنهم من دفع انه لا يخفى ان علم هذا يلزم الفصل بين  
 الصفة والموصوف مع انه لو كان كذلك لكان المناسب ان يجعل الجسم موصوفا بالام والابعد  
 كل البعد ان يصيب طبيعيا علم الحالية وان لم يساعد رسم الخط كما يجوز والنسب والرفع  
 والجرة لفظ المفرد في توفيق الكلمة هذا واعلم اني رايت حكمة مكتوبة علم شرح المؤلف  
 انه ليس من قولهم ومنهم من دفع طبعه من دفعه مع التأخير صفة للكمال فانه غاية العلم بل  
 معناه انه يقدم فرفع علم ما ينهم من كلام الامام الرازي حيث قال وقد جعل بعض المتأخرين  
 الطبيعي صفة للكمال الاول وقال هكذا النفس كلال اول طبع الجسم الى ذلك الحال في ذلك  
 ورفعه علم انه انما قال به ههنا ولم يقل به هناك بل استدلال البعض اما عدم اطلاع  
 علم القول به ههنا واما لا شاة ان يكون الالى صفة للكمال هو الاول من جهة المعنى فافهم  
 وانما قلنا عدم اطلاع لانهم قالوا به ههنا ايضا كما مر به شارح حكمة العين تحصيل  
 اخر الحاشية اه يعني ان هذه القوة تجعل ذلك الجسم باعداد القوة الهاضمة مستعدا لمتعدا  
 تاما لا يفيض عليه صورة مثل صورة الجسم المقتضى المستعدة للحيوانات المذكورة بحيث  
 يرتفع الاقباد بينها الا ان هذه القوة تجعل ذلك الجسم كذلك بدون تأثير من القوة الهاضمة  
 كذا حقه التحقيق فغريزة او غيرها وذلك لان المركبات لا تتأثر بها علم الكرامة  
 الغريزية الطبيعية والحرارة الغريبة الحاصلة لها بالركائز وتأثير العلويات والاعدية  
 والادوية الا غير ذلك قد يتحمل اجزاءها القابلة له لطوبتها فلو لم يكن شئ يخلطه ويصير  
 بدامنه لما امكن بقاؤها هذا واعلم ان فيضان الصورة علم محال انما هو من المبداء علم  
 رايهم في يجوز ان يفيض علم الجسم الغذاء المستعد باعداد الهاضمة صورة عضوية  
 من غير حاجة الى اغازية كذا حقه بعض المحققين اجتزازه عن الزيادة  
 يعني انه بعد ما اخذ في التوفيق الزيادة في جميع الاقطار لا يرد عليه الزيادة الصاعدة

وانما قلنا عدم اطلاع لانهم قالوا به ههنا ايضا كما مر به شارح حكمة العين تحصيل







وهذه هي حجج ومناقضات ولاجلها ذهب النصارى في رسالة الجوهري إلى أرسطو وأفلاطون إلى أن غرض كل منها التشبيه على هذه الحالة الإدراكية وخطبوا بغرب روح التشبيه لا حقيقة حروف الشعار ولا حقيقة الانطباع وإنما اضطروا إلى الظلام اللغظي أضيق العبارة وهذا قريب مما اختار النص من أن الإبصار إنما هو إضافة انشعاقية بين النفس والمبصر مشروطة بالمخالفة وارتفاع الموانع

ان سببته للعلم اكثر من البواني لانه ما ينتفع به في السمعيات والعقليات اذ السمعيات لا تدرك  
الا بالسمع وبعض مقدمات العقلية ما تدرك وجوده بالسمع ثم ذكر حقيقة انما يتحقق بالسمع  
على ترتيب الاعضاء المدونة فيها ثم اتى بالامثلة التي هي انساب الازالة منها بقدرها  
لانها يشترط ان تكون عملها على التماس فافهم من قرع او قلع القرع هو الامس  
الغنيث والقلع هو التزويق الغنيث وقوله مع مقاومة او يعنى يشترط ان يكون المقروع  
والمقلوع بحيث يتاوم القارع والقارع كالطبل والكرباس دون المخلوع وقوله انما  
العصبة متعلق بشبه فاذا وصل وقوله وقرعها ان قرع الهواء تلك العصبة هذا واعترض  
بان الهواء الحامل للصوت ان قام الصوت بمجموعه فلم ان لا يسمعه الا واحد من الآخرين  
لان مجموعهم لا يصل الا الى صماغ واحد وان قام بكل جزء منه لم يسمع كل سماع بقدر  
ما تاودى اليه من اجزاء الهواء فيجوز ان يسمعها واحد من اجزاء البنية واصيب عنه بان الهواء  
الحامل لها متعدد لكن الهواء الاصل الى السماع الواحد جاز ان يكون واحدا ولو فرض  
تعدد الواصل اليه جاز ان يكون السماع مشروطا بالوصول اول مرة فيكون شرط السماع  
متفيا فيما بعد فتأمل فيه فتدرك السامع واعلم ان المشهور عند الجمهور هو  
ان الصوت محسوس في ضائع الصماخ موجود في تنوع الهواء الخارج عنه وقيل ان  
الصوت لا وجود له في الخارج بل انما يحدث الصوت في السامع وردانه لو كان كذلك  
لما علمنا جهته لكن تعلم في بعض الاوقات جهات الاصوات فوجب ان يكون موصوفا قبل  
الوصول الى الصماخ وان يكون مدركا هناك ايضا لتمييز جهته وليس يلزم ان يكون  
بعيد البنية ما قالوا من ان الاصل للصوت مشروط بوصول الهواء الحامل اليها  
بل يجوز ان يكون قريبا منها فيكون واصلا اليها اذ لم يردوا بالوصول حقيقة بل ما  
نساروا وما ذكروا من القرب كذا في شرح المواقف ويتقاطعان تقاطعا طبيعيا  
يعنى يتقاطعان على هيئة الصليب فيكون اثنان من تلك الزوايا الحاصلة هناك حادة  
والاخران منفرجة كما لا يخفى ثم يتباعدان الى العينين بان يذهب اليمين الى اليمين واليسار  
الى اليسار او اليمين الى اليسار واليسار الى اليمين على اختلاف الاداء واما المتكلمون فلهذا  
التقاطع بل يقولون انها صلة بين التقاطع ثم يتباعدان فذلك التجويف اه الا  
ان يتله فذلك التجويف يسمى بحجج النورين بالتقاطع ما ذكره البين اذ قد علمنا ذلك سابقا ونقول

فذلك التجميع التزويج المثلث الذي اودع فيه القوة الباهرة يسمى مجمع القوى فانهم  
الاول من ذهب الرياضيين وتحتهم اذ امارتين البصر البصر جسم لطيف جدا يرى المرئي على ما  
هو عليه وان كان كئيفا جدا يرى اصلا وان كان لطيفا في الجملة يرى لاعلا ما هو عليه فيكون  
لهم منع نفوذ الاول شي من البصر اليه ومنع الثاني بالكلية ذلك ومنع الثالث اياه في الجملة  
ورويانه يجوز ان يكون ذلك لتحق شروط انطباع البصر في البصر في الاول واستثناء بالكلية  
في الثاني وضعفه الثالث .  
يوجب استعدادا له قاله في صفة التزويد لا يمكن للبصر  
معرفة ذلك مفصلا وقوله فيفيض صورته على الجليدية قاله في شرح المواضع وذلك بواسطة البصر  
صورة المرئي بتوسط الهواء المشف الذر لا لون له ولا يستمر ما وراه في الرطوبة الجليدية  
في العين فتأمل  
قوة في زائدين او قوة مودعة في زائدين لا تخفى ان هذا التزويج  
لا يصدق على شاة واحدة فقط فالانصب ان يتولد في ثابتة في زائدة ثابتة او تدبر  
والجمهور مع ان الهواء واه في ذلك بان في الرايحة كلما كان ابعد كان المرئي في الذاكرة  
اضعف لان كل من الهواء انما ينتقل بالرايحة عن مجاورة ولا شك ان كيفية المنائر اضعف  
من كيفية المؤثر كذا في شرح المواضع وفيه ان يحصل ان يكون ذلك بواسطة ان الاثر اضعف  
قليلة بعد المسافة فانهم يستدل على حقيقة ما ذهب اليه الجمهور بان المسك القليل  
يقطر مواضع كثيرة ويروم ذلك مدة بقاءه ولا يقل وزنه ما كان قبل ولو كان ذلك بمثل  
منه لا يمنع ذلك او بان يتكيف عطف على قوله بان يخالطها ويغني اننا انقلع يقينا  
ان كيفية الاصل في الطعام يكون باي طريق من هاتين الطريقين وان لم يخل عن احداهما  
لان شاة الذهبية لا زعم ندر انها اربعة حاكمه او قيل انها متعددة حسب  
تعدد المدركات المتخالفة مثل الحراة والبرودة والرطوبة واليبوسة والخشونة والنعومة  
واللين والصلابة فيكون ثمانية او عشرة عند من زاد الشغل والحفة هذا وقال صاحب  
المواقف وليست شعري لم يجعلون الذاتية ايضا قوى متعددة حسب تعدد المذوقات  
على سائر القوى ايضا وقال السيد السند نقلا عن الامام الرازي ان له ان يجيبوا عن هذا  
باننا انما اوجبت ان يكون العالم على نوع واحد من التضاد قرة واحدة على صفة ليقوم  
الشعوب بها والتميز بها واشكر ان بين الحراة والبرودة نوعا من المضاد مغايرا  
للنوع الذي بين الرطوبة واليبوسة وكذا الحال في بواقي اللدونة بخلاف الطعام فانها غير متمايزة  
لذوقه في اللدونة فذلك اعقبها بها وما يدرك بهذه القوة هي الطعام المتفردة  
وما يتركب منها

لا تخف من هذا الكتاب لا يضر  
الكتاب من هذا الكتاب لا يضر

[illegible]

الدين  
فان آتاه الله من الغناه واليسعة  
منها ما يقرب من القدر الذي هو  
بعد ذلك كما كان في القدر الذي هو  
في ادائه من القدر الذي هو

فمن عليه السلام  
فمن عليه السلام  
فمن عليه السلام  
فمن عليه السلام  
فمن عليه السلام







جنبيه او من هذه المعاني التي في الجانب الاخر فتصرف بالترتيب والتفصيل فيما فيها لادراك صاحب الحق  
وشمل المقاصد ايضا ولكن صاحب الصمايم وغيره ذكرها محالها موافقا لما ذكره في المعنى  
في المحسوسات يعني ان قوة الوهم تدرك المعاني الجزئية التصورية والتفصيلية الغير المحسوسة ولكن متعلقة  
بالمحسوسات بمعنى ان حقيقة هذا المعنى لا يوجد الا في محسوس فلا يشك في جزئيات الامور العامة كجزئيات الامكان  
ولعل فان مدرستها لا يكون العقل بدون الاخر مع ان حقيقة شرح المطالع كالتقوى الحاملة واعتراف  
النسبة التي بين الشئيين وان كان مع جزئيات مدرستها كاللوح ان طريقها مدرستها بالحس المشترك والامكان الدان  
يدرك الطرفين والنسبة جميعا حتى يتمكن من الحكم فلا يجوز ان يكون حكم المذكور لقوة الوهم والاشياء المشتركة وجب  
ان سناد الحكم الوهم انما هو سبيل التمييز في الحكم انما هو النفس بمعنى الات هذا بناء على ما هو عليه في  
الجمهور ولكن العلامة الرازي صرح في المحاطات بان الوهم هو الحكم والمدرسة وقد ذكرنا تحقيق ذلك في بحث الجزئية  
الذي لا يخرج من ذلك واما المحافظة وتسمى ذرية ايضا وتسمى الى الوهم نسبة الخيال الى الحس المشترك  
وهو رتبة في اول التجويد الاخير واما الاخر منه فهو خالص من الخواص عند هذا المذهب مع الصور  
المعاني اما ترتيب الصور فكما في قول صاحب هذا اللون المخصوص في هذا الطعم المخصوص واما في قوله في ذلك  
ما له هذه العداوة له هذه النفرة وقوله وتفصيله عنه اما تفصيل الصور فكما في قول صاحب هذا اللون ليس  
هذا الطعم واما المعاني فكما يقال ما له هذه المحبة ليس له هذه النفرة هذا واعلم انهم اختلفوا في ان المتفرقة  
من الامور قد ذهب كثير الى انها عينية لا ادراك وليست بمدركة ولكن قال صاحب التلويحات كونها مدركة  
بفصله فتفهم كونها مدركة وقد قيل ان التعريف ليس لها حتى يفرق كونها مدركة والنفس والوهم وهي لا تفهم  
ادراكه ويحكم عليها ان ادراكها على المدرجات حكما في العالم الماحلة وقال السيد السند في شرح المعاني  
من غيرها الماحلة حيث صارت مطوعة لا بافقد فازورا عظيما فتقسم الى اعنة وذات علة  
ان اعنة الماحلة على الماحلة لوجوبها احد ماحلة بعينها نسبة اليها وانما هي الاضياء اليها انما هي  
ما يصح علمه له مدركة هي التي هي ان ذلك الله الفاعل حقيقة ايده بل النفس وتلك القوة  
التي هي الاضياء على افعالها والعضلة عضو مركب من العصب ومن جسم اخر في جسمه يثبت  
الطرف في العظام ويسمى باطما وهو مختص بالنفس الناطقة واعلم ان كل واحد من النفس النباتية  
والحيوانية جزء من الجسم الذي هو كماله بخلاف النفس الناطقة فانها ليست بمنزلة بل متعلق بتعلق  
النبوية والنفس متعلق بالاعتق ولكن يتوقف عليه ذلك الجسم الى في صورته انما انما  
حققة بعض المحققين قوة حافظة واعلم ان قوى النفس الناطقة باعتبار ادراكها للحقائق والحكم عليها بالنسبة

الاجابة

والله اعلم بالصواب  
في هذه المسئلة  
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب  
في هذه المسئلة  
والله اعلم بالصواب

قوله والنسبة لاجلها والتحقيق ان مراده بالنسبة للمشاركات والمشاركات ادراكها علم الوهم الجزئي كادراك الشئ بالحق الواهم ملائمة رتبة  
بينها وبين ادراكها وسائر جزئياتها وبغير ذلك والادراك الجزئي من حيث ان متعلق بالنسبة التي بينها من ارتباط الطرفين بلام ادراك  
الحكم فيصير هذا الغضبان الصور كقوة وفرة حيث انها متعلق بنسبة الطرفين علم وفرة التخييل والنسبة بالتصديق معد لغرضها في النسبة للمشاركات  
بلام الحكم الاجمالي والنسبة للمشاركات بلام الحكم التلويح للعلامة الدواني في حاشيته شرح المطالع  
قوله في قوله ان القوة لا يكون قوة ان الشئ هذه والاستحضار انما يكون في رتبة العقل المطلق وفي رتبة العقل بالفعل ليس الا اختزان العقول فيكون  
الاستحضار في رتبة العقل فيكون العلم على ان النفس دليل على ان القدرة على الاستحضار في رتبة حصول العقل بالفعل لا يشترط فيه الملكة على الاستحضار  
اولا عند فيه الملكة فيكون استحضار العقول والذوق هو ان يكون النفس قادرة على الاستحضار فان النفس في هذه القدرة لا يكون في رتبة العقل الملكة  
الاجابية او السلبية بمعنى لقوة النظرية وباعتبار استنباطها بالمضاهات الغريبة وتزاولها بالصور لاني لا يحصل بها الا استحضار وفي رتبة العقل  
والمشورة لا امور الجزئية ما ينبغي ان يعمل به من القوة العملية وحاصل ان القوتان متغايرتان بالذات المرتبة ليست مرتبة العقل المطلق ولا  
او الاعتبار واختص بها الانسان فلا ولا اصحاب الملكة صادرة او كاذبة والثانية لا اصحاب المتعلقة الهيولانية فليدرك عدم انحصار الحركات  
بانفعال جزئية سواء كانت خيرات او شرور انما حقيقة السيد السند علم مقتضى ارادته في هذه الاربع موانع القوم كلهم حصروا الاشياء  
يعني ان الاعمال الجزئية انما قد من القوة العاملة ولا طهر ان الانسان يملك ويؤدى ذلك الى ارادته في فعل بحيث يشغل القدرة على الاستحضار  
يختص بعمل من الاعمال الجزئية ويقتضيه صدورهما من القوة العاملة فيحرك القوة العاملة البدن الى اتباع هذا  
العمل علم وفق مقتضى الراد المذكور خالية عن جميع المعنويات وذلك لان يكون عند بدء الفطرة ولما  
امكن المناقشة بانها تلك الحالة لا تخلف عن جميع المعنويات كيف وحول العقل من ذاتها مشاركتها  
الى دفعه بان المراد انما يكون خالية عن المعنويات التي تكون تعقلا بالانطباع بالحضور وعلم النفس بانها  
انما يكون حضوريا تاما والشرائط ان هذا تشيع على المصباح ان الشرائط العقل البشري انما يكون  
على نفس هذه المرتبة اعلى من هذه المرتبة لانهم من طائفة الاولى ان يتبع اكثر ويحكم ان يكون مقتضا  
لا تفرق ايضا فانهم والنسبة مع النسبة للشاركة ان يعلم مثلا ان هذا الجزئي مشترك في ذلك الجزئي  
في الحرارة مثلا ويعلم بعد ذلك ان العرض الواحد لا يقوم بحيلين فيفيض عليه ان الحرارة على مشترك بينهما  
ومع النسبة للبيان ما غنى من البيان قيل لا حصل لامن ملكة واعلم ان هذه العبارة بعيدة  
وقعت في شرح المطالع واعترض عليه بما اعترض به الشئ هنا واجاب عنه السيد السند في حاشيته  
بان المراد من حصول ملكة انتقال ان يحصل باصنف كاملة وليس في يتكرر به من الانتقال لانه يحصل  
بالانتقال بالفعل والمحقق المدقق هو اننا مبادرت ان بان المراد بالملك ما يتناول القدم وجعل انتقال  
موجودا نقاد في ذلك ان تتولد حواس مثل ما قالوا هناك وقال صاحب المحاكمات ان الانسان  
سبب عدم حمل الشئ كلام المص على ما قال صاحب المحاكمات اما طرفة الموافقة لاهل الشهور  
بين الجمهور من وجوب ملكة الاستحضار العقل بالفعل او ذكر الصراخ في قوله بل صارت مخزونة  
بناء على ما هو عليه ان الحرارة انما تكون بالمشاهدة مرة بعد اخرى ولذلك قال بعض افاضل المخزونة انما يكون  
بالمشاهدة مرة بعد اخرى بحيث يحصل بالاحساس والملكة هذا وانت خال ان يمكن ان يحصل كلام المص على ما قال  
صاحب المحاكمات فان الطائفة لا يجب ان تكون الشئ مخزونا للمشاهدة مرة بعد اخرى كيف وقد خرج به المثال  
الحالية طائفة شرح المطالع والموافقة لاهل المشهور مردود بلزوم الوسطة فندير لم يتصور ان يتقوى  
الطرية اه قال بعض الفضلاء واعلم ان تقرير كلامه في بيان هذه المراتب ملوحي لا يتقوى بينه بالوسطة هذا ان قال

والله اعلم بالصواب  
في هذه المسئلة  
والله اعلم بالصواب



مغاسل

فانهم قالوا ليس واحد بالعدد او بالشيء فيفسر الشارح في الفصل الذي يليه

[illegible]











من العلة وبين احد العلول انهما بعضهما البعض لا يكونا معا فحقا التعريف ان لا يكونا فافهم  
 ان خصوصية التي تحقق شيئا من العلول الاخر تصف فحقا لا يكون علة اذ القلة لا يمكن الجمع ان خصوصية فاذا لم يتحقق ان خصوصية انما لا يكون  
 فحقا مع تلك الامور حاصلا ان العلة لا بد لها من ان يكون علولا من خصوصية لا يكون تلك الخصوصية مع تالسي بمعلول او اما العلة انما لا بد للعلل من  
 من خصوصية مع كل واحد من معلولاتها لا يكون تلك الخصوصية مع غير ذلك المعلوم فذلك غير ممكن ان يكون شيئا واحدا خصوصية واحدة  
 مع حشر اعداد عدد من ذلك ان شيئا الامور العشرة بمسرها حاصلا لا يصدر عن تلك العشرة فذلك ان يكون كل مؤشر مشر وان شئت طواقه  
 الامكان فلا يوجد علة فانه بسيط تحقيق العلة التامة بجملة الامور التي تعتبره تحقق العلول يكون صحيحا شاملا لجميع افراد العلة التامة

الحمد لله على الانعام والصلوة  
على محمد وآله بالانعام  
٢

من العلم وبين احد العلول انهما بعضهما كان الامر كما ذكره ويكون موافقا لقولنا اني لا لا يخفى فانهم  
الخصوصية التي عرفت منها العلول الاخر صنف فقولنا يكون على اذ القليلة لا يمان الجمع لا خصوصية فاذا لم يتحققا خصوصية انما يكونا لم يتحققا  
فولنا في تلك الامور ما قلنا ان العلم لا يمان مع ما هو معلول لان خصوصية لا يكون تلك الخصوصية مع تالسي معلول او اما العلم انما لا يمان مع  
من خصوصية مع كل واحد من معلولاتها لان تلك الخصوصية مع غير ذلك المعلول كذلك غير مستلزم ان يكون شيء واحد خصوصية واحدة  
مع حشر امور بعد من ذلك انما الامور العشرة بغيرها ولا يصدر عن تلك العشرة فذلك انما يكون كل من عشر عشر ولما نشر طوائف  
الامكان فلا يوجد على انما بسيطة تنفي العلم التامة بجملة الامور التي تعشيرة تحقق العلول يكون عينا شاملا لجملة افراد العلم التامة خلافا



قال استمع من الناس من يشترى لهو الحديث من الملهي من الحديث وهو الاحاد  
 التي لا اصل لها والمضاحك وفضول الكلام ومنه الاكثار من الشواحيث يستغرق فيه  
 اوقات فطنتهم به عن المهمات الدينية وكذلك الاغاني والسماع والاصوات الحسنة  
 بالانهاك في ذلك والاشتغال ليلا ونهارا الا ما كان نادرا منه في بعض الاوقات يستجيب  
 الذهن وترقق الطبيعة وترويح النفس او كان من اهل السلوك في تكميل النفس التحق  
 بالتجليات الالهية والاسماء الربانية فيعتبر باصوات السماع ويغيب عن معاني  
 اللهوتها فانه يصير طاعة في حقه وانما الاعمال بالنيات والكل امرئ ما نوى  
 عنه ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال القناد يثبت  
 النفاق ان يظهره في القلب ويتركه ويغيب حيث صادف النفس الامارة بالسوء  
 فامدها في شهواتها الخفية التي لا تحب ان تظهر منها فهي مضمرة فيها والظاهر عنها  
 الصلاح والديانة كما يثبت الماء البقل فانه يظهر به في الارض ويريد ويخفي وهذا  
 اذا صادف الفناء نفسا امارة بالسوء وهي طريقة الغافلين المجتهدين فان صادف  
 نفسا لائمة او جب الخشوع في القلب والبكار والقدم علم التقصير في العمل وجر  
 ان التوبة والاطلاع عن الذنوب بتذكر لذة سماع الخطاب الالهي في يوم السبت  
 بريلم قالوا بلى وهي طريقة السالكين وان صادف نفسا مطمئنة انتج المحارف  
 الالهية والمخافات الربانية وهي طريقة المحققين من اهل اسرار الواصلين الالهيين  
 والاقسام الثلاثة موجودة في زماننا هذا ولكن الاطلاع عليها متعذر خصوصا  
 في حق المتفهمة الجامعين علم الظواهر الجاهدين للاسرار الباطنة المكنونة فانهم  
 حصروا جميع الخلق في القسم الاول فحاضوا عن الكاملين بالعباس علم القامرين  
 وزاغوا عن حقيقة الحق المبين  
 من شرح الطريقة لعبد القادر  
 في انما رائية في فقه الحنفية قال اعلم يا ايها المكلف انه التقى امر رزق الصغائر  
 والنظر بالشعر الذي يتخلف به كالجمود والنظم المشتمل على ذر الفواشش والخرم الموروث  
 بين الفسقة حرام في جميع الاديان حيث كان داعيا الى الفواشش وسهيا للقلوب  
 اليها وموجبا للنار في حق الفاعلين واسامعهم وكل ما دلل الى الحرام فهو حرام  
 من شرح الطريقة لعبد القادر

و يدخل فيه ان التقى للناس الذموم تقى صوفية زماننا في المساجد والازواكن في  
 عن طائفة متصوفة علم المصنف رحمه الله تعالى منهم فساد احوالهم وقبح اعمالهم ولا يلزم  
 ان يكون هؤلاء كل صوفية عملوا ذلك وانشدوا كلام العارفين ومواجيد المحققين  
 وتولوا عليها وتبركوا بها وحنت ظهورهم اليها فان الاعمال بمقاصدها والكل امرئ  
 ما نوى وسوء الظن بالمسلمين حرام والتجسس عليهم حرام والدعوات معطوف  
 على تقى بالا شعائرهم شعور وهو الكلام الموزون المقفى والادكار جمع ذكر من تسبيح  
 وتبرليل وتكبير وتحميد ونحو ذلك مع احتياط اهل الهوى الى الميل النفي والحب  
 الشيطاني واحتياط المرد جمع احرار وهو الغلام الذي لم يثبت شعور له ولا بد  
 في الحرمة من انكشف ذلك الهوى النفي والميل الشيطاني والاطلاع على مثل  
 القول والفعل علم وجه التقى ولا يلزم مجرد سوء الظن باحتمال ذلك والتجسس  
 على نحو ذلك ويجب ستره فيمن اطلع عليه للملايح ان تشيع الفاحشة في الزمان  
 امنوا ويكونوا قاذفا فيجد ويقتبش منه ينفس حيث تحقق عنده ولا يتكلم به عند  
 غيرهم ويشغل بخبره نفس  
 عبد القادر الاكابر رحمه الله  
 تعالى ونفعنا بغيره





